

تصوير ابو عبد الرحمن الكرودي

شرح

ملحة الإعراب

تأليف

القاسم بن علي بن محمد
الحريدي البصري

شرح محمد بن أبي العراب

تحقيق وتعليق

غريد يوسف الشيخ محمد

دار الناشر العربي

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra,ahlamontada.com

شرح و ملحة الإعراب

تأليف

القاسم بن علي بن محمد
الحريري البصري

تحقيق وتعليق

غريد يوسف الشيخ محمد

الناشر

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتاب العربي
بيروت

ISBN: 9953-27-252-2

الطبعة الأولى

1425 هـ - 2004 م

ISBN 9953-27-252-2



9 789953 272528

دار الكتاب العربي

بيروت - شارع فردان - بناية بنك بيلوس - الطابق الثامن
هاتف 800832 - 861178 - 862905 - 800811 (1 00961) فاكس: 805478 (1 00961)
ص.ب. 11-5769 بيروت 2200 1107 لبنان - بريد إلكتروني academia@dm.net.lb
موقعنا على الويب www.dar-alkitab-alarabi.com و www.academiainternational.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

المؤلف هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري^(١) (٤٤٦ - ٥١٦ هـ / ١٠٥٤ - ١١٢٢ م): الأديب الكبير، صاحب «المقامات الحريري»، وهو الأثر الذي شُهر به الحريري وصار مثلاً يُحتذى لكل من يريد الكتابة بهذا الفن. ولد بالمشان (قرب البصرة)، وتوفي بالبصرة، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه، وكان ينتسب إلى ربيعة الفرس. وله من الكتب: كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص». و«صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور» في التاريخ؛ و«توشيح البيان»، وله شعر حسن في «ديوان»، و«ديوان رسائل». وله «ملحة الإعراب وسنخة الآداب» و«شرح ملحة الإعراب» وهو الكتاب الذي بين أيدينا. والمنظومة «ملحة الإعراب» أهمية كبيرة بين أراجيز النحو لما لها من تميّز من حيث سهولة الوضع، وسلامة المعنى. وقد التزم الحريري في هذا الكتاب بأن يأتي في آخر كلّ باب بمثال يوضحه.

وقد اعتنى الكثيرون من علماء اللغة العربية بهذه الأرجوزة فشرحوها وعلقوا عليها الحواشي المتنوعة؛ ومن أهم هذه الشروح: شرح الناظم نفسه. و«الملحة على الملحة» للجلال السيوطي.

و«تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب على ملحة الإعراب وسنخة الآداب» تأليف الشيخ العالم محمد بن محمد عمر يحرق الحضرمي. و«مرشد الطلاب في شرح وتحقيق ملحة الإعراب» لمحمد العاقب بن سيّد محمد السوسي.

أما معنى «سنخة الآداب» فقد جاء في «الصحاح»: السّخ: الأصل، وأسناخ الأسنان أصولها، وسخ في العلم ستوخاً رسخ فيه.

(١) انظر وفيات الأعيان ٤١٩/١، ومعاذ التنصيص ٢٧٢/٣، ومرآة الزمان ١٠٩/٨، ونزهة الجليس ٢/٢، تنمة المختصر في أخبار البشر لابن الوردي ٢٨/٢ في وفيات سنة ٥١٥، ومرجليوث في دائرة المعارف الإسلامية ٣٦٥/٧، والأنباري ٤٥٣، وBrock. S. I: 486.

منهج التحقيق:

اعتمدنا في تحقيقنا لشرح ملحّة الإعراب على كلّ النسخ المطبوعة، وكذلك على نسخة (ملحّة الإعراب) الأصلية واستكملنا ما نقص من أبياتها في شرح الملحّة ووضعناها ضمن معقوفتين [].

وقد عمدنا إلى تخريج الآيات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وكذلك الشواهد الشعرية، أما أبيات الملحّة فقد وضعناها باللون الأحمر لتتميّزها عن سائر الأبيات. نسأل الله تعالى أن نكون قد وفّقنا في عملنا هذا إلى الخير والمنفعة.

والله وليّ التوفيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه توفيقى وقوتى

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر الفهامة سراج الدين الحريرى رحمه الله:

- ١ - أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطُّوْلِ الشَّيْءِ الْحَوْلِ^(١)
- ٢ - وَبَعْدَهُ قَافِضُ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ بِئِدِ الْأَنَامِ^(٢)
- ٣ - وَأَبُو الْأَطْلَهَارِ خَيْرِ آلِ نَافِهِمْ كَلَامِي وَاسْتَمَعَ مَقَالِي^(٣)
- ٤ - يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنتَظَمِ حَدّاً وَتَرْعاً وَإِلَى كُنْ بِنَقَمِ^(٤)

الحدّ: ما يمنع الشيء المحدود من الخروج عما حدّ به؛ ويمنع غيره من الدخول فيه؛ ومنه اشتقاق حدود الدار. والحدّ في اللغة: هو المنع، ومنه سُمّي البواب حدّاداً؛ لمنعه الطارق من الدخول.

والشُّعْرُ: فرعٌ للجنس؛ الذي هو الأصل، وقد يتحوّل جنساً؛ إذا اشتمل على أصناف كالشعر؛ هو نوع، لجنس من الحلاوة؛ وهو جنس لأنواعه من البرني والمعقلي^(٥) وغيرهما.

- ٥ - اسْتَمَعَ هُدَيْتُ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَأَلْفَهُمْ قَهْمٌ مَن لَّهُ مَعْقُولُ^(٦)

المَعْقُولُ: مصدر عقل، ومثله من المصادر التي جاءت على وزن مفعول: (مَيْسُورُ، وَمَعْسُورُ، وَمَخْلُوفُ)؛ وعند بعضهم أنّ قوله تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ الْمَقْتُولُ﴾^(٦) [الفلم: ٦] مصدر فتن، وعند الأكثرين أنّه مفعول والباء زائدة.

- (١) الطُّولُ: الفضل والقدرة والسعة والعلو، وذو الطُّول: ذو القدرة.
- (٢) وبعده: الضمير عائد للحمد.
- (٣) في مرشد الطلاب للسوسي: «فاحفظ كلامي». وفسرها: فاحفظ يا طالب كلامي بقلبك واستمع مقالِي بأذنك فيما يتيسر عليك فهمه.
- (٤) المنتظم: المركّب.
- (٥) البرني: ضرب من التمر أحمر مُشْرَبٌ بصفرة كثير اللحاء عذب الحلاوة (اللسان: برن).
- والمعقلي: نوع من الرطب ينسب إلى معقل بن يسار وهو من الصحابة (اللسان: عقل).
- (٦) هُدَيْتُ الرشد: جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله.

باب الكلام

٦- حَذَّ الْكَلَامُ مَا أَفَادَ الْمُتَّبِعُ نَحْوَ سَعَى زَيْدٌ وَعَمَرُو مُتَّبِعٌ^(١)

الكلام: عبارة عما يحسن السكوت عليه، وتنم الفائدة به، ولا يتألف من أقل من كلمتين. فأما قولك: صه؛ بمعنى: اسكت، ومه؛ بمعنى: اكفف؛ ففي كل منهما ضمير مشترك للمخاطب؛ والضمير المستتر: يجري مجرى الاسم الظاهر، وكان انعقاد الكلام بلفظتين. وكذلك قولك: قمتُ، وما أشبه ذلك؛ فهو بمنزلة كلمتين؛ لأنَّ التاء التي هي الضمير، بمنزلة الاسم الظاهر. وأما قولك: زيد، وقام وهل؛ فيسمى كل منهما، إذا انفرد **كلمة**، ولا يسمى: **كلاماً**؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه. فإن وصلته بقولك: قمت؛ سمي: **كلاماً**؛ لحسن السكوت عليه، ويسمى أيضاً: **كلمة**؛ لكونه من أربعة ألفاظ. **والكلام**، ينعقد من اسمين، كما مثلاً: **وعمر ومُتَّبِع**؛ وتسمى الجملة المبتدئة به جملة اسمية. أو من اسم وفعل **سعى زيد**؛ وتسمى جملة فعلية.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف، إلا في النداء؛ مثل: يا زيد؛ لأنَّ حرف النداء محلّ الفعل الذي هو: أَدْعُو زَيْدًا، أو أنادي. ومن هذا الوجه استدلّ على أنَّ **«كيف»** اسم؛ لانعقادها مع الاسم كلاماً تاماً في قولك: كيف زيد؟ إذ لا يجوز أن تكون حرفاً؛ لأنها ليست بحرف نداء، فتنعقد مع الاسم كلاماً تاماً، ولا يجوز أن تكون فعلاً؛ لأنَّ الفعل يليها بلا حاجز، كما قال الله تعالى: ﴿كَيْفَ تَعْلَمُ رَبُّكَ﴾ [النبيل: ١]. فلما خرجت في قولك: كيف زيد؟ عن أن تكون حرفاً، وأن تكون فعلاً، دلّ على أنها اسم؛ لأنه أصل فرددناه إليه.

٧- وَتَوَعَّهَ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَفْتًى^(٢)

أقول: الاسم مشتق من السَمَوِّ، ويَضَعُّرُ عَلَى سَعَى؛ وإِذَا سُمِّيَ اسماً؛ لأنه لما استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما. والحرف: سُمِّيَ حرفاً؛ لاستغناء الاسم، والفعل عنه، إذا اتلفا، فكأنه صار بمنزلة الأخير، وآخر كل شيء حرفه.

(١) حذّ الكلام عند النحاة: لفظ أفاد السامع إفادة تامة، ويتألف من جملة فعلية نحو: سعى زيد، أو جملة اسمية: عمرو ومُتَّبِع.

(٢) نوعه: يعني أنواعه. والذي عليه: أي النوع. وحرف معنى: هو كلمة دلّت على معنى في غيرها مثل: «من» و«إلى» وتِد الحرف بكونه حرف لمعنى لإخراج حرف التهجّي، والفرق بينهما أن حرف المعنى كلمة قائمة بذاتها، أما حرف التهجّي فلا يكون إلا جزءاً من الكلمة.

والمراد بقولنا: حرف معنى؛ أي: معنى من معاني الكلام العشرة؛ التي هي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والتداء، والقسم، والقلب، والعرض، والتثني، والتعجب.

ثم إنَّ الحرف، إنما يراد به لمعنى في غيره، لا في ذاته. ألا ترى أنك إذا قلت: هل زيد عندك؟ فإنه استفهام عن زيد الذي هو اسم. وإذا قلت: هل قام زيد؟ فالاستفهام عن الفعل الذي هو قام. ولا تدلُّ نفس لفظة «هل» على معنى في ذاتها، بل على معنى في الاسم والفعل. والفرق بين حرف المعنى، وحرف الهجاء؛ أنَّ حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها.

باب الاسم

٨ - فالاسم ما يَدْخُلُ مِنْ وَالِيٍّ أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى

٩ - مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَعَظْمٌ وَذَا وَتِلْكَ وَالْيَدِ وَتَنْ وَتَمَّ

للإسم، عدَّة علامات، وإنما اقتصرنا منها في الملحة على حروف الجر؛ لكونها أعمّ علامات؛ ويدخل (حتى) على (إذا) في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ﴾ [الزمر: ٧١]، استدلَّ على أنَّ «إذا» اسم. ومن خصائص علامات التنوين، وقد تضمَّنته الملحة عند ذكر إعراب الاسم المنون.

وبالتنوين، استدِلَّ، على أنَّ (صه، ومه، واف، وتف، ورويد، وهيات) أسماء للمحاق التنوين بها في قولك: (صه، ومه، واف، وتف، ورويد، وهيات)؛ وبه استدِلَّ أيضاً على أنَّ «إذا» اسم؛ لدخول التنوين عليه في قولك: حينئذٍ، ويومئذٍ. ومن خصائص الاسم جواز كونه فاعلاً، وبه استدِلَّ على أنَّ الضمائر المتصلة بالفعل أسماء في قولك: قمتُ، وقمت، وقمت، وقمنا. ومن علاماته: جواز كونه مفعولاً؛ وبه استدِلَّ على أنَّ (إِيَّاكَ) اسم؛ كقولك: إِيَّاكَ قصدت. ومن علاماته: جواز الإخبار عنه؛ وبه استدِلَّ على أنَّ: (أنا، وأنت، ونحن) أسماء؛ لجواز قولك: أنا خارج، وأنا داخل، وأنت مقيم، ونحن منطلقون.

باب الفعل

١٠ - والفعل ما يَدْخُلُ قَدْ وَالْيَينَ عَلَيْهِ مِثْلُ إِنْ أَوْ يَمِينُ

أما قد: فهو حرف معناه التَّوَقُّع، وتقريب الفعل. ويدخل على الماضي، والمستقبل؛ كما قال - سبحانه وتعالى - في الماضي: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٦٥]. وقال في المستقبل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّضِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]. وأما «السين»، وأختها «سوف»: فكلتاها حرف؛

معناه: التَّنْفِيس. وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد؛ وهما يدخلان على الفعل المستقبل، فيخرجانه عن أن يكون للحال في مثل قولك: زيد سيصلي، أو سوف يصلي غداً. فإن جعلتهما اسمين، أدخلت عليهما التثنية؛ كما قال الشاعر^(١): [الخفيف]

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِثِّي لَيْتَ إِنَّ لَيْتاً وَإِنْ سَوْفَا غِثَاءَ
١١- أَوْ لَجِئْتُ نَاءً مَنْ يُحَدِّثُ غَفُولِهِمْ فِي لَيْسَ لَنْتَ أَلْفَتْ^(٢)

من جملة علامات الفعل اتصال ناء المتكلم بآخره، وبه استدِلَّ على أن: «ليس، وصي» فعلان؛ كقولك: لست أنفت، وعسيت أن أخرج. ومن علاماته أيضاً اتصال الناء الساكنة؛ التي هي علامة فعل المؤنث بآخره؛ كقولك: قامت، وذُهِبت. وبذلك؛ استدِلَّ على أن «نِعْمَ، وبُشْرَ» فعلان؛ كقولك: نعمت المرأة ههنا، وبُشْرَ المرأة نُعمَ؛ ومنه الحديث: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ، فَالْتَّغْلُّ أَوْفَلُ»^(٣). فسكن الناء؛ ليدل، على أنه، أراد بها التأنيت؛ لأنَّ تقدير الكلام: من تَوَضَّأَ، يوم الجمعة، فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة. ومن وقف، على «نعمت»، في هذا الخبر، بالهاء، فقد لحن وغلط. على أن بعضهم قد رَوَاهُ: «فِهَا وَنِعْمَتْ» فجعل الناء ضمير المخاطب، بتسكين الميم وفتح الناء؛ والمقصود في هذه الرواية: الدِّعَاءُ له بالتَّعْمُّ. فإن اعترض معترض، بأنَّ بَاءَ الْجَرِّ، قد وجدت داخلَةً على «نعم»، كما حكي عن بعض العرب، بُشْرَ بِنْتِ فَوْجَمَ، فقليل له: نعم الولد هي. فقال: والله ما هي بِنِعْمَ الولد، نَصْرُهَا عَوَاءٌ، وبُشْرُهَا سَرْقَةٌ. فالجواب عنه: أنَّ الباء، دخلت، على اسم محذوف في الكلام، وتقديره: ما هي بآلتي يُقال لها: نعم الولد. ويروى ذلك، عن الخليل.

(١) الشاعر هو حرمة بن المنذر بن معد يكرب بن حنظلة الطائي، أبو زيد، شاعر معمر عاش في الجاهلية والإسلام. ذكر له الميموني في الطرائف قصيدة عينية من المختارات (ت نحو ٦٢هـ). ترجمته في: الجحفي في الطبقات ٥٠٥ - ٥١٧، والشاهد في ديوانه ص ٢٤. والشاهد في الكتاب رقم (٧٦٨) بلفظ «وإنَّ لَوْأَ عَنَاءً»، وشرح أبيات سببويه ٢١١/٢، وشرح المفضَّل ٣٠/٦ ودرّة الخواص ص ٣٢، والمقتضب ٢٣٥/١، واللسان (أوا). الشاهد فيه تضعيف «لو» حين جعلت اسماً وأخبر عنها. لأن الاسم المفرد المتمكّن لا يكون على أقلّ من حرفين متحرّكين، والواو في «لو» لا تتحرّك، فوضعت لتحتمل الحركة بالتضعيف.

(٢) النفث: أقلّ من التفل، لأن التفل لا يكون إلا معه شيء من الريق، والنفث: شبيه بالنفخ، وقيل: هو التفل بعينه (اللسان: نفث).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ ١٥/٥، وَأَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ ٣٥٤، وَالتِّرْمِذِيُّ ٤٩٧، وَالنَّسَائِيُّ ٩٤/٣، وَابْنُ مَاجَةٍ ١٠٩١، وَاللسان «نعم» وجاء فيه [قال ابن الأثير: أي ونعمت القُفْلَةُ والخَصْلَةُ هي، فحذف المخصوص بالمدح، والباء في «فبها» متعلقة بفعل مضمر أي فبهذه الخصلة أو القفلة، يعني الوضوء، يُنال الفضل].

١٢ - أو قال امرأداً شتتافي نحو قل - ومثله دخل والسط وشرت وشين من جملة علامات الفعل أن يكون امرأ مشتقاً من مصدر؛ كقولك: قم، واقعد. ألا ترى أنهما مشتقان من القيام والقعود؟ والمقصود بقولنا: «مشتقاً من مصدر» الاحتراز بهذه اللفظة من أسماء الأفعال التي هي: «ضة، ومّة، وإيه» ونظائرها؛ لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر، إلا أنها غير مشتقة من مصدر.

باب الحرف

١٣ - والحرف ما لم يستلزم علامة - فمثل على فوني فحلى علامة

١٤ - مثله حلى، لا وليب - وهلى وهلى وسورنم ونمنا

شبه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة كما لو كان معك ثلاثة أثواب بيض؛ فعلمت اثنين منها؛ فإخلاء الأخير من العلامة علامة له تخرجه عن الاشتباه، وتزيل عنه الالتباس.

وقوله: تكن علامة^(١)، يعني به الكثير العلم المبالغ فيه. ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنث، وحذفها من صفة المذكر؛ كقولهم: قائم وقائمة، وعالم وعالمة؛ إلا أنهم عمداً، إلى عكس هذا الأصل، عند المبالغة في الصفة، فألحقوا الهاء بصفة المذكر في المبالغة، فقالوا للكثير العلم: علامة؛ وللمتسع في الرواية: راوية؛ وللمقلع على حقائق الشب: نشابة. وحذفوا الهاء من صفة المؤنث للمبالغة؛ فقالوا للمرأة الكثيرة الضبر والشكر: صبور، وشكور، وللكثيرة الكسل والتعطر: مكسال ومعطار؛ ليدلوا بتغيير الصفة عن أصلها الموضوع لها، على معنى حدث فيها؛ وهو المبالغة.

(١) «ضة» اسم فعل أمر بمعنى اسكت، تقول للرجل إذا سكته وأسكته «ضة»، فإن وصلت نون قلت: ضيه ضة؛ وكذلك «مة» فإن وصلت فلت مة. قال ابن الأنبر: «وقد تكرر ذكر «ضة» في الحديث، وهي تكون للواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث بمعنى اسكت. وهي من أسماء الأفعال، وتنون ولا تنون، فهي للتذكير كأنك قلت: اسكت سكوناً، وإذا لم تنون فالتعريف أي: اسكت السكوت المعروف منك» [«اللسان» «صهسه». (إياه: كلمة استزادة واستعطاق، وهي مبنية على الكسر، وقد تنون. وقال بعض التنوين: إذا نون قلت «إيه» فكأنك قلت استزادة، كأنك قلت: هات حديثاً ما، لأن التنوين تكبير، وإذا قلت «إيه» فلم تنون فكأنك قلت الاستزادة، فصار التنوين علم التكبير، وتركه علم التعريف] «اللسان: إيه».

(٢) (العلامة والعلام: النسابة وهو من العلم. قال ابن جني: رجل علامة وامرأة علامة، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمانة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة) «اللسان: علم».

وحكي، أنّ أبا عليّ الفارسيّ رحمه الله تعالى سئل: هل يجوز إدخال هذه «الهاء» في صفات الله - تعالى - فمنع منها، واحتجّ بأنّ الهاء من خصائص المؤنث التي ذمّ الله - تعالى - من نسبها إليه؛ بقوله سبحانه: ﴿لَا يَدْخُلُ مِنْ ذِمَّتِهِ إِلَّا بِشَاءِ النِّسَاءِ﴾ [١١٧]؛ فلهذا، لم يجوز إدخال الهاء في صفاته تزيهاً له عمّا يُطلَق على صفة المؤنث.

باب النكرة والمعرفة

١٥ - والاسم ضميران فصيحتان نكرة - ولا حلّ لفظة التثنية: النكرة: هي الأصل. والمعرفة: فرع عليها، كما أنّ التذكير: هو الأصل في الأسماء، والثاني: فرع عليه.

والنكرة: كلّ اسم عمّ الثنين فصاعداً من جنسه، وأعمّ النكرات: شيء؛ لوقوعه على الموجود، والمعدوم، والجوهر، والقرص.

١٦ - فكلّ ما ربّ عليه تدخل فبئس منكر يا رحمن

١٧ - لخو غلام وكتاب وطمح ثمنهنّ ربّ غلام سيّئ

يعتبر الاسم النكرة بحسن دخول «ربّ» عليه؛ نحو ما تقدّم مثاله، في نظم الملحّة؛ وبها الاعتبار، استدلّ على أنّ «مثلك»، و«غيرك» نكرتان؛ لجواز دخول «ربّ» عليهما؛ كما قال الشاعر^(١) في غيرك: [الكنل]

يا ربّ غيرك في النساء غريبة - بيضاء قد مشغفتها بطلاق

(١) أبو عليّ الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو عليّ. أحمد الأئمة في علم العربية، له عدة كتب منها: «الإيضاح» في قواعد اللغة، و«التذكرة» في علوم العربية، عشرون مجلداً، و«تعاليق سيبويه» جزآن، و«الحجة» في علل القراءات، و«جواهر النجوم»، و«الإغفال فيما أغفله الزحاح من المعاني» و«المقصود والمدد» وغيرها كثير (ت ٣٧٧هـ). ترجمته في وفيات الأعيان ١/ ١٣١، وأبيات الرواة ١/ ٢٧٣، وتاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥.

(٢) الشاعر هو أبو محبّن الثقفي: عمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير بن عوف. أحد الأبطال الشعراء الكرماء في الحاهلية والإسلام. أسلم سنة ٩ هجرية، وروى عدة أحاديث (ت ٣٠هـ). ترجمته في الإصابة تر (١٠١٧)، والأمدى ٩٥، والشعر والشعراء ١٦٢. والبيت ليس في ديوانه، وهو في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠، وشرح المفضل ٢/ ١٢٦، والكتاب ١/ ٤٢٧، وبلا نسخة في جواهر الأدب ص ٢٣٧، ووصف المجلاني ١٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧. وقد ورد في بعض الأحيان: يا ربّ مثلك. الشاهد فيه قوله: «يا ربّ مثلك» حيث أدخل ربّ على «مثل» وهذا يعني أنّ «مثل» لم تصر معرفة بإضافتها إلى الكاف.

وكقول امرئ القيس^(١) في «مِثْلِكَ». [الشويل]

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمَرْضِعٌ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي ثَمَائِمٍ مُحْبُولٍ
يريد: فرب مثلك؛ لأن رب تضم بعد الفاء، كما تضم بعد الواو.

١٨ - وما عدا ذلك فهو مفردة لا ينضم إليه الصحيح المعرفة

١٩ - مثله الذار، وريد، وأب، ودا، ونلت، وأدي، وهو المعنى

المعرفة: كل اسم خصّ واحداً بعينه من جنسه؛ وتتوزع خمسة أنواع:

أحدها: الأسماء الأعلام، ولا فرق بين أن تكون مفردة، نحو: زيد، وهند، أو مضافة،
نحو: عبد الله، وعبد مناف، أو كنية، نحو: أبي الحسن؛ أو لقباً، نحو: ملاعب الأسد، وتأبط
شرّاً؛ وعند بعض النحويين، أن هذا النوع، هو أعرف المعارف.

والنوع الثاني: الأسماء المضمرة؛ وهي نوعان: متصلة، ومنفصلة. فالمتصلة: كماء
المتكلم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبة المكسورة. ولا تدخل هذه التاء،
إلا على الفعل الماضي؛ فإذا اتصلت به سَكُنَ آخره لشدّة امتزاجها به.

ومنها، الكاف: للمخاطب، والهاء: للغائب، والياء التي للمتكلم، ونظائر ذلك.

والمنفصلة: مثل أنا، وأنت، ونحن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، وإياك، وإياهم،
وما أشبه ذلك. وعند بعضهم، أن هذه أخصّ المعارف.

والنوع الثالث: أسماء الإشارة، وتسمى أيضاً، المبهمات؛ نحو: هذا، وذاك، وهذه،
وتلك، والذي، والتي، وهذان، وهؤلاء.

والنوع الرابع: الأسماء المعرفة بالالف واللام؛ نحو: الرجل، والفرس، والذار،
والنوب، وفي هذا النوع، ما لا تفارقه الألف واللام؛ كاسم الله - تعالى - والذي، والتي،
واللآت، والعزى، والآن، والآتي.

والنوع الخامس: الأسماء المضافة إلى هذه الأنواع الأربعة المتقدم ذكرها؛ كقولك: غلام

(١) امرؤ القيس: هو امرؤ القيس بن خُحر بن الحارث الكندي، من بني أكل المرار: أشهر شعراء العرب،
اختلف باسمه فقيل: خُندج، وقيل: مليكة، وقيل: عدني. ويُعرف «بالمملك الضليل» لاضطراب أمره
طول حياته، ودي القروح العدا أصابه في مرض موته (ت نحو ٨٠ ق. هـ). ترجمته في: الأغاني طبعة
دار الكتب ٧٧/٩، وتهذيب ابن عساکر ١٠٤/٣، والشعر والشعراء ٣١، والبيت في ديوانه ص ١٢،
والأرمية ٢٤٤، وجواهر الأدب ٦٣، والدرر: ١٩٣/٤، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٠/١، والكتاب ٢/

زيد، وغلامي، وغلाम هذا، وغلाम الأمير. وقد صُنِّعت المِلْحَة هذه الأنواع الخمسة، فيما اشتمل عليه البيان المذكوران أمام هذا الشرح؛ لأنَّ الدَّارَ من الشُّوعِ المعرَّفَ بالألف واللام. وزيداً: من نوع الأسماء الأعلام. وأنا وأنت: من نوع الأسماء المضمرَّة، وذَا، وتلك، والذي من نوع أسماء الإشارة المهمَّة. وذو الغنى: من نوع الأسماء المضافة.

باب التعريف

٢٠- وَلَهُ التَّغْيِيبُ الَّذِي يَمُنُّ بِذَلِكَ نَفَرٌ مِنْهُمْ وَلِي الْأَكْبَادِ

٢١- وقال فويلٌ لهما والآة مفقودة

إذا أردت تعريف الاسم النكرة، أدخلت عليه الألف واللام، فيصير بدخولهما عليه معرفة؛
مثال أن تقول: ثم بعث الفرس، فتدخل الألف واللام، ليعلم المخاطب أن الفرس المبيع؛ هو
الفرس المبتاع. ومن هذا؛ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنبَأَ بِرَبِّهِمْ سُلَيْمٌ فَذُفِرَتْ هَوَاكِشٌ لِجَنِاتِهِمْ إِمْرًا﴾ (الزمر ١٥)
[١٦]، وتكون هذه الألف واللام؛ هي التي للعهد. وقد اختلف التحوّيون، في آلة التعريف،
فكان الخليل يرى أن الألف واللام جميعاً هما آلة التعريف. ويحتج في ذلك بأن اللام لو أفردت
للتعريف، لجاءت منفردة كغيرها من اللّامات؛ فلما سكنت، دلّ على أنها مُتَّبَعَةٌ بالألف.
وحكي عنه أنه كان يقول: آلة التعريف (ال) على وزن (هل)؛ ولا يقول: إنها الألف واللام.
وعند غيره^(١٧) من النحويين، أن اللام - وحدها - للتعريف؛ بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج
الكلام. ثم إن التعريف نقيض التنكير، فلما كان التنكير بالتثوين، الذي هو على حرف واحد؛
وجب أن يكون التعريف أيضاً بحرف واحد؛ لأنّ الشّيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على
نظيره. وعند أصحاب^(١٨) هذا القول أن اللام متحركة، وإنما سكنت لتبنيها بالاسم الداخلة عليه،
والإيذان بامتزاجها به، وحلولها بمنزلة جزء منه. وإنّ الألف إنّما أدخلت عليها؛ ليتمكن افتتاح
النطق بها، إذا وقعت أول الكلام. وقولنا في الملحّة: «إِذَا أُنْفِثَ الْوَصْلُ مَتَى يُذَرَّ سَقَطَ»

قد تضمنت تذكير الألف. ولولا التزام إقامة الوزن لجاز أن يقال: «متى تدرج سقطت»؛ لأنَّ حروف المعجم بأسرها، يجوز تذكيرها وتأنيسها. وقولنا: «فمن يرد تعريف كَيْدٍ منهم قال الكَيْدُ» قد جمع هذا البيت بين اللَّغَتَيْنِ المسموعتين في الكَيْدِ، لآثَةِ يقال: كَيْدٌ على وزن فَعْلٍ، ثُمَّ يَخْفُفُ، فيقال: كَيْدٌ على وزن فَعْلٍ.

(١) مثل سيبويه والخليل، انظر الكتاب ٤٢٥/٣ و١٤٧/٤ (تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨).

(٢) انظر تفصيل المسألة في شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، مع محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ ٢٠٠٠.

باب قسمة الأفعال

٢٢ - وَإِنْ أَفْتِ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ فَتُحْلِلُ عَنْكَ مِنَ الْإِشْكَالِ

٢٣ - فَمِنْ ثَلَاثِ مَا فَتَحَ رَفْعٌ مَحْذُومٌ وَفَعْلٌ لَأَنَّهُ وَالْمُضَارِعُ

إنما انقسم الفعل ثلاثة أقسام، لأن كل فعل يدل بصيغته على معنى قسم من أقسام الزمان بعينه. ولما كانت أقسام الزمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ انقسم الفعل أيضاً إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ويعتبر بأمس؛ وحاضر، ويعتبر بالآن؛ ومستقبل، ويعتبر بغد. وقد جمع زهير بن أبي سلمى^(١) أقسام الزمان في بيته فقال: [الغزل]

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قُبْلَةُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ غَمِي
وفعل الأمر من قبيل الأفعال المستقبلية؛ لأن الأمر إنما يستدعي من المأمور أن يحدث الفعل. وأما الفعل المضارع فهو ما يحتمل الحال والاستقبال حتى يخلص لأحدهما بقرينة تقترب به. فإذا قلت: زيد يصلي، احتمل كلاهما أن يكون في حالة الصلاة، أو يكون يصلي فيما بعد. فإن أدخلت على الفعل سوف أو السين؛ خُلصت للاستقبال. وإن أدخلت عليه اللام المفتوحة أو قرنته بالآن؛ خُلصت للحال؛ وهذا أحد الوجوه التي سُمي بها هذا الفعل مضارعاً. ومعنى المضارع: المشابه؛ فكأنه شابه الاسم من حيث إنه يصلح للشئين، حتى يخصص لأحدهما بقرينة. كما أن رجلاً يصلح لأكثر من واحد؛ فإذا أدخلت عليه آلة التعريف، خصصت شخصاً بعينه. وقيل: إن اشتباههما من حيث إن قولك: يضرب، ويضربان، ويضربون، يشابه قولك: ضارب، وضاربان، وضاربون؛ لاتفاقهما في عدة الحروف، وهية الحركات، والسكون. وقيل أيضاً في مشابتهما: إن اللام المفتوحة، تدخل على خبر **إِنَّ**، إذا كان فعلاً مضارعاً، كما تدخل عليه إذا كان اسماً؛ فتقول: إن زيداً ليقوم، كما تقول: إن زيداً لقائم؛ ولا تدخل على الفعل الماضي، إذا وقع خبراً **إِنَّ**.

باب الماضي

٢٤ - فَكُلُّ مَا يَضَعُ فِيهِ أَمْسٌ قِبْلَةٌ مَحْذُومٌ لِمَنْ

(١) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية. كانت قصائده تسمى التحويلات لأنه كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة. (ت ١٣ ق. هـ). ترجمته في الأغاني طبعة الدار ٢٨٨/١٠، والشعر والشعراء ٤٤. والبيت في ديوانه ص ٢٩، واللسان (عمى)، وتهذيب اللغة ٢٤٥/٣.

اعتبار الفعل الماضي بدخول أمس عليه مقرر، ما لم يدخل عليه حرف شرط، فإن دخل عليه حرف شرط؛ نقل معناه إلى الاستقبال؛ كقولك: إن خرج زيد غداً خرجت. والعلّة فيه: أنّ حرف الشرط وضع للالتزام المجازات التي تقع، في المستقبل؛ فاقتضى الكلام تناسب معنى الفعلين. ونقيض «إن» الشرطيّة في نقل الفعل الماضي إلى الاستقبال، حرف الجزم في نقله معنى الفعل المستقبل إلى الماضي؛ كقولك: لم يخرج زيد أمس، لأنّ من أدوات التّقيي «لم»، فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمس.

٢٥- وحكمه فتح لأحير منه كقولهم سرّوا لئلاّ عنه

الفعل الماضي: من جملة المبنيات؛ وحكمه: فتح آخر حرف منه، ما لم يكن آخره ألفاً، سواء كان ثلاثياً؛ كقولك: ذهب وخرج، أو رباعياً؛ كقولك: أكرم وأحسن، أو خماسياً؛ كقولك: اقرب، وانطلق، أو سداسياً؛ كقولك: اعشوشب، واستخرج. فإن كان لمؤنث؛ زدت في آخره تاء ساكنة، فقلت: هند ذهبت، والثّاقفة وضعت. وقد تحرّك هذه التّاء في موضعين: أحدهما: إذا كان الفعل لمثنى، فمتحرّكة بالفتح؛ كقولك: الهندان قامتا، والثّان: وضعتا؛ لأنّ ما قبل الألف، لا يكون أبداً إلا مفتوحاً.

والموضع الثّاني: إذا ولي التّاء همزة الوصل، إذ لا يكون ما بعدها إلا ساكناً، فنسقط هي عند اندراج الكلام، ويلتقي الساكن بعدها بالتّاء الساكنة، فيجب لالتقاء الساكنين، كسر التّاء التي هي علامة فعل المؤنث؛ وذلك، نحو قوله جلّ جلاله: ﴿وَمِمَّا يُضِلُّهُمْ أَن يَتَّخِذُوا الْآيَاتِ﴾ [الواقعة ١١] فكسر التّاء لأجل سكونها وسكون اللّام؛ وكفوله جلّ من قائل: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ الْحُبْرَ﴾ [يوسف ٥١] فكسر التّاء لسكونها وسكون الميم؛ لأنّ همزة الوصل فيها ساقطة لاندراج الكلام. فإن كان آخر الفعل الماضي ألفاً كانت ساكنة؛ لامتناع تحريكها، فإن كان الفعل المؤنث، سقطت الألف؛ لأجل التقائها بالتّاء التي هي علامة فعل المؤنث؛ فنقول في المذكّر: زيد غداً، وفي المؤنث هند غدت.

باب الأمر

٢٦- ولا أمر ميسر على المشكوك من مثله حين يسقط في الجملة

اعلم أنّ أفعال الأمر مبنية الأواخر على السكون؛ وسكونها سكون بناء، لا جزم. فأما صيغتها فإنّها مأخوذة من الفعل المضارع ومشتقة منه، فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر حذف حرف المضارعة من فعله المستقبل، لأنّه زائد، ولا اعتبار بالزائد، ثم نظرت إلى ما يليه؛ فإن كان متحرّكاً، صغت مثال الأمر على صيغته، وحركته بحركته. فنقول في الأمر من: يدرج ويثبت:

دُخِرَج، وَثِب. وَإِنْ أَمَرْتَ الْمُؤَنَّثَ؛ زِدْتَ عَلَيْهِ يَاءً سَاكِنَةً، فَقُلْتَ: دَحْرَجِي، ثَبِي.

وَإِنْ أَمَرْتَ اثْنَيْنِ مِنَ الذُّكُورِ، وَالْإِنْثَاءِ، قُلْتَ: دَحْرَجَا، وَثَبَا. وَإِنْ أَمَرْتَ جَمَاعَةً مِنْ ذُكُورٍ مَا يَعْقِلُ، قُلْتَ: دَحْرَجُوا، وَثَبُوا. وَإِنْ أَمَرْتَ جَمَاعَةً مِنَ الْإِنْثَاءِ، أَوْ مِمَّا لَا يَعْقِلُ، قُلْتَ: دَحْرَجْنَ، وَثَبْنَ. فَإِذَا كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي يَلِي حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنًا؛ مِثْلُ: الْحَاءِ مِنْ يَحْنُرُ، وَالْتَوْنِ مِنْ يَنْطَلِقُ، وَالسَّيْنِ مِنْ يَسْتَخْرِجُ؛ اجْتَلَبْتَ لِمِثَالِ الْأَمْرِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ؛ لَتَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى النَّطْقِ بِالسَّاكِنِ؛ فَقُلْتَ: احْذَرُ، انْطَلِقْ، اسْتَخْرِجْ. وَتَثَبْتَ هَذِهِ الْهَمْزَةُ إِذَا ابْتَدَأْتَ، وَتَسْقَطُ فِي اللَّفْظِ، إِذَا اتَّصَلَتْ بِكَلَامٍ قَبْلَهَا؛ إِنْ ثَبَتَ فِي الْخَطِّ. وَقَدْ شَذَّ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَانُ، سَكَنَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ فِيهِمَا، وَلَمْ تَدْخُلْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ عَلَيْهِمَا؛ وَهَذَا قَوْلُكَ: خَذْ، وَكُلْ؛ وَجُزْ فِي فَعْلَيْنِ آخَرَيْنِ إِلِحاقِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِيهِمَا، وَحَذَفَهَا فِيهِمَا؛ وَهَذَا: مَر. وَسَلْ؛ وَقَدْ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ بِاللَّغَتَيْنِ، فَقَالَ جَلَّ جَلَالُهُ فِي مَوْضِعٍ: **فَسَلِّ لِنَا مِنْ بَنَاتِنَا** [النساء: ٢٦١]؛ بِحَذَفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: **فَنَزَّلَهُمْ فِيهِمْ** [الفرقان: ٥٩] بِالِإِحقاقِ الْهَمْزَةِ فِي الْوَصْلِ. وَأَمَّا حَكْمُ حَرَكَةِ هَذِهِ الْهَمْزَةِ، فَإِنَّهَا تَفْتَحُ فِي مَوْطِنٍ، وَتُضَمُّ فِي مَوْطِنٍ، وَتُكْسَرُ فِيمَا عَدَاهُمَا. فَأَمَّا الْمَوْطِنُ الَّذِي تَفْتَحُ فِيهِ؛ فَهُوَ إِذَا انْضَمَّ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ، وَكَانَ فَعْلُهُ الْمَاضِي رِبَاعِيًّا. فَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ: أَكْرِمُ زَيْدًا، وَأَنْصِفُ عَمْرًا؛ كَمَا قَالَ جَلَّ جَلَالُهُ: **وَأَحْسِنْ صِكْرًا لَخَسْرَتِهِ** [النصر: ٢٧]، فَالْهَمْزَةُ فِي أَوَائِلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ هَمْزَةُ قَطْعٍ، وَتَكُونُ مَفْتُوحَةً؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الْمَاضِيَةَ الَّتِي هِيَ: أَكْرَمَ، وَأَنْصَفَ، وَأَحْسَنَ رِبَاعِيَّةً، وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ فِي أَوَائِلِهَا مَضْمُومٌ فِي مُسْتَقْبَلِهَا. وَأَمَّا الْمَوْطِنُ الَّذِي يُضَمُّ فِيهِ فَهُوَ: إِذَا كَانَ الثَّالِثُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَضْمُومًا ضَمًّا لَازِمًا؛ كَقَوْلِكَ إِذَا أَمَرْتَ مِنْ يَخْرُجُ وَيَسْكُنُ: اخْرُجْ وَاسْكُنْ. وَأَمَّا الْمَوْطِنُ الَّذِي تَكْسَرُ فِيهِ، فَهُوَ: إِذَا كَانَ ثَالِثُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَكْسُورًا، أَوْ مَفْتُوحًا، أَوْ أَمَرْتَ، مِنْ فِعْلِ خَمَاسِيٍّ، أَوْ سِدَاسِيٍّ؛ كَقَوْلِكَ فِي الْأَمْرِ مِنْ يَضْرِبُ: اضْرِبْ، وَمِنْ يَذْهَبُ: اذْهَبْ، وَمِنْ يَنْطَلِقُ: انْطَلِقْ، وَمِنْ يَسْتَخْرِجُ: اسْتَخْرِجْ. وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْ فِعْلِ آخَرِهِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لِلْمَذْكَرِ؛ جَازَ لَكَ أَنْ تَدْعِمَ، وَأَنْ تَظْهَرَ الْحَرْفَيْنِ، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ فِي الْأَمْرِ مِنْ يَعْضُ: عَضْ بِصَرِّكَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: اغْضُضْ بِصَرِّكَ. فَمَنْ قَالَ: اغْضُضْ، سَكَنَ آخِرُهُ، وَمَنْ قَالَ: عَضْ، حَرَكَهُ. فَمِنْهُمْ مَنْ كَسَرَ آخِرَهُ لِقِلاَعِ السَّاكِنِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَهُ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَرَكَهُ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ.

وَعَلَى هَذَا، يُشَدُّ بَيْتُ جَرِيرٍ ^(١): [الوافر]

جرير بن عطية بن حذيفة الحطفي، أشعر أهل عصره. كان هجاء مرًا، فلم يثبت أمامه غير الغزدوق والأخطل، كان يكنى بأبي حنزة (ت ١١٠هـ). ترجمته في الأغاني ٨/ ٥٠ - ٧٠ (طبعة الأعلمي -

فَنُضِضَ الطَّرْفُ إِلَيْكَ مِنْ تُمِيرٍ فَلَا كُفْباً بَلَعْتَ وَلَا كِلَاباً
 بفتح الضاد، وضمتها، وكسرها. وإن كان الأمر لواحدة من المؤنث؛ زدت ياء على آخره،
 ولم تفك الإدغام، فقلت: غَضِي بصرك. وإن كان الأمر لاثنتين، أو لجماعة من الذكور؛ قلت:
 غَضًا، وغَضُوا. وإن كان لجماعة من المؤنث؛ قلت: اغضضن. وعلى هذا، تعمل فيما جرى
 مجراه.

٢٧- **وَأَنْ تَكُونَ الْوَلَدُ** **فَالْأَمْرُ بِالْمَعْنَى**

قد ذكرنا أن همزة الوصل، إنما اجْتُثِلَتْ؛ لأجل سكون ما يليها حتى يمكن النطق
 بالساكن. ويثبت من قبل أنها تسقط عند إدراج الكلام؛ فإذا وصلتها بكلمة، وكان آخر تلك الكلمة
 ساكنًا؛ سقطت هي والتقى الساكنان اللذان قبلها وبعدها، فيجب لالتقاء الساكنين تحريك الأول
 بالكسر، ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولى فعل أمر، أو نحو ما في الملحمة: **لِيَقُمِ الْغَلَامُ**،
 ونحو قولك: **قُمْ اضْرِبِ الْعَبْدَ**؛ وكقوله تعالى: **﴿لَا تَلْهَوْا﴾** [المرمل ١٢]، أو كانت فعلاً
 مجزوماً؛ كقوله تعالى: **﴿لَنْ يَكُنِيَ لَكُمْ كَرْهٌ﴾** [البقرة: ١٦]، أو كانت اسماً؛ كقولك: **كَمْ الْمَاءُ؟**
وَمَنْ الرَّجُلُ؟ أو كانت حرف معنى؛ كقوله تعالى: **﴿يَنْتَهِي عَنْ تَحَتَّى وَحْيَةٍ﴾** [البقرة: ٢١٩]،
 أو كانت فعلاً ماضياً، وقد دخلت عليه تاء الثانیة الساكنة؛ كقوله تعالى: **﴿لَقَدْ أَقْرَبْتُمْ شَيْئاً﴾**
 [يوسف: ٥١] ولم يشذ من ذلك إلا فتح الثون من «مين» كما قال تعالى: **﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخْلِ﴾**
﴿قَوْلُهُ﴾ [البقرة: ٢٠٤]؛ وإنما فُتِحَتْ استقلالاً لتوالي الكسرتين، فيما يكثر استعماله. على أن
 بعضهم، قد كسر نون «مين» تشبيهاً لها بنون «إن» في قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾** [البقرة: ١٧٦].

فصل

٢٨- **وَأَنْ تَكُونَ الْوَلَدُ** **فَالْأَمْرُ بِالْمَعْنَى**

٢٩- **لَقَوْلٍ بِأَيْدِي غَدَمٍ يَوْمَ لَاحِظٍ** **وَأَنْ تَكُونَ الْوَلَدُ** **فَالْأَمْرُ بِالْمَعْنَى**

٣٠- **وَمَكَدًا قَوْلُكَ فِي زَمَانٍ مَلَّ وَاسٍ** **فَالْأَمْرُ بِالْمَعْنَى**

إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال حذفته في الأمر. فإن كان الفاء؛ أبقيت. بعد
 حذفها. فتحة تدل عليها؛ كقولك، في الأمر من يسعى: اسع إلى الخيرات؛ ومنه قوله تعالى:
﴿قَوْلُهُمْ﴾ [الصافات: ١٧٤].

بيروت ط ٢٠٠٠). والبيت في ديوانه ص ٨٢١، وجمهرة اللغة ١٠٩٦، وخزانة الأدب ٧٢/١،

والدرر ٣٢٢/٦، وشرح المفضل ١٢٨/٩، واللسان (حدد).

وإن كان حرف الاعتلال واداً قبلها ضمة أبقيت الضمة لشدل عليها؛ كقولك في الأمر من يغدو: اغد يا زيد؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَلَّ عَلَيْهٖ﴾ [الأمراء: ١٧٥]. وإن كان حرف الاعتلال ياء حذفها، وأبقيت بعد حذفها كسرة تدل عليها؛ كقولك في الأمر من يرمي: ارم يا هذا؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنفِصْ مَا لَكَ مِنَ الْيَاسَنِ﴾ [طه: ٧٢].

وإن وقفت على شيء من ذلك؛ جاز لك أن تقف عليه بالشكون، فتقول: اخش، اغد، ارم.

وجاز أن تزيد عليه هاء لبيان الحركة؛ فتقول: اغدْ، ارمْ، اخشْ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهِدْهُمْ أَدَبُ﴾ [الأنعام: ٩٠].

فصل

٣١- والأمر من حرف حرف المعطاة بمن أحده أحد الحواس

٣٢- ومن يغفل أمرت للمؤنث فقل لها خافي رجل نعمت

إذا كان الفعل المضارع مُردفاً بحرف اعتلال؛ مثل: يخاف، ويقول، ويبيع، ثم أمرت منه؛ سقط حرف الاعتلال في مثال الأمر في موضعين وهما: إذا أمرت به الواحد المذكر، أو أمرت به جماعة المؤنث، وما لا يعقل؛ كقولك في الأمر للمذكر: خَفْ، وَقُلْ، وِبِعْ، ولجماعة المؤنث: خَفْنَ، وَقُلْنَ، وِبِعْنَ؛ فكان الأصل في خَفْ: خَافَ، وفي قُلْ: قَوْلٌ، وفي بِعْ: بَيْعٌ، فسكن الحرف الأخير لأجل الأمر، فالتقى هو والحرف المعتل؛ وهو ساكن أيضاً. ومن الأصول أنه متى التقى ساكتان؛ أحدهما الحرف المعتل، كان هو المحذوف، هذا الأصل؛ فلهذا قيل: خَفْ، وِبِعْ، وَقُلْ. ويثبت حرف الاعتلال في أربعة مواضع:

أحدها: إذا أمرت به الواحدة من الإناث؛ كقولك: خافي يا هند، وقولي الحق، وبيعي القرب.

الموضع الثاني: إذا أمرت به الاثنتين مذكرتين كانا، أو مؤنثتين؛ كقولك: خافا، وبيعا، وقولا.

والموضع الثالث: إذا أمرت به جماعة الذكور؛ كقولك: خافوا، وقولوا، وبيعوا.

والموضع الرابع: إذا اتصلت بالفعل التَّوْنُ الثقيلة أو الخفيفة؛ كقولك للمذكر: خَافَنَّ اللهُ، وخَافَنَّ رَبَّكَ. والمعلَّة في ثبوت حرف الاعتلال في هذه المواطن الأربعة تحرك ما بعدها. فقد ارتفعت المعلَّة التي أوجبت في الموضعين الأولين إسقاطها. فإن اعترض معترض وقال: قد نجد

الحرف الأخير متحرّكاً مع إسقاط حرف الاعتلال في مثل قولك: بع العبد، وخِب الله، وفي مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنِّي دُرٌّ مُّسْقِيٌّ﴾ [المزمل: ٢] فالجواب عنه: أنَّ هذه الحركة حركة عارضة، بدليل أنَّها تزول إذا لم تتصلّ بها همزة الوصل. والحركة العارضة لا يُغْنِذُ بها، ولا تأثير لها، إذ ليست كالحركة الثابتة في المواطن الأربعة.

باب الفعل المضارع

٣٣- وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءً أَوْ نُونًا خَلْفَ فَحْشٍ أَوْ يَاءٍ

٣٤- قَدْ احْتَقَتْ أَوَّلُ كُلِّ فِعْلٍ مِنْهُ لَفْظٌ مِّنْ فِعْلِ

اعلم أنَّ الفعل المضارع ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربعة؛ التي هي: الهمزة، والتون، والتاء، والياء.

فالهمزة تكون للمتكلم؛ ذَكَرًا كان، أو أنثى؛ كقولك: أنا أذهب.

والتون للمتكلم إذا كان معه غيره؛ نحو قولك: نحن نخرج. وقد جاء في كلام الله - جلّ جلاله - مع وحدانيّته؛ كما قال: ﴿إِنِّي أَنشَأْتُ رَجُلًا أَذْكَرَ مِنْ نَفْسِهِ خَلْقًا﴾ [الحجر: ٩]، وعلى موجب ما أخبر به - سبحانه - عن نفسه خطوب أيضاً بواو وبنون الجمع، كما قال - سبحانه - حكايةً عن الكفار: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ النَّوْتُ قَالُوا لَا نَجِدُ لِهَٰذَا عِلْمًا﴾ [الموسى: ٩٩]، وقد اختلف في علّة نون الجمع الواردة في كلام الله - عزّ وجلّ - فقيل: جاءت للعظمة التي هو - سبحانه - متوخّد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها. فعلى هذا القول؛ يُكره للملوك استعمالها في قولهم: نحن نعمل، ونحن نعد؛ وقيل في علّتها: إنّها لما كانت تصاريف أفضيته - تعالى - تجري على أيدي خلقه؛ تنزّلت أفعالهم منزلة فعلة؛ فلذلك ورد الكلام مورد الجمع. فعلى هذا القول يجوز أن يستعمل التون كلّ من لا يباشر العمل بنفسه. وأمّا قول العالم: نحن نشرح، ونبين، فمفسوح له فيه؛ لأنّه يخبر بتون الجمع عن نفسه، وعن أهل مقاله.

وأما «التاء» فتكون للمخاطب، وللغائبة الواحدة، والاثنتين؛ كقولك: أنت تذهب، وهنّ تذهبن، والهندان تذهبان.

وأما «الياء» فتكون للغائب المذكر، وجماعة الإناث؛ كقولك: هو يذهب، وهنّ يذهبن. ولا يجوز أن يقال للنساء: تذهبن بالياء؛ وفي القرآن: ﴿وَلَا تَسْمَعْنَ لِهَٰذَا وَتَعْمَلْنَ بَعْدَ أَمْرِهِ﴾ [مريم: ٩٠] بالياء، لا بالتاء. ومعنى قولنا: «قَدْ احْتَقَتْ أَوَّلُ كُلِّ فِعْلٍ مِنْهُ» أي إنّها متى وجدت زائدة؛ كان الفعل مضارعاً. والمراد بقولنا: «فإنّ الفعل المضارع المُشْتَقَّ» الإشارة إلى أنّه استعمل بالإعراب عن التوعين الآخرين من الأفعال.

٣٥- وليس في الأفعال يُفْعِلُ صَوَاءٌ وَتَشْمَلُ فِيهِ يُضْفِرُ الأصل في الأفعال، أن تكون مبنية؛ لأنها أدوات توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تُعرب، وكذلك حكم الحروف؛ لأنها جامدة، لا تتصرف. وإنما جعل الإعراب للأسماء من حيث إن اللفظ بالاسم؛ كقولك: زيد واجد. ومعناه قد يختلف؛ لكونه تارة فاعلاً، وتارة مفعولاً، وتارة مضافاً إليه. فاحتج فيه إلى الإعراب، لتبيين المعنى. وإنما أعرب الفعل المضارع؛ لمشاكلة الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل.

٣٦- وَأُحْرِفَ لِأَرْبَعَةِ الْمَضَارِعِ فَسُمِّيَتْ أَحْرُفُ الْمَضَارِعِ
٣٧- وَسَمَّيْتُ الْحَوَارِيَّاتِ فَاسْمُهَا فَعُولٌ كَمَا عَيْنٌ

قد تقدم القول في أن الفعل المضارع ما ألحق بأوله الهمزة، أو التّون، أو التّاء، أو الباء. وهذه الحروف الأربعة التي يجمعها قولك: (نأيت) تُسمّى حروف المضارعة، وإنما تُسمّى بذلك، إذا وجدت زائدة لاحقة، بالفعل الماضي في مثل قولك: أذهب، ويذهب، وتذهب، ونذهب؛ ألا ترى أن أصل الفعل الماضي فيها: ذهب، والأحرف الأربعة ألحقت به؟ فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولاً في الأفعال، لا تُسمّى بحروف المضارعة؛ كقولك: أكرم، ونقر، وتوضأ، ويقر الجدي؛ إذا صاح؛ وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية. فافهم بذلك ترشد، إن شاء الله.

٣٨- وَسَمَّيْتُهَا مِنْ أَصْلِهَا ثَرْبَعِي مِثْلُ نَحِيتُ مِنَ الْحَبِّ الذَّرِي
٣٩- وَمَا سَوَاءٌ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَحُ وَلَا تَسْلُ الْحَلْ وَأَلَا أَلْ وَحِ
٤٠- مِنْهُ يَذْهَبُ رِيّاً وَحِي وَمِنْهُ حَبْلٌ تَلَا وَمِنْهُ حِي

قد ذكرنا من قبل أن افتتاح التّلق لا يكون إلا بمتحرك. وذكرنا أن حروف المضارعة لا تكون إلا أوائل الفعل المضارع المستقبل؛ فإذا، لا بد من أن تكون متحركة، وحكم حركتها أن تضم إذا كان فعلها الماضي رباعياً، وتفتح من الماضي الثلاثي، ومما زاد على الرباعي. فعلى هذا نقول: أنا أجيب، ونحن نُجيب، وأنت تُجيب، وهي تُجيب، وهو يُجيب؛ فتضم الهمزة، والتّون، والتّاء، والياء؛ لأن الفعل الماضي منه: أجاب، وهو رباعي. وتقول فيما ماضيه ثلاثي: أنا أذهب، ونحن نذهب، وأنت تذهب، وهو يذهب. وفيما ماضيه خماسي أو سداسي:

السُّطُ: الخبط الذي ينتظم فيه الخرز المنتظم في خبط. والحاري لها: الجامع لها، وهي أحرف (١١) دأيت.

أنا أنطلق، وأستجيش، وأنت تَنطلق، وتَسجيشُ، ونحن نَنطلق، ونَسجيشُ، وهو يَنطلق، ويَسجيشُ، فتفتح حروف المضارعة في هذه الأفعال ونظائرها، سواء كان ماضيها ثلاثياً، أو خماسياً، أو سداسياً. وإلى هذا وقعت الإشارة في قولنا: **وَلَا تُبَلِّ أَحَدٌ رِجْلاً أَمْ رَجُحاً** والأصل في قولهم: لا تُبَلِّ لا تَبَالٍ؛ فحذفت ألفها بعد حذف يائها، كما حذفت التَّوْن بعد الواو في قولهم: لم يَكْ؛ طلباً لتخفيف هاتين اللَّفْظَتَيْنِ؛ لكثرة استعمالهما في الكلام.

باب الإعراب

٤١- **وَنُفِرْدُ أَنْ نَصْغِفَ** **إِعْرَاباً** **الْمُتَّفَعِي فِي الْمُفْرَدِ الضَّرْفِ**

٤٢- **فَبَلَّةٌ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الْجَزْ** **النَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعاً بِحَرَكِي**

الإعراب في اللُّغة: هو الإبانة، يقال: أعرب الرَّجُلَ عَمَّا في نفسه؛ إذا أبان. فأما الإعراب في صناعة النَّحو: فهو تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها. ووجوه الإعراب أربعة: **الرَّفْعُ**، **النَّصْبُ**، **الْجَزْ**، **وَالْجَزْمُ**. وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السَّكون، إلَّا أنَّه لما استوفى الاسم الذي هو الأصل جميع الحركات الثلاث؛ التي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها، جعل له السَّكون إعراباً ليساوي إعراب الاسم.

والرَّفْعُ: أعلى وجوه الإعراب مرتبة؛ لاستغنائه عن النَّصْبِ والْجَزْ في قولك: قائمٌ زيد، وزيدٌ منطلقٌ. والنَّصْبُ والْجَزْ لا يوجدان حتَّى يتقدَّم الرَّفْعُ؛ كقولك: ضرب زيدٌ عمراً، ومررتُ بزيدٍ.

٤٣- **بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ بِلَا مُصَاحٍ** **فَبَدَّحَلَا فِي الْأَسْمَاءِ وَالْفِعَالِ**

٤٤- **وَالْحَرْثُ يَنْتَهِي بِأَلْسِنَاءِ** **وَالْحِزْمُ فِي الْقَعْلِ بِلَا مُفْرَدٍ**

اعلم أنَّ وجوه الإعراب نوعان: خاصٌّ ومشترك.

فالمشترك: الرَّفْعُ، والنَّصْبُ؛ وذلك أنَّ الأسماء المتمكَّنة، والأفعال المضارعة، يشتركان فيهما.

وأما الخاصُّ: فالجَزْ، والجَزْمُ؛ فالجَزْ: يختصُّ بالأسماء المتمكَّنة. والجَزْمُ: يختصُّ بالأفعال المضارعة. وإنَّما لم يدخل الجَزْمُ الأسماء؛ لأنَّ الجَزْمَ حذف الحركة، والأفعال

مستقلة، فلاق بها التخفيف؛ والأسماء خفيفة ولهذا لحقها التثوين، وتخفيف الخفيف إجحاف به. وإنما لم يدخل الجرّ الأفعال؛ لأنّ الجرّ يدخل الاسم من أحد طريقين؛ إمّا بإضافة حرف إلى اسم، وإمّا بإضافة اسم إلى اسم؛ وكلاهما ممنوع في الأفعال؛ لأنّ الغرض في وضع حروف الجرّ أن توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، وذلك؛ لأنّ أفعالاً قصّرت عن الوصول إلى الأسماء، فأعينت بحروف الجرّ لتوصلها إليها. وهذا غير موجود في الأفعال؛ لأنّ الفعل لا يعمل في الفعل؛ فلهذا، امتنع دخول حروف الجرّ عليه. وأمّا إضافة اسم إلى اسم؛ فالغرض في الإضافة التعريف، أو التخصيص. ألا ترى أنّك إذا قلت: هذا غلام زيد؛ فقد عرفت الغلام بإضافته إلى زيد؛ وإذا قلت: هذا جلّ الفرس؛ فقد خصّصت الجلّ بإضافته إلى الفرس؛ والإضافة إلى الفعل لا تعرفه، ولا تخصّصه بحال؛ فلهذا، امتنع دخول الإضافة عليه. فافهم ذلك، وقس عليه.

٤٥ - فالرفع ضمة حم الحروف. والفتح مفتوح بلا وفوف

٤٦ - وحرف بالكسرة يشبه. والحرف في الاسم بالفتح

والعلة في أنّه جعل الإعراب آخر الكلمة؛ أنّ الإعراب وضع لتبيين المعنى وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء. وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يُعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه إلّا بعد انتهاء صيغته؛ فلهذا جعل الإعراب في آخره. وإنما سُمّي الرُّفْعُ بالضَّمّ؛ لأنّ الضَّمّ من الواو؛ ومخرج الواو من الشفتين؛ وهما أرفع الفم. وسُمّي الفَتْحُ نصباً؛ لأنّ الفتح من الألف، والألف: حرف متصّب، يمتدّ إلى أعلى الحنك. وسُمّي الكسر جرّاً؛ لأنّه من الياء؛ التي تهوي عند التّلقُّط سُفْلاً، فكأنّه مأخوذ من جرّ الحبل؛ وهو سحبه. وإنما سُمّي الجزم جزمّاً؛ لقطع الحركة، إذ الجزم في اللّغة: القطع؛ كقولهم: جزمت اليمين؛ أي قطعتها. فاعلم ذلك.

باب إعراب الاسم المفرد المنصرف

٤٧ - ومن الاسم المفرد المنصرف: ما حدث فاعلاً ولم يفت

التثوين: يختصّ بالاسم المنصرف لخفته؛ ولأجل التثوين اللاحق بآخره؛ سُمّي منصرفاً، فكان التثوين لما دخل عليه أحدث فيه صريفاً. والصريف: صوت البكرة عند الاستقاء. ويسقط التثوين في أربعة مواضع:

(١) الجرّ: الجذب.

(٢) الفريد: أي المفرد الذي ليس بمعنى ولا مجموع فلا ينوّنان إذ النون فيهما بدل عن التثوين في الاسم المفرد.

أحدهما: في الاسم المعرّف بالالف واللام؛ لأنّ الثنوين: زيادة ألحقت بآخر الاسم، ولام الثّريف: زيادة؛ فاستثقل الجمع بين زيادتين.

والثّاني: في أوّل المضافين؛ كقولك: غلام زيد؛ لأنّ المضاف إليه يتصل بالمضاف حتّى يصير كأحد حروفه؛ ولذلك، لم يجز أن يفصل بينهما، فلمّا تنزّل المضافان بمنزلة الاسم الواحد؛ وجب إلحاق الثنوين بالمضاف إليه؛ الذي هو الأخير منهما، كما يلحق آخر الاسم المفرد.

والموضع الثالث: الاسم الذي لا ينصرف؛ كقولك: جاء عمرو. وإنّما لم يدخله الثنوين لشبهه بالأفعال.

والموضع الرابع: إذا كان الاسم المفرد علماً، أو كنيةً، أو لقباً، وكان موصوفاً بابن مضاف إلى علم، أو كنية، أو لقب؛ كقولك: جاء زيد بن بكر، وجاء زيد بن أبي محمد، وجاء زيد بن أبي تأبّط شراً. وكقولك: جاء أبو محمّد بن يزيد، وجاء أبو محمّد بن أبي الحسين، وجاء أبو محمّد بن تأبّط شراً. وكقولك في اللّقيين: جاء بقعة بن تأبّط شراً؛ وعلى هذا فقس قول الشاعر: [الحرّلي]

فقلت لعبد الله خير لذاتي ذئب بن أسماء بن زيد بن قناب^(١)
فحذف الثنوين من ذئب وزيد، لإضافة كلّ منهما إلى ابن: فأما حذف الثنوين من أسماء؛ فلكونه لا ينصرف. والعلة في حذف الثنوين في هذا الموضع؛ أنّ الثنوين ساكن، والالف من ابن ألف وصل تسقط في اندراج الكلام، فيلتقي الثنوين الساكن بالباء الساكنة من ابن، فلهذا حذف الثنوين. فإن وصفت الاسم بابن مضاف إلى ما فيه الألف واللام؛ كقولك: جاء محمّد ابن الأمير، ثبت الثنوين، وانكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنّ الأمير ليس بعلم، ولا كنية، ولا لقب. وكذلك إن قلت: طننت زيدا ابن عمرو، أثبت بالثنوين، وكسرت؛ لالتقاء الساكنين من حيث إنّهُ ليس بصفة للاسم الأوّل، وإنّما هو خير عنه. ومعنى قولنا: **إذا دحيت قاتلاً ولم تقف**؛ إذ لا تلحق الثنوين، بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرفع والجر؛ بل تقف عليه بالسكون.

تقول: جاء زيد، ومررت بزيد؛ لأنّ الوقف يساوق الخط.

٤٨ - وقفت على الخطوب من الف - فمثل ما تكلمت لا يحسن

(١) البيت لخفاف بن ندية في ملحق ديوانه ص ١٣٠، ولديريد بن الصّمة في ديوانه ص ٣٦، ولخفاف أو لديريد في اللسان (جن) ورواية الديوان: «فكنا بعد الله خير لئانه»، وأسماء بن بدر؛ وقيله: «ولولا خنأ اللبل أدركت خيلنا» بذي الرمت والأرطى، عياض بن ناشب.

٤٩- **فَقُلْتُ: غَفِرُوا قَدْ أَصَابَ رَيْدًا وَحَالِدٌ صَدَقَ لَعْنَةً صَدَقَ**

إن قال قائل: لم أبدل في الوقف على المنصوب من فتحته، مع التثوين ألف، ولم يُبدل من ضمة المرفوع واو، ولا من كسرة المجرور ياء؟ فالجواب عنه: أنه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم. ألا ترى أنك لو وقفت على قولك: مررت بغلام، فقلت: مررت بغلامي، لتوهم السامع أن الغلام ملكك، ولو أنك وقفت على المرفوع بالواو، فقلت: جاء زيد ولخرج عن أصل كلام العرب؛ إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة. وإنما يوجد ذلك في الأفعال، حتى إنهم لما اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك أبدلوا الواو ياء، وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع دلو، وجرو: أدل، وأجر. والأصل: أدلو، وأجرو؛ ففروا من الواو التي قبلها ضمة إلى الكسرة محافظة على مقياس الأصل، ولم يخرجوا عن لغتهم، ولا يعرف من نقل عنهم، ولا سمع منهم خلاف ذلك والله أعلم.

٥٠- **وَلَمَّا نَسَقَ النَّبِيُّ لَهُ ذَاكَ قُلْتُ: أَهَؤُلَاءِ بَنَاتُكَ فَمَنْ بَنَاتُكَ**

٥١- **مَنْ أَهَؤُلَاءِ جَاءَ غِلَامٌ لَوْنِي وَقِيلَ لِفُلَانٍ كَيْفَ تَعْمَلُ**

قد مضى شرح المواضع الأربعة التي يسقط التثوين فيها؛ بما يغني عنها إعادته؛ فليعلم من هنالك.

باب الأسماء الستة

٥٢- **بِسْمَةِ نَزَلْنَاهَا بِأَنزَوٍ قَسِيٍّ فُلُوكَ لَمَسَ عِيسَىٰ وَمِنْ أَزْوَاجِ**

الراو: تكون علامة الرفع في موضعين؛ أحدهما: في الأسماء الستة التي هي: «أبوك، وأخوك، وحموك، ولوك، وهوك، وذو مال».

والثاني: في جمع المذكر السالم؛ كقولك: جاء المسلمون على ما نشرحه في موضعه، إن شاء الله تعالى.

٥٣- **وَلَمَّا نَسَقَ النَّبِيُّ لَهُ ذَاكَ قُلْتُ: أَهَؤُلَاءِ بَنَاتُكَ فَمَنْ بَنَاتُكَ**

أما الألف فتقع علامة للنصب في هذه الأسماء الستة دون غيرها. وقد تقع الألف إعراباً في التثنية غير أنها تكون علامة للرفع.

وأما الياء فتكون علامة للجر في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، وفي التثنية، وفي جمع المذكر السالم.

- ٥٤ - وفي أخوك والوعفرك **وَذُو فُوكَ وَحَمُو عَرَفُوكَ**
 ٥٥ - ثُمَّ فُوكَ سَدَسُ الْأَسْمَاءِ **فَاخْفُظْ فَمَعْنَى خَفِظَ فِي الذِّكْرِ**

اعلم أنّ هذه الأسماء الستّة، ما عدا ذا مال، يجوز أن تُستعمل مفردة، فتعرب كإعراب زيد في الرفع، والتصب، والجرّ. غير أنّ قولك: (فوك) إذا استعملته مفرداً، أبدلت من واوه ميماً، فقلت: هذا فم، ورأيت فمأ، ونظرت إلى فم. وأمّا (ذو) فإذا كانت بمعنى صاحب؛ فلا تستعمل إلا في الإضافة، فتجرّ ما بعدها، وتعرب بالواو في الرفع، والألف في التصب، والياء في الجرّ، ولا يجوز أن تستعمل مفردة بحال. وقد جاءت (ذو) بمعنى الذي، وأجريت على لفظ واحد مع المذكر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع، ولم يغيروا واوها على اختلاف مواقعها. فقالوا: أنا ذو عرفت، ورأيت ذو عرفت، ومررت بذو عرفت؛ ومنه قول الشاعر سنان بن الفحل الطائي^(١): [الواف]

فإنّ الماء ماء أبي وجدي وبشري ذو حفرت وذو طويث
 فقال: ذو حفرت، وذو طويث؛ والبشر: مؤنثة، قال الله - سبحانه وتعالى - ﴿يَبْذُرُهُمْ فِي مَعْصِيَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، وعلى هذا كلامهم مجرئ، وعليه يقاس.

باب حروف العلة

- ٥٦ - والواو والياء جميعاً **وَالْأَلِفُ مِنْ خُرُوفِ الْأَعْيَانِ الْمُخْتَصِفِ**

هذه الحروف الثلاثة التي هي: الألف المفتوح ما قبلها، والياء المنكسر ما قبلها، والواو إذا انضمت ما قبلها، تُسمّى حروف الاعتلال، وحروف المدّ واللّين، والحركات الثلاث؛ التي هي: الضمة، والفتحة، والكسرة مجانسة لها. وعند أكثر النحويين أنّ الحركات مأخوذة منها ومتفرّعة عنها. وعند بعضهم أنّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات احتجاجاً بأنّه متى أشبعت الفتحة؛ صارت ألفاً، والضمة صارت واواً، والكسرة صارت ياء. فإن لم يكن ما قبل الواو مضموماً، ولا ما قبل الياء مكسوراً؛ لم يكونا حرفي اعتلال.

(١) سنان بن الفحل، أخو بني أم الكهف من طي، شاعر إسلامي في الدولة المروانية (انظر خزانة الأدب ٤٥٠/٦)، والبيت له في الإنصاف ص ٣٨٤، وخزانة الأدب ٣٤٤/٦، ٣٥، والدرر ١/٢٦٧، وشرح التصريح ١٣٧/١.

(٢) المكتف: سماها مكتفة لكونها إلى جانب حرف سابق لها، وكف الشيء جانبه.

إعراب الاسم المنقوص

٥٧ - وَبَاءٌ فِي مَاضِيٍّ، فِي تَنْفِيْثٍ سَاكِنَةٍ فِي رَفْعِهِ وَالْحَاءُ

٥٨ - وَالْفَتْحُ الْبَاءُ مَالِكَةٌ، يَخْفِضُ قَبْلَ فَصْلِ الْبَاءِ

اعلم أن كل اسم آخره ياء خفيفة؛ قبلها كسرة، يُسمَّى منقوصاً، وتكون ياءه ساكنة في رفعه وجزءه؛ ولهذا يُسمَّى منقوصاً؛ لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب؛ وهما: الضمة والكسرة. وكان الأصل في إعراب المرفوع؛ نحو: جاء القاضي، بضمة مقدرة متوِّية في آخره. وكذلك كان الأصل في إعراب المحرور - منه - بكسرة مقدرة في الياء، يتبعها التَّوْنين، ولكن حذفت منه الضمة والكسرة؛ لاعتلال حرف الإعراب منه؛ الَّذي هو الياء، ولأنَّ التحرك بالضمة في حالة الرفع ثقيل، وكذلك الكسرة أيضاً، فعدلوا عنها إلى السكون تخفيفاً، فيشترك الرفع والجر في هذه المواضع وحسب.

وأما نصب هذا النوع من الأسماء، فيكون بفتح الياء؛ لخفة الفتحة؛ فإن اضطرَّ شاعر إلى إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه، أو جزؤه؛ جاز له؛ كقول ابن الرِّقِّيَّات^(١):

[الشرح]

لَا بَازَكَ اللَّؤُوفِي الْغَوَانِي فَمَا يُضْفِيخُنْ إِلَّا لَهْنُ مُطْلَبِ

فحركَ ياء^(٢) الغواني بالكسرة؛ لضرورة الشعر، ومنه قول جرير: [النبي]

فَيَوْمًا يَوْافِينِي الْهُوَّى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَنَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ^(٣)

(١) عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي: شاعر قريش في العصر الأموي. أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر. ولقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة، اسم كل واحدة منهن رقية. (ت نحو ٨٥هـ)، ترجمته في الأغاني، طبعة الساسي ١٥٤/٤، والشعر والشعراء ٢١٢، والجمعي ٥٣٠، والبيت في ديوانه ص ٧١، والأزهية ٢٠٩، والدرر ١/١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦٩، والكتاب ٣/٣١٤، واللسان (غنا) الشاهد فيه قوله: «الغواني» حيث حرك الياء بالكسرة، وأجراها مجرى الأحرف الأخرى للضرورة.

(٢) جاء في اللسان (غنا): (وإنما حرك الياء بالكسرة للضرورة وردّه إلى أصله، وجائز في الشعر أن يُرَدَّ الشيء إلى أصله).

(٣) البيت في ديوانه ص ١٤٠، وخزانة الأدب ٨/٣٥٨، والكتاب ٣/٣١٤، واللسان (غول، مضى). وتغزلت الغول: تخيلت وتلذّنت، وكل ما اغتال الإنسان فأهلكه هو غول، وتغولتهم الغول: توهوا. الشاهد فيه قوله: «غير ماضي» حيث جر الاسم المنقوص «ماضي» بكسرة ظاهرة للضرورة، والقياس أن يحذف الياء وينون الفاعل.

٥٩ - وَثَوْنُ الْمُنْقُوصِ فِي رَفْعِهِ وَجَزْءُهُ ضَمٌّ، صَـ

٦٠ - نَقُولُ هَذَا مُنْقُصٌ مُجَادٍ وَنُدْغُ إِلَى حَامٍ حَمْدٌ مُدْغٌ

الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون معرفاً بالالف واللام؛ كالقاضي، والوالي.

والثاني: أن يكون مضافاً؛ كقولك: قاضي مكة، والوالي البصرة.

وهذان النوعان؛ تسكن باؤهما في الرفع، والجر، وتفتح في النصب.

القسم الثالث: أن يأتي منكراً؛ كقولك: قاضي، ووالٍ؛ فتحذف ياؤه في الرفع، والجر. ويقتصر فيه على التثنيين في آخره؛ كقولك: هذا قاضي، يا فتى، ومررت بقاضي عادل. وإنما حذفت ياؤه؛ لسكونها وسكون التثنيين، الذي وجب إلحاقه به عند إفراده، فإذا حلّ في موضع منصوب؛ ثبتت ياؤه، وثَوْنٌ؛ كقولك: ما رأيت قاضياً عادلاً؛ فإذا صرت إلى الوقف على الاسم المنقوص، فإن كان معرفاً؛ وقفت عليه بالياء الساكنة على اختلاف مواقعه، وإن كان منكراً؛ وقفت عليه في حالتي الرفع والجر بحذف الياء؛ كقولك: هذا قاضي، ومررت بقاضي، ووقفت عليه في حال النصب بالالف المبدلة من التثنيين مع إثبات يائه، فقلت: رأيت قاضياً؛ كما تقول: رأيت زيدا، هذا هو الاختيار فيهما. وقد وقف بعضهم على المعرف المرفوع، والمجرور بحذف الياء؛ فقال: هذا القاضي، ومررت بالقاضي. ووقف آخرون على المنكر المرفوع والمجرور بالياء، فقالوا: هذا قاضي، ومررت بقاضي. والله - تعالى - أعلم.

٦١ - وَمَكْدُ الْمَعْلُومِ فِي بَاءِ الشَّحِيحِ وَثَوْنٌ فِي بَعْدِ مُنْقُوصٍ نَحْوِ

٦٢ - قَدْماً إِذَا مَا وَرَدَتْ نَحْفَضُهُ فَبِهِمَةُ عَلَى فِهْمِ صَاحِبِ الْمَعْرِفَةِ

قد قدّمنا القول في أنَّ المنقوص ما جمع ثلاثة شروط، وهي: أن يكون آخره ياء مخففة قبلها كسرة، فتمت اجتماع في اسم هذه الشروط الثلاث؛ سكنت ياؤه في الرفع، والجر، سواء قلت حروفه؛ مثل: الشَّحِيحِ، والمعْيِ، أو كثرت؛ مثل: القاضي، والمُشْتَرِي، والمستقصي. فإن عدم شرط من الشروط الثلاث؛ كان الاسم صحيحاً، ولحققت ياءه الضمة، والكسرة. وذلك، بأن تكون ياؤه مشددة مثل باء علي، وكسري، وقمري؛ أو يكون ما قبلها ساكناً؛ نحو: طُيبي، وجدي، وسقي. فأعرف ذلك، إذا ذكر.

باب المقصور من الأسماء

- ٦٣ - وليس الإعراب فيما قد قصّر من الأسماء التي ذكرنا (١)
 ٦٤ - مثلاً بخيل وموسى والمصا - أو فحياً أو فحجاً أو فحصى (٢)
 ٦٥ - فهذه أحرفها لا يخفض على تصارييف الكلام المنوّن (٣)

الاسم المقصور: هو كل اسم كان آخره ألفاً ملساء؛ أي: لا تتبعها همزة، فيكون في تصارييف مواقفه، على حالة واحدة، في الرفع، والنصب، والجر؛ ولهذا سمي مقصوراً؛ لأنه حيس عن الحركة. إذ المقصور في اللغة: هو المحبوس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ فَخْشُورَتُ فِي نَبَايَ﴾ (الرحمن: ٧٢). ثم إن الأسماء المقصورة، تنقسم إلى قسمين: أحدهما: ما يدخله التثنية؛ كقولك: رخي، وحياً، وقفاً، وندي. والثاني: ما لا يدخله التثنية، إما لكونه معرقاً، بالالف واللام؛ مثل: الحيا، والتدي، والحصى، والمصا. وإما لكونه لا ينصرف؛ مثل: موسى، وعيسى، وسلمى، وسعدى، ودنيا، وأخرى. وكلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرفع، والنصب، والجر؛ كما قال تعالى في المنون منهما: ﴿يَوْمَ لَا يَمْنُ مَوْنٌ عَنْ مَوْلَى شَيْءٍ﴾ (الدخان: ٤١)، فالأول مرفوع، والثاني مجرور، ولفظهما واحد، وعلى ذلك فقس.

باب الثنية

- ٦٦ - ورفع ما ثنيت بالالف - ثنيتك الزندان كما مألني (١)

الاسم المثنى: هو الاسم الدال على مستمين مُتَّفَقِي اللَّفْظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث، ومن يعقل، وما لا يعقل، ولا تدخل على فعل، ولا حرف. فأمّا قولك: يقومان، ويذهبان، فليسا بثنية يقوم، ويذهب؛ ولا الألف فيهما ألف ثنية، بل دليل ثبوتهما في ذلك، في كل حال؛ بل الألف فيهما اسم؛ هو ضمير الفاعلين؛ كالألف في قاما، وذهبا. فإذا أردت أن تثني الاسم فتحت آخره، ثم زدت عليه في الرفع ألفاً ونوناً. وفي هذه الألف ثلاثة أشياء هي حرف الإعراب، وعلامة الثنية، وعلامة الرفع. ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف، أثبت ياء الاسم المنقوص، إذا ثبت في مثل قولك: جاء الفاضيان؛ لأن هذه الياء تثبت في حالة النصب؛ لحقة الفتحة فيها؛ فلهذا، أثبت في الثنية.

(١) قصّر: كان مقصوراً. والاسمي: جمع أسماء جمع اسم، وهو جمع الجمع.

(٢) الحيا: المطر. والحصى: جمع الحصة.

(٣) فهذه: أي الأسماء المقصورة وشبهها. وتصارييف الكلام: الرفع والنصب والجر. والمؤنث: المركب

(٤) كانا مألني: أي محلّ إلي.

٦٩ - وَلَمَّا جَاءُوا بِمَا قَالُوا مِنَ الْمَفَارِدِ لَحِقَ فِي الْوَقْفِ

نون التثنية دخلت على الاسم المثنى عوضاً من الحركة والتثنية اللذين كانا في الاسم المفرد. وإلى هذا أشرنا بقولنا: **«لجبر الوهن»**. وكان أصلها السكون، إلا أنه لما سكن من قبلها كسرت حتى لا يلتقي ساكتان. ومن حكم الساكنين إذا التقيا، أن يُكسَرَ الأوّل منهما، إلا أن الألف، لما لم يمكن تحريكها كسرت التّون. ثم اعلم أن نون التثنية تفارق الثّنين في ثلاثة أشياء، أحدها: أن حركتها لازمة. والثاني: أنها تثبت في الوقف. والثالث: أنها تثبت مع الألف والألم.

باب جمع المذكر السالم

٧٠ - وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ بِهِ وَجَدَ ثُمَّ نَسِيَ بَعْدَ السَّامِيِّ رَنْدَةً^(١)

٧١ - فَرَمَعَهُ بِالْوَاوِ وَتَوَنَّى تَعَجُّ مِثْلُ شَجَبِي الْحَاطِنُوا فِي الْجَمْعِ^(٢)

٧٢ - وَسُفِّنَهُ وَحَرَّةً بِالسِّيَاءِ مِنْهُ جَمِيعُ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ^(٣)

٧٣ - تَقُولُ حَتَّى تَقْدِرَ لَيْسَ فِي مَسَى رَسَلٌ عَنِ الرُّبُودِ هَلْ كَانُوا هَلَا^(٤)

الجمع بالواو والتّون، يختص في غالب الأحوال بذكر من يعقل، ويسمى الجمع الصحيح والجمع السالم؛ لأن لفظ الواحد صحّ وسلم فيه. ويسمى أيضاً: الجمع على هجاءين؛ لأنه تارة يكون بالواو، وتارة يكون بالياء فأما قوله - جلّ ثناؤه - إخباراً عن السماء والأرض: **«فَاللَّهُ لَبِثًا سَوِيًّا»** [فصلت: ١١]، فإنهما جمعا بالياء والتّون، وليستا ممّا يعقل؛ لأنه لما وصفهما بالقول الذي لا يصدر إلا عن يعقل؛ جمعهما جمع من يعقل، ليتطابق الكلام. ومثله قوله - تعالى - حكاية، عن التملة: **«تَنَزَّلُ مُكَفَّتًا لَا تُحِيطُ بِثَبَرٍ تُبْدِلُ أَصْنَافَ الْأَشْيَاءِ خَلْقًا وَتَعْلَمُ مَا فِي الْبُحُورِ»** [النمل: ١٨]، وكذلك، قوله - عزّ وجلّ -: **«إِنْ رَأَيْتَ أَحَدَ عُنُرٍ كَزَّيْتَ فَاشْتَمِ وَتَقَرَّرْ رَبَّنَاهُ فِي سَبِيلِكَ»** [يوسف: ٤]؛ لما أضاف إلى التملة القول، وإلى الكواكب، والنّيرين السجود - والقول والسجود يختصان بمن يعقل - جمعهم جمع من يعقل.

وقد جُمع ممّا لا يعقل ألفاظ بالواو والتّون، ويسمى هذا النوع جمع التعويض، كما قال -

(١) المفاريد: جمع مفرد. لجبر الوهن: أي لإزالة الضعف الذي لحقه بغوات الثّنين.

(٢) صح: سلم. بعد التناهي: أي بعد انتهاء حروف مفردة.

(٣) تع: أي التّون عوضاً عن الثّنين في الاسم المفرد. والجُمع: جمع الجمعة.

(٤) العرب العرباء: الخلق.

سبحانه وتعالى: ﴿ثَمِينٌ مَمْلُوءٌ لَقْوَانٍ بِسِينٍ ١٤٠﴾ [العر: ٩١]، وكقولوه: سبحانه - * ر. ه. (المعراج ٣٧)؛ وهما جمع عضّة، وعزّة؛ وكقولهم في جمع سنة، وبرة، وثبة، وكرة، وقلة، وأرض: سنون، وبرون، وثيون، وكرون، وقلون، وأرضون؛ وحكم هذا الجمع، أن يكون في الرفع، بالواو والتون، وفي النصب والجر بالياء والتون.

فالواو حرف الإعراب، وعلامة الرفع، وعلامة الجمع السالم. والياء: علامة النصب، أو الجر، وهي حرف الإعراب، وعلامة الجمع السالم. ومن حكم هذا الجمع، أن يضمّ ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، إلّا في جمع المنقوص، فإنّك تفتح ما قبل علامة الجمع؛ ليبدّل على الألف المحذوفة؛ كما قال سبحانه وتعالى - في جمع «الأعلى»: ﴿وَأَنزَلْنَا الْأَنْزُورَ ١٤١﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وفي جمع المصطفى: ﴿فَنَزَّلْنَا عَلَيَّ الْكُتُوبَ الْخَمِينَ ١٤٢﴾ [ص: ١٧]، ففتح اللام والفاء؛ اللّذين هما قبل علامة الجمع لتدلّ على المحذوف.

وياء المنقوص تحذف في هذا الجمع؛ لقولهم في الرفع: القاضون، وفي النصب والجر: القاضين. وإنّما حذفت لامتناع دخول الضّم، والكسر على هذه الياء. ويجمع بالواو والتون كلّ اسم سمي به المذكر العاقل، أو وصف به، إلّا ما كان آخره هاء التانيث؛ مثل: طلحة، وضحكة، أو ما كان من الصفات على وزن «فعلان»؛ الذي مؤنّثه «فعلنة»؛ مثل: غطشّان، سكرّان، أو على وزن «أفعل»؛ الذي مؤنّثه «أفعلانة»؛ مثل: أبيض، وأحمر. فأما «أفعل»؛ الذي للتفضيل، فيجوز جمعه بالواو والتون، كما قال - جلّ ثناؤه - ﴿وَأَحْمَرُ الْأَحْمَرِ ١٤٣﴾ [الشعر: ١١١]. ومعنى قولنا:

«وَأَنضَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ إِثْنًا جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبِيَّةِ»

أي لم تختلف العرب في إعراب هذا الجمع، أي إنّ رفعه بالواو، ونصبه وجرّه بالياء، كما اختلفت في إعراب المثني، فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله؛ وعليه حمل بعضهم قوله - تعالى: ﴿يُنَادِي هَٰذَا لِسَانٌ ١٤٤﴾ [طه: ٦٣]؛ ومنه قول الشاعر المتلمس: (هـ. هـ. هـ.)

(١) عَضِينَ: جمع عضّة، والبضة: من الأسماء الناقصة وأصلها «عضوة»، فثُبِّتَت الواو، كما قالوا «عِزّة» وأصلها «عِزوة»، «وجملوا القرآن عَضِينَ» أي جزّأوه أجزاء. (اللسان: عضا).

(٢) عِزِينَ: معناها جلفاً جلفاً وجماعةً جماعةً. والعِزّة: الحلقة المجتمعة من الناس.

(٣) المتلمس: هو جرير بن عبد العزى - أو عبد المسيح - من بني ضبيعة من ربيعة، شاعر جاهلي، وهو خال طرفة بن العبد. وفي الأمثال: «أشأم من صحيفة المتلمس» وهي كتاب حملته من عمرو بن هذيل إلى عامله بالبحرين وفيه الأمر بقتله ففضّه وقرّأه له ما فيه فقدده في نهر الحيرة وسجا (ت نحو ٥٠ ق. هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ٥٢، وخزانة البغدادي ٧٣/٣، ومعاهد التنقيص ٣١٢/٢. والبيت في =

فَأَطْرَقَ إِفْطَرَقَ الشُّجَاعُ وَلَوْ رَأَى مَسَاعاً لِنَابِهِ الشُّجَاعُ لَضُمًّا

٧٤- وَنُونُ مَفْخُوحَةٍ بِذِكْرِ وَنُونٍ فِي كُلِّ مَثَلِي نَكْسَرُ

إنما فتحت نون الجمع، وكسرت نون الثنية ليفصل بينهما. وخضت نون الجمع بالفتح لأن الفتحة أخف من الكسرة، والثنية أخف من الجمع، فقصدت العرب التعديل في الكلام، بأن جعلت الأخت للأثقل، والأثقل للأخف. فاعلم ذلك.

٧٥- وَنَسْطُظُ نُونًا لِلْإِضَافَةِ نَحْوُ رَأَيْتُ سَائِي لِرُؤُوفَةٍ

٧٦- وَقَدْ لَفِيتُ صَاحِبِي أَحِبًّا مَا عِلِمْتُ فِي حَذْوِهِمَا بِقِيلِ

اعلم أن «نون الثنية» و«نون الجمع» يسقطان في الإضافة، كما يسقط فيها التثوين، وذلك؛ كقولك: جاء غلاما زيدا، ومسلمو مكة. فإن قيل: فلم ثبتت هاتان النونان مع الألف والتون، ولم تثبتا في المضاف، والتثوين لا يثبت مع واحد منهما؟ فالجواب عنه: أن الإضافة زيادة ألحقت بآخر الاسم، كتون الثنية والجمع، فاستثقل أن يتوالى على الاسم زيادتان، وليس كذلك الألف واللأم لأنهما، يلحقان الاسم من أوله، والتون تلحقه من آخره، فلما افترقت الزيادتان، سهل الجمع بينهما. فاعلمه.

باب جمع المؤنث السالم

٧٧- وَكُنْتُ حَمِيًّا لِمَنْ نَدَى نَدًى مَزِيغَةً بِالنُّونِ كَرَفَعِ حَامِدَةٍ

٧٨- وَتَضَعُهُ وَحَرًّا بِالْكَسْرِ نَحْوُ عَقِبْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِيًّا

اعلم أن للتأنيث ثلاث علامات:

إحداها: التاء التي تظهر عند الإضافة، وتكتب ويوقف عليها بالهاء، وذلك؛ نحو: مسلمة، وسلمة، وقائمة وشجرة.

والعلامة الثانية: الألف المقصورة؛ في مثل قولك: «سلمى، وسعدى، وذكرى، ودنيا».

والعلامة الثالثة: الألف الممدودة؛ في مثل قولك: حسناء، حمراء، بيضاء. وتجمع هذه الأنواع الثلاثة بالألف والتاء، ويسمى هذا الجمع جمع التأنيث السالم. ويشارك فيه من يعقل من

= ديوانه ص ٣٤، والحيوان: ٤/٢٦٣، وحزارة الأدب ٧/٤٨٧، والمؤتلف والمختلف ص ٧١. وفي رواية الديوان والكتب المذكورة (لثانيه) ولا استشهاد به على الموضوع المذكور، والشجاع: الحية.

المؤنث، وما لا يعقل؛ كقولك في جمع «فاطمة، وشجرة، وسعدى، وحسنة»: فاطمات، وشجرات، وسعديات، وحسنات. فإن قيل: لم حذف الهاء من فاطمة، وشجرة في هذا الجمع، ولم تحذف الألف المقصورة، ولا الممدودة في مثل هذا الجمع، ولكل علامات للمؤنث؟

فالجواب عنه: أن العلامة التي في «فاطمة» تجانس الناء الثابتة في الجمع فعذفت لثلاثا يجتمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ؛ وليس كذلك العلامتان الأخريان، لأنهما من غير جنس علامة الناء، التي هي علامة جمع المؤنث. فلهذا، ثبت. وحكم إعراب هذا الجمع أن نَقُصَّ ثأوه في الرفع، ونُكسِرَ في النصب والجر. وهذا الموضع أحد المواقن الأربعة التي تستوي فيها علامتا النصب والجر. وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والهاء إلا ما كان على وزن «فعلاء» التي مذكورها «أفعل»؛ كبيضاء، وخضراء، أو على وزن «فعلى» التي مذكورها «فعلان» مثل: سكرى، وغضبى. ولا يجوز أن تقول في جمع بيضاء، وسكرى: بيضات، ولا سكرات؛ كما لا يجمع مذكر هذين النوعين، بالواو والتون، فيقال في جمع أبيض: أبيضون ولا في جمع سكران: سكرانون؛ لأن كل ما لا يجمع مذكراً بالواو والتون، لا يجمع مؤنثاً بالألف والهاء. وكل صفة لمذكر، لا يعقل، يجمع أيضاً بالألف والهاء؛ كقولك: جال راسيات، وسيوف مُرَفَّات وأُسود ضاربات. وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكورة، من أحناس ما لا يعقل، بالألف والهاء، وذلك مما وجد سماعاً، ولا يقاس عليه؛ كقولهم في جمع حَمَام، ومقام، وإيوان، وسُرَادِق، وسَابِاط، وهَاوُن^(١): حَمَامَات، وَمَقَامَات، وَإِيَوَانَات، وَسُرَادِقَات، وسَابِاطَات، وهَاوُنَات. وكل صفة لمذكر لا يعقل؛ تجمع بالألف والهاء أيضاً. وكما قالوا في جمع «المحرم، وشعبان، ورمضان، وشوّال، وذى القعدة، وذى الحجة، وابن عرس، وابن آوى»: «محرمات، وشعبانات، ورمضانات، وشوّالات، ودَوَات القعدة، ودَوَات الحجة، وبنات عرس، وبنات آوى». وإن كانت ألف الاسم المؤنث ممدودة؛ قلبت الهمزة في جمعه واواً؛ كقولك في جمع «حسنة وصحراء»: «حسنات، وصحراوات». وإن كان مما ثلثة ألف، بعدها ناء الثأنيت الموقوف عليها بالهاء؛ حذف الناء، وقلب الألف إلى أصلها، على ما بيّنا في باب الثنية؛ فنقول في جمع «غزاة وقناة»: «غَزَوَات، وقَنَوَات»؛ لأن أصل ألفها الواو. وتقول في جمع «فتاة، ودواة»: «فَتِيَات، ودَوِيَّات»؛ لأن أصل ألفها الياء. فاعرف ذلك، وقس عليه.

(١) إيوان: مجلس كبير على هيئة صُفّة واسعة، يجلس فيه كبار القوم، الشراذق: القساطر يجتمع فيه الناس لعرس أو مأثم وغيرهما، الساباط: سقيفة بين حائطين تحتها ممز نافذ، هاوُن: وعاء من الحديد أو النحاس يُدَقّ فيه.

باب جمع التَّكْسِير

٧٩- وَكُلُّ مَا تَكْسَرُ فِي خُفُوعٍ فَالْأَسَدُ وَالْأَبْيَاتُ وَالزُّبُرُ

٨٠- فَكُلُّ نَظْمٍ لَفْظٍ فِي الْإِعْرَابِ فَاسْمٌ مَقَالِي وَتِلْكَ صَوَائِي

الجمع: جمان؛ جمع تكسير، وجمع سلامة. فجمع السلامة: ما سلم فيه لفظ الواحد. وقد مضى شرحه في جمع المذكر، والمؤنث. وأما جمع التَّكْسِير: فهو كلُّ جمع تغيّر فيه لفظ الواحد. وسُمي جمع التَّكْسِير، لأنَّ لفظ الواحد، يُكسّر فيه، كما يكسّر الإِناء، ثم يصاغ صيغةً أخرى. والتَّكْسِير الَّذِي يَقَعُ فِيهِ، يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرَب:

أحدها: بزيادة، كقولك في جمع جمل: أجمال، وفي ثوب: أثواب.

والثاني: بنقصان؛ كقولك في جمع كتاب، وإزار: كتب، وأزر.

والثالث: بتغيير الحركة، والسكون، كقولك في جمع «وهن، وسُفْط، وأسَد»: زُهْن، وسُفْط، وأسَد.

وحكم إعراب هذا الجمع، كلُّ إعراب الواحد في اعتقَاب حركات الرِّفْع والنَّصْب، والجرِّ عليه. وفي جمع التَّكْسِير، ما يوجد في آخره ألف وتاء، فيتوَقَّم المبتدئ أَنَّهُ من قبيل جمع المؤنَّث السَّالِم الَّذِي لَا تَفْتَحُ يَأْوُهُ فِي النَّصْب. وذلك؛ مثل: أبيات، وأقوات، وأموات؛ فهذه الجموع الثلاثة، من نوع التَّكْسِير، ويدخل تاءُهَا النَّصْبُ؛ فنقول: أنشدت أبياتاً من الشعر، وجمعت أقواتاً للشَّتَاء، وشاهدت أمواتاً من البرد. والدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهَا جمع تكسير؛ أَنَّ لَفْظَ واحدِهَا الَّذِي هُوَ: بيت، وقوت، وميت؛ لم يسلم في هذا الجمع. وإنَّما لم تُتَضَمَّنْ هذه المِلْحَةُ شرحُ أبنية جمع التَّكْسِير؛ لأنَّ شَيْخَنَا أَبَا الْقَاسِمِ النَّحْوِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَانَ يَقُولُ: «فَسَدَّتِ السَّنَةُ الْعَامَّةُ إِلَّا فِي نَوْعَيْنِ؛ وَهُمَا: جَمْعُ التَّكْسِيرِ وَالتَّصْغِيرِ».

إِلَّا أَنَّ فِي بَعْضِ أبنية الجموع ما تَغْلَطُ الْعَامَّةُ فِيهِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا، أوردنا - هُنَا - بُيُوتاً فِي شَرْحِهِ.

وجملة القول: أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ وَضِعَ لِأَقَلِّ الْعَدَدِ، وَقِسْمٌ وَضِعَ لِأَكْثَرِهِ.

وَحَدُّ الْقَلِيلِ: مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعِشْرَةِ؛ وَحَدُّ الْكَثِيرِ: مَا جَاوَزَ ذَلِكَ. فَأبنية جمع القَلَّةِ أَرْبَعَةٌ؛ أَحدها: أَقْمَل، كقولك: كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ، وَتُوبٌ وَأَثُوبٌ. والثَّانِي: أَفْعَال، كقولك: جَمَلِي وَأَحْمَال، جَمَلٌ وَأَجْمَال. والثَّالِثُ: أَفْعَلَةٌ، كقولك: جِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ، وَرِدَاءٌ وَأَرْدِيَةٌ.

والزَّايِع: فَعْلَةٌ؛ كقولك، في جمع علي وصيٍّ: عَلِيَّةٌ وصِيَّةٌ.

وأما أبنية جمع الكثرة، فكثير جداً، وذكر بعضهم أنها تناهز أربعين بناءً. وأقسام أبنية الأسماء أربعة: ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وما زاد على ذلك. فأما الثلاثية، فأكثر ما جاءت جموعها على أربعة أبنية: «أَفْعُلُ»، نحو: ثُوبٌ وأَثُوبٌ، زَمَنٌ وأَزْمَنٌ. و«أَفْعَالٌ»، نحو: جَمَلٌ وأَجْمَالٌ، وَكَيْدٌ وأَكْبَادٌ. و«فُعُولٌ» نحو: أَسَدٌ وأُسُودٌ، وَشَيْعٌ وشُُوعٌ. و«فِعَالٌ»، نحو: رَجُلٌ وِرَجَالٌ، وثُوبٌ وثِيَابٌ.

وقد جاء شيء منها على «فُعُولَةٍ»، نحو: فَعَلَ وفُعُولَةٌ، وبغِلٌ وبُغُولَةٌ. وعلى «فِعَالَةٍ»، نحو: خَبَرٌ وخَجَارَةٌ، وَذَكَرٌ وذِكَارَةٌ. وعلى «فِعَالٍ»، نحو: رَجُلٌ وِرَجَالٌ، وفَرِيرٌ وفُرَارٌ؛ وهو ولد البقرة الوحشية. وعلى «فُعَالٍ»، كقولهم: طَثِرَ وطُثَارٌ. وعلى «فُعْلَانٌ»، نحو: ذَنْبٌ وذُؤْبَانٌ، وَذَكَرٌ وذُكْرَانٌ. وعلى «فُعْلَانٌ»، نحو: غَبَدٌ وغَبْدَانٌ. وعلى «فِعْلَةٍ»، نحو: يَدٌ ويَدَيَّتُهُ، وَفَرْدٌ وفِرْدَةٌ. وعلى «فُعْلٌ» و«فُعْلٌ» مخففاً ومثقلاً، كقولهم في جمع أسد: أسدٌ، وأسُدٌ. وعلى «فُعِيلٌ»، نحو: عبدٌ وعبيدٌ.

وأما الزَّايِعُ: فما كان على وزن «فُعِيلٍ» - وهو اسم - جُمِعَ فيه أَقْلُ العدد على «أَفْعِلَةٍ»؛ وفي الكثير على «فُعْلٌ» و«فُعْلَانٌ»، كقولهم في جمع جَرِيْبٍ، وَرَغِيْفٍ: أَجْرِيَّةٌ وخَرْبَانٌ، وَأَرْغِفَةٌ وَرُغْفَانٌ. وقد جُمِعَ على «فُعْلَانٌ» فقالوا في قُضِيْبٍ: قُضْبَانٌ، فإن كان صفةً جُمِعَ على «فُعَالٍ» و«أَفْعَالٍ» و«فُعْلَانٍ» و«أَفْعِلَانٍ»، كقولهم: كَرِيْمٌ، وَكَرَامٌ، وَكَرْمَاءٌ، وَنَتِيْمٌ، وَأَيْتَامٌ، وَشَرِيْفٌ وَأَشْرَافٌ، وَسَخِيْبٌ وَأَسْخِيَاءٌ.

وقد جُمِعَ ما تَكَرَّرَ حرفان فيه على «أَفْعِلَةٍ»، كقولهم في جمع عَزِيْزٍ، وَشَحِيْحٍ: أَعَزَّةٌ، وَأَشِْحَّةٌ. وأما «فُعُولٌ»، فإنه يجمع على «فُعْلٌ»، ويستوي فيه المذكر والمؤنث. فقالوا في جمع رَسولٍ، وَضَبورٍ: رُسُلٌ وَضُبُرٌ. وأما «أَفْعُلُ» فإن كان اسماً، جُمِعَ على «أَفَاعِلُ»، نحو: أَذْهَمُ وَأَذَاهِمُ^(١)، وهو اسم القيد، وَأَجْدَلٌ وَأَجَادِلُ^(٢)؛ وإن كان صفةً، جُمِعَ على «فُعْلٌ»، نحو: أَذْهَمُ

(١) الفريز والفراز: ولد النعجة والماعزة والبقرة، وقال ابن الأعرابي: الفريز: ولد البقر. وعم ابن الأعرابي بالفريز: ولد الوحشية من الظباء والبقرة ونحوهما. وقال المورج: هو ولد البقرة الوحشية يقال له فُرَازٌ وفَرِيْزٌ مثل طَوَالٍ وطَوِيلٍ، يقال: الفريز واحد والفراز جمع.

(٢) الأدهم: القيد لسوداء، وهي الأدهام، كسروه تكسير الأسماء وإن كان في الأصل صفة لأنه غلب غلبة الاسم. قال أبو عمرو: إذا كان القيد من خشب فهو الأدهم والفلق (اللسان: دهم).

(٣) الأجدل: الصقر، صفة غالبة، وأصله من الحدن وهو الشدة، وهي الأحادل، كسروه تكسير الأسماء لغلبة الصفة. قال الليث: إذا جعلت الأجدل نعتاً قلت صقر أجدل وصقور خذل، وإذا تركته اسماً =

وذُفْعَم، وأخْمَرُ وأُخْمِرُ. وإن كان مَما به آفة، جمع على «فُعْلَى»، نحو: أحمق وخمقني، وجريح وجرحني، ومريض ومَرْضَى. وما كان على «فَعَالٍ» من الأسماء الممدودة، جمع على «أَفْعَلَة»، نحو: رداء وأردية، وكساء وأكسية. وعلى «فُعْلٍ»، نحو: إزار وأزُر، وخِمار وخُمِر. وما كان على «فَعَالٍ»، جمع على «أَفْعَلَة»، و«فَعْلَان»؛ كقولهم: غُراب وأغرِبة وغُرَبَان. وما كان على وزن «فاعِل»؛ وهو اسم، جمع على «فَوَاعِل»؛ كقولهم: كافر وكَوَافِر، وناجذ ونَوَاجِذ. وقد جمع على «فَعْلَان»، كقولهم: حائط وجيطان، وغائط وغيطان. وإن كان صفة، جُمع على «فُعَالٍ» و«فُعْلٍ»، كقولك في جمع صائم: صُوم، وصَيَّام؛ وفي نائم: نُوم ونَيَّام. وقد جمع أيضاً على «فُعُول»، كقولهم: شَاهد وشُهُود، وسَاجِد وسُجُود. وعلى «فَعَالٍ»؛ كقولهم: تاجر وتِجَار. وعلى «فُعَالٍ»، و«فُعَلَة»، كقولهم: كاتب وكتاب وكَتَبَة، وفاجر وفُجَّار وفَجْرَة. وعلى «فُعْلٍ»، كقولهم في جمع راكب، وتاجر: رُكَب، وتَجَر؛ وقد جمع منه لفظتان على «فَوَاعِل»، وهما: فَارِس وفَوَارِس، وهَالِك وهَوَالِك. وإن كان مقوصاً؛ جمع على «فُعَلَة»، نحو: قَاض وقُضَاة، وغَازٍ وغَزَاة؛ ولم يجمع على هذا البناء غيرهما. وأما «فُعَلَة»، بفتح الفاء، فإن كانت صفة؛ جمعت على «فُعَلَات» ساكنة العين؛ كقولهم: ضُخْمة وضُخْمَات، وعَبْلة وعَبْلَات. وإن كان اسماً، جمع على «أَفْعَلَات»، بفتح العين، وعلى «فَعَالٍ»؛ كقولهم في جَفْنة، وضُخْفة: جَفَنَات، وجَفَان، وضُخْفَات وصِخَاف. وإن كان ثاني الاسم واواً، أو ياء؛ سكنت العين في الجمع؛ كقولهم في جمع روضة، وبيضة: رُوضَات، وبيِضَات. وكذلك، إن كان ثاني الاسم حرفاً مضطجاً، كقولهم في مرة: مَرَّات. وما كان مخلوقاً من هذا الجنس جاز أن تجمع بحذف التاء من واحده؛ نحو: نُحْلَة ونُحْل، وجورَة وجُوز. ولا يجوز أن تجمع المصنوعات التي على وزن «فُعَلَة» هذا الجمع؛ فلا يقال في جَفْنة: جَفَن، ولا في صفحة: صُخَف.

وما كان على «فُعَلَة» جاز أن يجمع على «فُعْلٍ»، نحو: ظُلْمة وظُلْم، وغُرْقة وغُرْف؛ وجاز أن يجمع بالآلف والثاء «بِضْمٍ ثاني وثمعه، وتسكيه»؛ كقولهم في جمع ظُلْمة: ظُلُمَات وظُلُمَات، وبيذرة. وما كان على وزن «فُعَلَة» بكسر الفاء؛ جاز أن يجمع على «فُعْلٍ»، نحو: ميذرة وبيذرة. وعلى «فُعَلَات» بفتح العين وكسرها وتسكينها؛ كقولك، في جمع «بيذرة»: بيذرات وبيذرات. وما كان على وزن «فُعَلَة»؛ جمع على «فُعْلٍ» و«فُعَلَات». كقولهم في جمع «كَلِمة»: كَلِمَات.

= للصقر قلت: هذا الأحدل وهي الأجادل، لأن الأسماء التي على أفعل تجمع على فُعْل إذا نعت بها، فإذا جعلتها أسماء محضة جمعت على أفاعِل (اللسان: جدل).

(١) السندر. شجر البين، واحدها سندرة وجمعها: بيذرات وبيذرات وسذرات وسذر وسدور؛ والأخيرة نادرة (اللسان: سندر).

كَلِمَ وَكَلِمَاتٍ. وما كان على وزن **أَفْعَلَة**؛ جمع على **أَفْعَل**، نحو: رُطْبَةٌ وَرُطْبٌ. وما كان على وزن **أَفْعَلَى**؛ جمع على **أَفْعَل** كقولهم في جمع **أَضْرَى**، وَكَبْرَى: صُعْرٌ، وَكَبْرٌ. وقد جمع بعضهم، على **أَفْعَالَى**؛ كقولهم: حُبْلَى وَحُبَالَى. وأما ما كان منه على وزن **أَفْعَل**، على اختلاف فائه، فجمعه على **أَفْعَال**، نحو: ذَرْهَمٌ وَذَرَاهِمٌ. وما كان على وزن **أَفْعَل** أو **أَفْعَل**؛ جمع على **أَفْعَال**، نحو: مَسْجِدٌ وَمَسَاجِدُ، وَمُصْحَفٌ وَمَصَاحِفُ. وأما الخماسي: فما كان منه على وزن **أَفْعَلَان** من الصفات؛ جمع على **أَفْعَالَى** و**أَفْعَال**، نحو: غَضْبَانٌ، وَغَضَابَى، وَغَضَابٌ؛ وعلى **أَفْعَلَى**، ويستوي فيه المذكر والمؤنث؛ نحو: غَضِبَ، وَسَكِرَ. وما كان على **أَفْعِلَة**؛ جمع على **أَفْعَال**؛ نحو: شُرَيْعَةٌ وَشُرَايعٌ، وعلى **أَفْعَل**، نحو: سَفِينَةٌ، وَسُفُنٌ. ونقول في جمع **سَفَرَجَل**: سَفَارِجٌ. وقد جُمِعَ **مِفْتَاح**؛ على **مِفَاتِح**، وإن شئتَ عَوَّضْتَ يَاءً، فقلت: سَفَارِيجٌ، ومِفَاتِيجٌ. ويجمع على **أَفْعَالِيل** كلُّ خماسيٍّ مردف بحرف اعتلال، نحو قولهم في جمع **أَهْلِيلِز**، وعصفور، ودينار: دَهَالِيلِز، وَغَضَافِير، وَذَنَابِير. وكلُّ اسم تجاوز الخماسي، فلا بدَّ أن يكون فيه زائد، فيحذف في الجمع؛ مثل: فلنسوة؛ فجمعها أقوام على قَلَانِس، وجعلوا الزائد فيها الواو، فحذفوها؛ وجمعها آخرون على قَلَاسٍ وقَلَاسِيٍّ، وجعلوا الزائد فيها التون، وحذفوها. وفي الجمع شذوذات كثيرة خارجة عن حكم الأصول، لا يحتمل هذا المختصر استيعاب شرحها. وقد جاء أيضاً في كلام العرب جموع كثيرة لا آحاد لها من لفظها؛ نحو: مَخَاسِين، وَمَلَابِس، وَمَذَاكِير، وكقولك: تَفَرَّقُوا عِبَادِي^(١)، وغير ذلك ممَّا أُجِذَّ بِالسَّمَاعِ، وشُدَّ على أصول القياس.

باب حروف الجز

- ٨١ - والجر في الاسم الفصح المنصوب بأخرب قبله ما قبله
 - ٨٢ - من وإلى وفي وحشي وعلمى وعن ومنذ ثم حاشا وحاشا
 - ٨٣ - والباء لكاف إذا ما بعد والتم وخمسة ثكن ومثل
 - ٨٤ - واث أيضاً ثم مذ وما حشر من الزماد قبل ما ملة
 - ٨٥ - تقول ما لقيت مذ يومك وزل عندي قيس من
- قد ذكرنا أنَّ الجرَّ يختصُّ بالاسم، ويدخله من طريقين؛ أحدهما: بحروف موسومة

(١) العبايد والعبايد: الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ولا واحد له في ذلك كله. يقال: صاروا عبايد وعبايد أي متفرقين، كذلك إذا ذهبوا متفرقين (اللسان: عبد).

(٢) موسومة: موصوفة.

بعمل الجز. والثاني: بالإضافة، وسيأتي ذكرها من بعد. **فأما الحروف**. فهي أربعة عشر حرفاً، تضمثتها هذه الأبيات المتقدمة وأما من، لأن كل أدوات يتفق عملها، فلا بد لها من أم تتولى عليها؛ مثل: «من» في حروف الجز، و«الهمزة» في أدوات الاستفهام، و«إلا» في أدوات الاستثناء، و«من» تأتي في الكلام. على أربعة معاني:

أحدها: أن تقع بمعنى الابتداء المختص بالمكان، التي تقابلها «إلى» التي تختص بانتهاء الغاية؛ كقولك: سرت من البصرة إلى مكة.

والثاني: أن تكون للتبعيض؛ كقولك: شربت من التمر.

والثالث: أن تأتي لتبيين الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَحْتَكِبُوا فِيهِ مِنْ آذَانٍ﴾ (النح

١٣٠).

والرابع: أن تأتي زائدة؛ كقولك: ما جاءني من أحد، فإن قلت: ما جاءني من رجل، فليست زائدة في هذا الموضع، بل هي جاعلة اسم الشخص للنوع، وتنزل منزلة قولك: ما جاءني أحد، الذي معناه نفي النوع. والفائدة في دخولها في هذا الكلام استغراق النفي؛ لأن الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن تكون: ما جاءك رجل، بل جاءك اثنان، أو جماعة.

وأما «في» فمعناها: النوع والطريقة. ومعنى «على»: الاستعلاء. ومعنى «عن» المجاوزة؛ كأنك إذا قلت: بلغني عن زيد حديث. معناه: تجاوز عنه إلى حديث.

وأما «حتى» فتأتي على أربعة معاني:

أحدها: أن تكون لانتهاء الغاية، فتجر: كما قال سبحانه وتعالى: ﴿سَبَّحَهُ مِنْ حَتَّى تَضَعُ النُّجُومُ

١٣١﴾ (نفسه ٥).

والثاني: أن تكون حرف عطف، كالواو؛ فيدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها؛ كقولك: قدم الحاج حتى المشاة. ويكون في هذا الموطن ما بعدها من جنس ما قبلها؛ ولهذا، لم يعز أن تقول: قدم القوم حتى النساء؛ لأن النساء لا يدخلن في قبيل القوم.

والموضع الثالث: أن تكون حرف ابتداء، فيقع ما بعدها المبتدأ والخبر، ولا تؤثر فيهما إعراباً، ولا تغيرهما عما كانا عليه، كما قال جرير: [الغزل]

فَمَا زَالَتِ الْفُثْلَى تَمُجُّ بِمَاءِهَا بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجْلَةٍ أَشْكَلُ^(١)

(١) البيت في ديوانه من ١٤٣، والأزمية ٢١٦، والجنى الداني من ٥٥٢، وخزانة الأدب ٤٧٧/٩، وشرح

المنفصل ١٨/٨، ومعنى اللبيب ١٢٨/١.

والموضع الزايع: أن تكون حرف نصب؛ فتنصب الفعل المضارع، على ما نبينه في شرح نواصب الأفعال المضارعة.

وأما «مُذَّ» و«مُذَّ»: فمعناها ابتداء الغاية في الزمان خاصة، كما تختص «مِنْ» بالمكان، فتقول: لم أره مذ يوم الجمعة، ولا تقل من يوم الجمعة.

فأما قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَنْصُرْهُ فَيُضْلِهِ فَيُضْلِهِمْ﴾ [الجمعة ٩]، فمعنى في هذا المكان بمعنى «في». ونون «مُذَّ» محذوفة؛ وأصلها: «مُذَّذ»، بدليل أنك لو سميت بها، ثم صغرت الاسم، لقلت: مُنِذ، فأعدت النون المحذوفة. ومن حكم التّصغير إعادة المحذوف؛ كقولك في تصغير «قم»: فويه، و«يد»: يُدِيه. فإن تلا «مُذَّ» الألف واللام، فالاختيار أن تضمّ الدال من «مُذَّ»، فتقول: ما رأيته مُذَّ اليوم. وضم الدال في هذا الموضع يقوّي أنّ أصلها «مُذَّ» المضمومة الدال، وأنها رُذت حين لقبها ساكن إلى الأصل. وقد اختلف فيهما، فقال قوم: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان. والغالب على «مُذَّ» الاسم؛ لوقوع الحذف فيها، وإنما يقع أكثر الحذف في الأسماء، والغالب على «مُذَّ» الحرفية. والأجود أن يجزّ بـ«مُذَّ» ماضي الزمان وحاضره. وأن تجزّ «مُذَّ» حاضر الزمان، وترفع ماضيه. فتقول: ما رأيته مذ اليوم، ولم أره مذ يومان؛ وإذا جررت بها، فالكلام كلّ جملة واحدة؛ وإذا رفعت بها، صار الكلام جملتين. فكانت إذا قلت: لم أر زيداً، فكان قائلاً قال لك: مذ كم لم تره؟ فقلت له: مذ يومان؛ فتحلّ «مُذَّ» محلّ الاسم المبتدأ، ويومان محلّ الخبر. وأما «حاشا» فمعناها: الاستثناء مع تنزيه المستثنى، وهو يجزّ ما بعده، وقد جعله بعضهم فعلاً وصرفه؛ كما قال النّابغة: «حاشا»

ولا أزي فاعلاً في الناس يُشبهه ولا أخائسي في الأقوام من أحد

وأما «خلا» فمعناها: الاستثناء المحض؛ والغالب عليها أن تجزّ، وقد نصب بها في الاستثناء. فإن دخل عليها «ما» نصبت - قولاً واحداً - كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً وأما «الباء الزائدة»، فتكون بمعنى الإلصاق، كقولك: مَسَحْتُ يدي بالمنديل؛ وتكون بمعنى الاستعانة، كقولك: ضربت بالسيف؛ وتكون بمعنى الغرض والعلة؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ [البقرة ١٧٥] أي: يُذهب الأبصار، وتكون زائدة؛ دخولها كخروجها كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْصُرْهُ فَيُضْلِهِ فَيُضْلِهِمْ﴾ [الجمعة ٩]، وتختص على اختلاف مواقعها بحركة الكسر. وكلّ حرف من

(١) السابعة الذبياني: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة، شاعر جاعلي من الطبقة الأولى ومن أصحاب المعلقات (ت نحو ١٨ ق. هـ). ترجمته في الأغاني طبعة الدار ٣/١١، ونهاية الأرب ٥٩٣/٣، والشعر والشعراء ٣٨. والبيت في ديوانه ص ٢٠، وأسرار العربية ص ٢٠٨، والإنصاف ٢٧٨/١، والدرر ١٨١/٣، واللسان (حشا).

حروف المعاني لا يوجد إلا مفتوحاً وإنما خَصَّت «الباء» بالكسر لأنها في كلِّ مواقعها تجزءُ فعملت حركتها من جنس عملها. وأما «الكاف» فتكون للتثنية؛ كقولك: زيد كالأسد. وتكون زائدة، كقوله تعالى: **هَئِثْ كُنْتُمْ** **هَئِثْ** (الشورى: ١١)، وتختص بالذخول على المظهر دون المضمّر. وأما «اللام» فتأتي بمعنى الملك تارة، وبمعنى الاختصاص تارة، وبمعنى العلة والغرض. فإذا قلت: الفرس لزيد، فاللام بمعنى الملك. وإذا قلت: الجمل للفرس، فاللام بمعنى الاختصاص. وإذا قلت: زرتك لطلب برك، فاللام بمعنى الغرض والعلة للزيارة. وهذه اللام، تكسر مع الاسم الظاهر، ومع ياء المتكلم وتفتح فيما عدا هذين الموضعين. وأما «رُبَّ» فمعناها التثنية؛ وقد تخفّف كما في قول الشاعر: **رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفُفْتُ بِهِ نَضِلٍ** (١)

وقد تلحق بها «الهاء» مشددة، ومخففة، فيقال: **رُبَّتْ**، و**رُبْتُ**، كما زيدت «الهاء» على «لا»؛ فقيل: لات، وعلى «ثم»؛ فقيل: ثمت.

٨٦- **رُبَّ نَأْسٍ لَمَّا نَصَدَدَ** ولا يسميها الاسم لأنكره

٨٧- **تارة لظلم** **فقد فوجئ** **بقوله** **وربب بحاري**

اعلم، أن «رُبَّ» تختص بأربعة أشياء؛ أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام. والثاني: أنها لا تدخل إلا على نكرة. والثالث: أنه لا يجوز الاختصار على الاسم النكرة الذي دخلت عليه، حتى يوصف؛ كقولهم: **رُبَّ عبيد ملكته**. والرابع: أنها تضرع بعد الواو، والفاء؛ فتجزء الاسم مضمرة، كقول الراجز في إضمارها بعد الواو: **الزجر**

(١) الشاعر هو أبو كبير الهذلي: عامر بن الحليس الهذلي، من بني سهل بن هذيل: شاعر من شعراء الحماسة أدرك الإسلام وأسلم، لم تعرف سنة وفاته. ترجمته في الشعر والشعراء ٢٥٧، والإصابة، الكنى تر ٩٥٢. والبيت في الأزمية ٢٦٥، وجمهرة اللغة ٦٨، وخزانة الأدب ٥٣٥/٩، وشرح أشعار الهذليين ١٠٧/٣، (واللسان هض).

(٢) الهيصل والهيصلة: حماة مسلحة أمرهم في الحرب واحد. ويقال: الهيصل: الجيش، والجماعة من الناس.

(٣) **رُبَّ**: من حروف المعاني، والفروق بينها وبين (كم) أن (رُبَّ) للتثنية، و(كم) للتكثير، إذا لم يرد بها الاستفهام، وكلاهما يقع على التكرات فيخفصها. وتدخل على (رُبَّ) التاء فيقال: **رُبْتُ رجل**، و**رُبْتُ**. الجوهري: **رُبَّ** حرف خافض، لا يقع إلا على النكرة، يشدد ويخفف. ويدخل عليه (ما) ليتمكن أن يتكلم بالفعل بعده. ويقال: **رُبُّنَا ورُبُّنَا ورُبُّنَا**، والتثنية في كل ذلك أكثر في كلامهم (اللسان: رب).

(٤) أي: **رُبَّ** راكب بجواني أي منسوب إلى «بجاء» وهم قبيلة من العرب إيلهم مشهورة بالجودة يسكنون بر السواكن.

وضاحِبِ ثَبِّهْتُهُ إِيَّهَـمُضَا إِذَا الْكَرَى فِي غَيْبِهِ تَمَضُّضًا^{١١}
 وتقدير الكلام: ورُبَّ صاحب. وكقول امرئ القيس في إصمارها بعد الفاء: **سِرْ**
 فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمُزْغِعِ فَأَتَّهَيْتُهَا عَنْ ذِي ثَمَامٍ مُخَوِّلٍ^{١٢}
 أي: فَرُبَّ مثلك. وقد تدخل «ماء» على «رُبَّ»، فنكتفها عن طلب الاسم، فليها الفعل،
 كما قال سبحانه وتعالى: **وَلَمَّا يَدْعُونَ مَعْزِرًا** [الحجر ١٢]. وذكر بعضهم أنّ «رُبَّ» إذا
 اتصلت بـ«ماء»، انتقل معناها إلى التكثير، فاحتج بقول الشاعر، وهو جديمة^{١٣}: **السماء**
 رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالًا

باب حروف القسم

٨٨- **ثُمَّ تَخْرُجُ الْأَسْمَاءُ الْقِسْمُ** **وَالْوَاوُ وَاللَّامُ الْأَسْمَاءُ الْقِسْمُ**
 ٨٩- **لَكِنْ تَخْرُجُ ثَلَاثُ أَهْمُ ثَلَاثُ** **إِنَّمَا تَعْمَلُ ثَلَاثُ أَهْمُ ثَلَاثُ**
 حروف القسم أربعة: الباء، والواو، والطاء، والهاء؛ التي للثنية. إلا أنّ **الهاء** هي أصل
 هذه الحروف، لدخولها على كلِّ مُقْسَمٍ به مظهر؛ كقولك: أقسم بالله، ومضمر؛ كقولك: أقسم
 بك لأفعلن. **والواو** لا تدخل على المضمر، لاتصالها بفعل القسم، كقولك: أقسم والله، ولا
 يجوز أن تقول: أقسمت والله. وأما **«الواو»** فهي فرع عن الباء، ولهذا حقت رتبة فلم تدخل على
 المضمر، وإنما أبدلت منها؛ لأن معنى **«الباء»**: الإلصاق؛ ومعنى **«الواو»**: الجمع، فلما تقارب
 معناه، وقع الإبدال فيهما.

وأما **«الطاء»** فهي: بدل من **«الواو»**، كما أبدلت منها في قولك: ثراث، وتجاه، وتخمة،
 وتهمة. واشتقاق الكلمات من: ورث، ومن الوجه، ومن الوهم، والوخامة. ولما كانت **«الطاء»**
 في القسم فرعاً عن **«الواو»**، حقت عن مرتبة **«الواو»**؛ فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى؛ كما

(١١) الرجز للركاض الديبري في تاج العروض (مضض)، ولرجل من بني سعد في مقاييس اللغة ٨١/١، وبلا
 نسبة في اللسان (أرض) (مضض)، وتهذيب اللغة ٦٣/١٢، وأساس البلاغة (مضض).

(٢) مَرَّ تَخْرِيجِ الْبَيْتِ فِي ص ١٣.

(٣) حذيفة بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي: وكان يقال له «الوضاح» و«الأورش» لبرص فيه.
 ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق. وهو أول من عملت له المجانيق للحرب من ملوك العرب (ت
 نحو ٣٦٦ ق. هـ). ترجمته في الكامل لابن الأثير ١١٩/١، وابن خلدون ٢/٢٦٠، والبيت له في
 الأزهية ٩٤، والأغاني ٢٥٧/١٥، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١، والدرر ٢٠٤/٤، واللسان (شبيخ)
 (وشمل).

قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَةٌ﴾ (الأنبياء: ٥٧). وأما لفظة (ما) فهي: عوض من الواو، ويجوز فيها وجهان؛ أحدهما: أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله تعالى؛ فتقول: هلله لأفعلن. والثاني: أن تثبت ألفها، وتقطع الهمزة، من اسم الله تعالى، فتقول: هالله. ومن العرب من يدخل (لا) في القسم، على معنى التعجب؛ كقول الهذلي: (الله)

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيمَانِ دُو جَيْدٍ بِمُشَجَّرٍ بِهِ الظُّلْيَانُ وَالْأَسْرُ

تقديره: لا يبقى ذو حيدة وحيلة. والظُّلْيَانُ: ياسمين البر. والأسْرُ: شجر معروف. والحروف التي يُتْلَقُ بها القَسَمُ أربعة: «اللَّامُ»، «وإن»، «وما»، و«لا»؛ فَيُتْلَقُ الإِيجَابُ بِاللَّامِ، وإن، كقولك: والله لزيد أفضل من عمرو؛ وكقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ﴾ (النمل: ١٢١)؛ فإن أدخلت هذه اللام على الفعل المضارع، ألحقت بالفعل التَّوْنُ الخفيفة، أو الثقيلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ﴾ (الحجر: ٩٢). وَيُتْلَقُ النِّفْيُ بِمَا وَلَا؛ كقولك: والله ما زيد عندي، والله لا فارقتك. وقد جُوزَ حذف «لا» في هذا الموضع، وعليه فسر قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ﴾ (يوسف: ٨٥) أي: لا فتناً. واعلم أنَّ الفرق بين واو القسم، وبين الواو التي تضرع بعدها «رُبُّ»، أنَّ واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف، وفاؤه؛ كقولك: والله، وكما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ﴾ (الحجر: ٩٢). والواو القائمة مقام «رُبُّ» لا تدخل عليها واو العطف، ولا فاؤه؛ فلا يجوز أن تقول:

[الزحر]

وَوَصَاحِبٍ تُجَنَّبُ عَنْهُ لَيْسَ بِهَذَا إِذَا الْكَرَى فِي غَيْبِهِ تَمَضُّضًا
ولا فوصاحب، فاعرف ذلك، وقس عليه.

باب الإضافة

٩٠ - وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ كَقَوْلِهِ دُرِّي فَحَافَةٌ

٩١ - قُلْتُ: تَأْتِي بَعْدَ الْبَيْتِ كَقَوْلِهِ عِنْدَ أَبِي ثَعْلَبَةَ

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ٥٤٤، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢، واللسان (ظنين)، ولامية بن عائد في الكتاب ٤٩٧/٣، ولحالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص ٥٧، وشرح أشعار الهذليين ٤٣٩/١، والظُّلْيَانُ: ياسمين البر، وهو نبات يشبه النسرين.

(٢) مَرَّ تَخْرِيجُهُ صَفْحَةً ٤٢.

(٣) أبو قحافة: هو والد أبي بكر الصديق (رض).

٩٢ - وثارة تأتي بنفسى آمنه إذا قلت ما ريت فقل ذلك . (١)

قد ذكرنا من قبل أنّ الاسم يُجرُّ بأحد وجهين؛ إما بحروف موسومة بعمل الجرّ، وقد تقدّم شرحها؛ وإما بالإضافة، وهذا موضعها. والإضافة: هي ضمُّ اسم إلى اسم. ويسمّى الأول: المضاف، والثاني: المضاف إليه؛ ويصيران بالإضافة، كالاسم الواحد، ولهذا لم ينوّن الأول منهما، كما لا يدخل التثنية في حشو الكلمة. فإذا أضفت اسماً إلى اسم؛ أعربت الأول بما يستحقّه من رفع، أو نصب، أو جرّ من الإعراب، وجررت الثاني على كلّ حال. والإضافة نوعان: محضة، وغير محضة. فأما «المحضة»: فإنّها تقع ثارة بمعنى اللأم، وتسمّى إضافة الملك والاختصاص، ويكون فيها الأول من المضافين غير الثاني؛ مثل قولك: غلام زيد، وقد تقع بمعنى «من»، وتسعى إضافة الجنس، ويكون الأول من جنس الثاني؛ كقولك: ثوب خزّ، أي: ثوب من خزّ. وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأول منهما نكرة والثاني معرفة، فتتعرّف النكرة بإضافتها إليه؛ كقولك: غلام الأمير، ودار زيد؛ وقد يقعان نكرتين، فلا يتعرّف الأول بالإضافة؛ كقولك: طالب علم، وصاحب مال. ولا يجوز أن يكون أوّل المضافين معرفاً بالآلف واللام بحال. وأما «الإضافة غير المحضة»: فهي ما يقدر بها التثنية، ولا يتعرّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل، إذا أريد به الحال، والاستقبال. والدليل على أنّه لا يتعرّف به المضاف قوله تعالى: ﴿هَذَا بَعْضُ الْأَنْكَبَةِ﴾ (العنكب: ١٩٥)، فلولا أنّ لفظة بَالِغِ الْكَفَبَةِ نكرة؛ لما وصف به «هدياً» وهو نكرة؛ لأنّ الصّفة تكون وفق الموصوف. والتقدير في الإضافة: الانفصال والتثنية. والأصل في هذا الكلام: هدياً بالغا الكعبة. وهكذا الصّفة المشبهة باسم الفاعل؛ وهي التي تلحقها «تاء الثابت»، لا يتعرّف بها المضاف، كقولك: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهِ، ونظيف الثّوب؛ لأنّ الأصل فيه: حسنٌ وجهُهُ، ونظيفٌ ثوبُهُ. ويجوز في هذه الإضافة، التي هي غير محضة إدخال الآلف واللام على المضافين؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلْيَبْصُرْ فِي هَٰؤُلَاءِ حَسْرَةً﴾ (الحج: ٣٥). ومما لا يتعرّف بالإضافة وإن أُضيف إلى المعرفة: «مثل، وغير، وسوى»، فنقول: مررت برجلٍ مثلك، ورأيت رجلاً سوى زيد، وغير عمرو؛ ومنه قول الشاعر: (الكامل)

يأرُبُ غَيْرِكَ فِي السُّنَاءِ غَرِيْبَةً بِنِضَاءٍ قَدْ مَشَّغَتْهَا بِطُلَاقٍ

فأدخل «رب» على «غيرك»، وهي لا تدخل إلّا على نكرة.

(١) منا: اسم مقصور كمصا لفة في المن الذي هو رطلان.

(٢) مرّ تخريجه ص ١٢.

- ٩٣ - وفي الخصاص ما يخزئ كذا مثل لمد ريء، إن شئت لى
- ٩٤ - وبينه شئحدا وذو ومثل ومنغ وعنف وأولم ومثل
- ٩٥ - ثم لجهت ننت فوفى وور وبينه وعنفها لا مر
- ٩٦ - وهكذا غير ونفض وسوى فى كليم شئى رهاها من روى
- اعلم أن في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة، فلا يرى ما بعدها إلا مجروراً؛ وهي كثيرة، ونذكر ما يستعمل منها. فمن ذلك: «سبحان»، ومعاد، وعياد، ومع مفتوحة العين؛ وقد سُكُنَ، وكل، وبعض، وأي، وكلاً، وكلنا، ومثل، ومبيل، وشبه، وشبه، ونحو، وشطر، وعند، وذو، وسوى، وغير، ويبدأ بمعنى غير، وقبيل، وقبالة، وجذاة، وإزاء، ونجاة، وتلقاء، وقبل، وتغذ. والجهات الست؛ التي هي: قدام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمنة، ويسرة، وما يجري مجراها، مثل: يمين، وشمال، وأعلى، وأسفل، ووراء، وأمام؛ ومن ذلك: «سائر» وهو بمعنى «باق»؛ وليس بمعنى «جميع». ولعمر الله، في القسم؛ ومعناه: بقاء الله؛ لأنه يقال: عمر، وعمر بفتح العين وضماً. واختير في القسم الفتح؛ لخفته. ومن ذلك: «ذو»، وذات، وتثنيتهما، وجمعهما. و«أولو» التي معناها: ذوو، و«أولات» التي معناها: ذوات. و«بين»، و«عند»، و«لدى»، و«وسط» بسكون السين، و«فتحها» والفرق بينهما أن المسكنة السين؛ تحل محل «بين»، والمفتوحة، تقع فيما لا يتجزأ، كقولك في الأول: جلس وسط القوم، وفي الثاني: جلس وسط الدار، فأعرف ذلك. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

باب كم الخبرية

- ٩٧ - وخز بك ما شئت على فخر معشما لقدمك
- ٩٨ - فخر كم ماضي أو دالة يسي والى إم ما كنت وأغنى
- اعلم أن «كم» اسم موضوع للعدد المبهم جنساً ومقداراً، ولها موضعان: الاستفهام، والخبر المقترون بالتكثير. ولما كان العدد نوعين؛ أحدهما مجرور، والآخر منصوب؛ شبه كل واحد من موضعها بأحد نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام، على ما بُيِّنَ في شرح نوع التمييز إن شاء الله تعالى، وجروا ما بعدها بالإضافة في الإخبار. ويجوز أن يقع الاسم الذي بعد «كم» الخبرية واحداً وجمعاً؛ كقولك: كم عبيد ملكنا؟ وكم عبيد ملكتك. كما أن العدد المجرور قد يكون واحداً، في مثل قولك: مائة ثوب، ويكون جمعاً في مثل قولك: ثلاثة أثواب. إلا أن من شرط جزأها الاسم أن يكون الاسم يليها بلا حاجز، فإن فصل بينهما

فاصل؛ انتصب على التمييز، كما ينتصب في الاستفهام. فتقول في الخبر: كم لي عبداً! كما تقول في الاستفهام: كم عبداً لك؟

باب المبتدأ والخبر

٩٩- **وَبَدَأَ فَجَنَّدَ الْبُكَتَّى بِاسْمِ فَتَى** **فَدَمَغَهُ** **وَالْأَخْبَدَ عَلَيْهِ سَاحِلُ**

١٠٠- **الْمُحْبِلُ مِنْ ذَلِكَ رَيْدُ عَادِلٍ** **وَالْمُطْلَعُ حَسْبُ وَأَمْسِي عَادِلُ**

المبتدأ: كل اسم ابتدأه وعريته من العوامل اللفظية؛ وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السكوت عليها؛ وهو وخبره - إذا لم يكن ظرفاً - مرفوعان، كقولك: الصلح خير، والأمير عادل، ثم يقع على معنيين؛ أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ، كقولك: الأمير عادل؛ ألا ترى أن قولك: عادل صفة للأمير، والصفة ذات الموصوف؟ والمعنى الثاني: أن ينزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه؛ كقولك: زيد أسد، يعني: أنه يشبهه في القوة، لا أن زيداً على الحقيقة أسد، ومن هذا قوله تعالى: **﴿وَرَبِّهِ أَشَدُّ﴾** [الأحزاب: ٤٦]، يعني سبحانه: أن زوجات النبي **﴿يُنْزَلْنَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَحْرَامِهِمْ، وَتَحْرِمُ نَكَاحَهُمْ، مَنَزَلَةَ أُمَهَاتِهِمْ، لَا أَنَّهُمْ أُمَهَاتُهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ وَالْغَالِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ مَعْرِفَةً. وَقَدْ يَأْتِي نَكْرَةً فِي خَمْسَةِ مَوَاطِنَ:**

أحدها: أن تأتي النكرة موصوفة؛ كقوله تعالى: **﴿وَلَمَّا تُوِّضَ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾** [البقرة: ٢٢٦].

الثاني: أن تكون دعاء للإنسان؛ كقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جُنُبْ﴾** [الزمر: ٧٣].

الثالث: أن تكون دعاء على الإنسان؛ كقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾** [المطففين: ١].

الرابع: أن يكون الكلام نفيًا، أو استفهامًا؛ كقولك: ما أحد في الدار، وهل رجلٌ عندك؟

الخامس: أن يكون خبر المبتدأ ظرفاً، أو جازاً ومجروراً، وقد تقدّم ذكره؛ كقولك:

تحكك بساقد، ولزيد مال.

وأما الخبر؛ فالغالب عليه أن يكون نكرة؛ كقولك: الصلح خير، والأمير عادل، وقد يأتي

معرفة؛ كقوله تعالى: **﴿لَقَدْ نَزَّلَ﴾** [الفتح: ٢٩] ففس عليه.

١٠١- **وَلَا يَخُونُ خُفْيَةً مَنَى ذَهَبُ** **الْكَلْبُ عَلَى خَفِيَّتِهِ** **وَهَلْ رَسُلُ**

اعلم أن الدأخل على المبتدأ والخبر، ينقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما يعمل في المبتدأ، فينصبه دون الخبر، وهو: «إن وأخواتها».

والثاني: ما يعمل في الخبر، فينصبه دون المبتدأ، وهو: «كان وأخواتها».

والثالث: ما يعمل فيهما جميعاً، وهو «ظننت وأخواتها».

ولكل من هذه الأقسام الثلاثة شرح يذكر في موضعه.

والرابع: ما لا يؤثر دخوله فيهما، ولا في أحدهما، وذلك همزة الاستفهام، وهل، وبل، ولكن، وحيث، وإذا، ولام الابتداء، وأما، وألاً؛ المخففتان اللذان لاستفتاح الكلام، وأماً بفتح الهمزة وتشديد الميم التي تستعمل لتفصيل الجملة، ولولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيد لزلزلت؛ فامتناع الزيارة لوجود زيد.

١٠٢- وقَدْ أَمَّا الْأَخْبَارَ إِذْ أَنْتَفَهَمَ كَقَوْلِهِمْ أَيْنَ الْمَسْكَنُ؟

١٠٣- وَمَنْ لَيْفَ الْمَرِيضِ نَحْنُ؟ وَهِيَ لَعْدِي، مَنِ الْمُنْصَرَفُ؟

خبر المبتدأ يجب تقديمه في موضعين:

أحدهما: إذا كان ظرفاً، أو جازاً أو مجروراً، والمبتدأ اسم نكرة على ما تقدم ذكره.

والثاني: إذا كان الخبر استفهاماً؛ كقولك: كيف زيد؟ ومتى المسير؟ وأين المسكن؟ وكَمْ مَالُكَ؟ وَإِنَّمَا قُدِّمَتْ الْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ. وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت، وذلك إذا وقع بعدها الفعل، والجاز والمجرور؛ كقولك: أين تسكن؟ ومتى ترحل؟ وكَمْ مَعَكَ دِرْهَمًا؟ فإين، ومتى، وكَمْ، في هذا الكلام مبتدآت، وما بعدها هو الخبر.

١٠٤- وَإِذْ بَخِلَ بَعْضُ الْفُقَرَاءِ الْخَيْرَ بِأَوَّلِهِ لَنَفْسٍ وَدَعَى عَيْنَتْ أَمِيرًا

١٠٥- ثَقُوتٌ زَيْدٌ حَلَفَ عَمْرٍو نَعْدَا وَالضُّومُ يَوْمَ الثَّنَتِ وَالشَّيْخُ عَدَا

اعلم أنَّ خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام يكون معرفة، كقولك: زيد أخوك، ويكون نكرة، زيد قائم؛ فبرفعان في هذين الموضعين؛ لكونهما خبري المبتدأ. ويكون الخبر فعلاً ماضياً، ويبنى على الفتح، على حكم وضعه الأول؛ كقولك: زيد قام. ويكون فعلاً مضارعاً، فيضم على ارتفاع أصليته، إلا أنه خبر المبتدأ؛ كقولك: زيد يقوم؛ وفي هذين الفعلين - يعني الماضي والمضارع - ضمير مستتر يظهر عند نشئة المبتدأ وجمعه، في مثل قولك: الزَّيْدَانِ قَامَا، وَالرَّجَالُ قَامُوا، وَالزَّيْدَانِ يَقُومَانِ، وَالرَّجَالُ يَقُومُونَ. ويكون الخبر جازاً ومجروراً؛ كقولك: زيد من الكرام. ويكون ظرف زمان، إلا أنه يختص بأن يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص، كقولك: الضوم يوم السبت، والسير غداً؛ ولا يجوز أن تقول: زيد يوم السبت؛ لأنه شخص،

(١) المندف بكسر الهمزة وفتحها، يقال: أدنفه المرض، وأدنف المريض إذا لازمه المرض، يتعدى ولا يتعدى.

فأما قولهم: اللّيلة الهلال؛ ففيه حذف تقديره: اللّيلة طلوع الهلال؛ ولهذا السبب لا يقال هذا الكلام إلا في يوم استهلال الهلال. وقد يكون الخبر ظرف مكان، فيقع خبراً عن الأشخاص، والأحداث، كقولك: زيد خلفك، والقتال أمامك؛ وكلا القطرفين - إذا وقع خبراً عن المبتدأ - كان منصوباً، وفي الكلام محذوف به انصب القطرف، وتقديره إذا قلت: زيد خلفك؛ أي زيد مقيم خلفك، ومستقرّ خلفك. وقد يكون الخبر جملة مرفوعة من مبتدأ وخبر؛ كقولك: زيد أبوه منطلق. ومن فعل وفاعل؛ كقولك: زيد قام أبوه. ومن شرط وجزء؛ كقولك: زيد إن تزوّج يَزُرْك. إلا أنّه لا بدّ أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ؛ يربطه به؛ كإلهاء في قولك: قام أبوه، وفي قولك: أبوه منطلق، وفي قولك: إن تزوّج يَزُرْك.

ثم اعلم أنّ العرب حذف خبر المبتدأ حذفاً لازماً في ثلاثة مواضع:

أحدها: في قولهم؛ لعمرك إن زيداً خارج؛ إذ تقدير الكلام: لعمرك قسمني أو يميني! فحذف الخبر قسمني اكتفاءً بجواب القسم عنه.

الثاني: بعد «لولا» التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيد لزرتك؛ وتقدير الكلام: لولا زيد حاضر لزرتك. ولا يجوز أن تلفظ بهذا الخبر؛ وقولك: لزرتك، هو جواب «لولا»، وبه اكتفي عن الخبر.

والموضع الثالث: في مثل قولهم: «أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأطيب ما يكون السّمك مشوياً» وما أشبه ذلك. وتقدير الكلام: إذا كان قائماً، وإذا كان مشوياً، فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام. فأما ما عدا هذه المواضع الثلاثة، فإنّ الخبر، يحذف على وجه الاتساع، إذا دلّ الكلام عليه، وأكثر ما يقع في الاستخبار. فإذا قيل لك: أين زيد؟، فقلت: في المسجد، فقد حذف المبتدأ؛ إذ تقدير الكلام: زيد في المسجد. وإذا قيل لك: من عندك؟ فقلت: زيد؛ فقد حذف الخبر، إذ تقدير الكلام: زيد عندي. وقد حُجِّلَ قوله تعالى: ﴿صَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف ١٨) على هذين التقديرين؛ فقيل: إنّ المحذوف المبتدأ؛ أي شأني صبرٌ جميل، وقيل: المحذوف الخبر؛ أي فصير جميل أولى من غيره. ولما توسعوا في حذف الخبر، كان حذف العائد منه، إلى الاسم أولى؛ كقولك: السّمك متّوان بدرهم؛ أي: متّوان منه بدرهم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ يَرْضَى عَنْكَ الْإِسْرَافُ﴾ (الشورى ١٨)؛ أي: لن يرضى عنك الأمور منه. والله سبحانه وتعالى - أعلم.

١٠٦ - وإن شئتَ ليس لأبيسٍ جالسٌ. وفي نسخة: إن شئتَ جالسٌ.
١٠٧ - فحسبني ومعتبني فذروني. قد أحير السّيفُ، والذّيقُ معاً.

إذا انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظرف، وتمَّ الكلام بهما، ثم أتيت بعد الظرف باسم نكرة؛ جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر اسم استفهام، أو جازاً ومجروراً؛ فإذا قلت: أين الأمير جالس؟ أو زيد في الدار جالس، أو زيد خلفك جالس؛ جاز رفع «جالس» ونصبه؛ فإن رفعته، جعلته خبراً لمبتدأ، وألغيت الظرف أو الجاز والمجرور، واسم الاستفهام؛ أي هذه الثلاثة، كان مع الاسم النكرة. وإن نصبت جالساً، نصبت على الحال، وجعلت «الظرف» الخبر، أو «اسم الاستفهام»، أو «الجاز والمجرور»؛ ومثله قولك: كيف زيد صانع، وصانعاً؟ ومتى المسير واقع، وواقعاً؟ إلا أن من شرط جواز النصب أن يتأخر الاسم النكرة عن الظرف، أو الجاز والمجرور، لأن اسم الاستفهام لا يكون إلا مصدراً، فإن قُدِّمَت الاسم النكرة على الجاز والمجرور، أو الظرف، لم يجز إلا الرفع؛ نحو قولك: زيد مانس في الدار، وزيد جالس خلفك. وكذلك، يجب الرفع إذا لم تعتقد الجملة قبل النكرة؛ كقولك: متى زيد قادم؟ لا يجوز في قادم، إلا الرفع؛ لأنه خبر زيد الذي به تمَّ الكلام؛ بدليل أن قولك: متى زيد؟ كلام غير مفيد، ولهذا السبب قلنا: إن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الأشخاص.

الاشتغال

١٠٨ - وَهَكَذَا، بِأَنَّ قَوْلَ: «زَيْدٌ ضَرْبُهُ» وَ«زَيْدٌ ضَرْبُهُ»

١٠٩ - وَالرَّفْعُ فِي «زَيْدٌ ضَرْبُهُ» وَ«زَيْدٌ ضَرْبُهُ»

اعلم أن قولهم: «زيد ضربته»، وما جرى مجراه يستعمل ما شُغِلَ عنه الفعل، يعني به اشتغال الفعل بالهاء التي في آخره عن العمل في زيد. وهذه المسألة من مسائل المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به. ويجوز في زيد، الرفع والنصب، فإذا رفعته جعلته مبتدأ؛ وقولك: ضربته، جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول به؛ وهي خبره. وإن نصبت زيدا؛ نصبت على أنه مفعول به، وليس الناصب له قولك: ضربته؛ لأنه قد نصب مفعولاً به، وهو مضمَر الهاء، ولا ينصب مفعولاً آخر. وإنما الناصب لزيد فعل مضمَر من جنس الفعل المظهر. وكان تقدير الكلام: ضربت زيدا، ضربته. وقد قرئ قوله تعالى: «فَرَفَعُوا صُورَهُمْ» (١٣٩)، برفع القمر ونصبه. «وَرَفَعُوا صُورَهُمْ» (البقرة: ١٧)، بالرفع، والنصب. وذلك، على حسب ما بيَّناه. والرفع في هذه المسائل أجود من النصب؛ لأن النصب يوجب تقدير عامل محذوف؛ والرفع مستغن عن

(١) ضيمته: ظلمته.

(٢) القمر: قرأ الكوفيون وابن عامر بنصب الراء والباقون برفعها (انظر كتاب التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتب العلمية ط ١٩٩٦).

التقدير؛ فلهذا رُجِحَ الرِّفْعُ عليه. وإن كان أمراً؛ كقولك: زيداً اضربه، أو نهياً؛ كقولك: زيداً لا تضربه، أو نفيًا؛ كقولك: زيداً، لم تضربه، أو استفهاماً؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَّا مَكَرْتُمُ اللَّهَ﴾ (الفر: ٢٤)، أو تخصيصاً؛ كقولك: هلاً زيداً أكرمته؛ جاز رفع زيد، ونصبه في هذه المواطن أيضاً، إلا أن «التَّصْب» أقوى من الرِّفْع تكون هذه المواطن تقتضي الفعل النَّاصِب.

باب الفاعل

١١٠ - وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ أَلْفٍ عَضِبَ فِيهِ الْمَلَّةُ.

١١١ - مَا رَفَعَهُ الْفَاعِلُ وَهُوَ الْفَاعِلُ خَرَجَ مِنْ أَلْفٍ وَجاءَ الْمَعْمُولُ

الفاعل - عند التَّحْوِينِ - كلَّ اسم، تقدِّمه فعل مُقَرَّرٌ، على صيغته وجعل الفعل حديثاً عنه سواء فعله على الحقيقة؛ كقولك: قام زيد، وقعد عمرو، أو فعله مجازاً؛ كقولك: نبت الزُّرْع، واشتدَّ الحرُّ، أو لم يفعل شيئاً؛ كقولك: ما قام زيد، ولا خرج عمرو. وإنَّما شرط في الفعل، أن يكون مُقَرَّرًا على صيغته، وهو معنى قولنا في الملحة: «سالم البناء»؛ لفصل بينه وبين ما لم يُسَمَّ فاعله. وإنَّما اختير للفاعل الرِّفْع، وللمفعول به النَّصْب؛ لأنَّ الصِّمَّةَ ثَقِيلَةً، والفتحة خفيفة؛ والفعل لا يُرْفَعُ به إلا فاعلٌ واحد، وَيُنْصَبُ به عدَّةُ مفاعيل؛ كالمصدر، والقرفين، والحال، والمفعول، فَجُعِلَ الرِّفْعُ الْمُسْتَثْنَى إعراباً ما قَلَّ، والفتح المستخفُّ إعراباً ما كَثُرَ؛ في مثل: ضرب زيد عمراً مشدوداً يومَ الجمعة خلفَ المسجد، تأديباً له، ضرباً شديداً. ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فنقول: زيد خرج، لأنَّه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع اللبس في الكلام. فافهمه.

١١٢ - وَزَجَدَ أَعْمَلُ مَعَ أَلْفٍ كَقَوْلِهِمْ سَالِمٌ الْبَنَاءُ

اعلم أن فعل الفاعل يُوحَّد إن كان الفاعل مثنى، أو مجموعاً، فنقول: جاء الزَّيْدَانِ، وجاء القوم، ولا يجوز أن تقول: جاء الزَّيْدَانِ، ولا جازوا القوم. وقد ورد: «يَتَعَايَنُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ». وقد قيل في لغة ضعيفة: أكلوني البراغيث. وعند المحققين أن هذا الكلام فيه لحنان؛ إحداهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدِّم، والواجب توحيده. والثانية: أنه كان يجب أن يقول: أكلني، أو أكلتني البراغيث؛ لأنَّ هذه الواو لا يجوز أن تكون إلا ضمير جمع من يعقل. ثم اعلم أن كلَّ فعل، لا يخلو من «فاعل»، إمَّا أن يكون ظاهراً؛ كقولك: خرج زيد، وإمَّا أن يكون ضميراً متصلاً بفعل؛ كالتاء في قولك: ضربت، وكالتون والألف في قولك: ضربنا.

وكالآلف في قولك: ضَرَبْنَا، وكالواو في قولك: ضَرَبُوا، وَيَضْرِبُونَ، أو التَّوْن في قولك: ضَرِبِينَ. وإما أن يكون ضميراً مستتراً في الفعل ولا يقع في الفعل إلا إذا تأخر عن الاسم؛ كقولك: زَيْدٌ ذهب، وعَمْرُو ذهب؛ وفي ذهب، ويذهب ضمير مستتر، يظهر متى نُثِي الاسم المتقدم، أو جمع؛ كقولك: الزَّيْدَان ذهباً، ويذهبان، والزَّيْدُونَ ذهبوا، ويذهبون. وإن كان الفعل مضارعاً، وأُثِّل به تاء الضمير، وجب إظهار الحرف المضاعف؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْ حَفَلَةٍ﴾ [الشعراء: ٢١]، ولا يجوز أن يبدل من الحرف الثاني ياء؛ كما تقول العامة: «مَرِيت» يعني مررت. وقد جاء في كلام العرب ألفاظ أُبْدِل منها الحرف الثاني ياء؛ فقالوا: تمطَّيت في المشي، وتصدَّيت للأمر، وتظنَّيت الشيء، وقضيت أطافري؛ والأصل فيها: تمطَّطت، وتصدَّدت، وتظنَّنت، وقصصت. وقالوا - أيضاً -: تلغينا، إذا جَنَوْا بقلَّة، تُسَمَّى «اللُّعَاة»^(١)، وكان القياس أن يقال: تلغعنا.

وقالوا: تَقَضَّى البازي^(٢)، والأصل: تَقَضَّض؛ ومنه قوله الشاعر: (١٠١)

تَقَضَّى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسِرَ

وليس ذلك ممَّا يقاس عليه.

- ١١٣ - وَأَتَشَأْ مُرْدَ عَلَيْهِ نَفْسٌ خَوْ شَكَّتْ لِرُبِّ الشَّعَاءِ
١١٤ - وَلِلْحِلِّ شَاءَ عَلَى شَحْفِي كَحْلٌ مَا تَأْتِيهِ حَفِيفِي
١١٥ - لَقَوْلِي حَذَّ نَعْدَ حَاحِي وَلَقَوْلِي لَوْ هَلِي نَكِي
١١٦ - وَتَكْبَرُ لَفِي بِلَا مَحَلَّةٍ فِي مَفَرٍ تَذْقِلْتِ لَمَعَلَّةٍ

اعلم أنَّ علامة التَّائِيث، يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين؛ أحدهما: إذا تقدَّم الفعل، وكان فاعله مؤنثاً من الحيوان؛ كقولك: قامت هند، ووضعت ناقتك. والموضع الثاني:

(١) اللُّعَاة: كل نبات لين من أحرار البقول فيها ماء كثير لزج؛ واللُّعَاة أيضاً: بقلَّة من تمر الحشيش تؤكل. ويقال: خرجنا نلتقى أي نأكل اللُّعَاع (اللسان: لع).

(٢) انقَضَّ الطائر وتَقَضَّض وتَقَضَّى على التحويل: اختأث وهوى في طيرانه يريد الوقوع. وانقَضَّ البازي على المعيد وتَقَضَّض إذا أسرع في طيرانه منكدرأ على الصيد. وربما قالوا تَقَضَّى يتَقَضَّى، وكان في الأصل تَقَضَّض، ولما اجتمعت ثلاث ضادات قلبت إحداهن ياء (اللسان: قَضَّض).

(٣) الشاعر هو العجاج عبد الله بن ربيعة بن لييد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، راجز مجيد. وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد (ت نحو ٩٠ هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ٢٣٠، والرجز في ديوانه ٤٢/١، واللسان (خبر وطرز)، والأشياء والظواهر ٤٨/١، وشرح المفصل ٢٥/١٠.

(٤) رائكة: من رتك البعير إذا انطلق راكهاً محرَّكاً أعجازه.

إذا تأخر الفعل، وجب إلحاق «الهاء» به مع المؤنث الحقيقي، وغيره؛ فنقول: الدار بنيت، والنار اضطربت. فأما قوله تعالى: ﴿مَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ السَّحَابُ﴾ (البقر: ١٨)، فليس الفعل - فهنا - فعلاً ماضياً، فكان يجب إلحاق «الهاء» به؛ بل الفعل مضارع؛ وتقديره: تنظلي، فحذف إحدى التاهين تخفيفاً. ويجوز إثبات «الهاء» وحذفها، في خمسة مواضع:

أحدها: إذا تقدّم الفعل، وكان المؤنث غير حيوان؛ كقولك: اشتعلت النار، واشتعل النار. وفي التنزيل: ﴿مَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ السَّحَابُ﴾ (البقر: ٢٧٥)، بحذف «الهاء»، وفي موضع آخر: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ نَوْءٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (يونس: ٥٧)، بإثباتها.

والموضع الثاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل؛ كما قال الشاعر:

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْبِيْلُ أُمَّ سُرُورٍ مُقْلُدَةً مِنَ الْأُمَمَاتِ عَارِياً

ولو لم يكن شعراً؛ لجاز: لقد ولدت، وقد نطق بهاتين اللغتين القرآن، فقال - سبحانه وتعالى - في موضع: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحْبَةَ﴾ (هود: ٩٤)، وفي موضع آخر: ﴿وَلَدَتْ شُغُرًا لُفُفَةً﴾ (هود: ٦٧).

والموضع الثالث: ما جمع بالألف والهاء؛ كقولك: جاء المسلمات، وجاءت المسلمات.

والرابع: ما جمع جمع التكسير؛ كقولك: جاء الرجال، وجاءت الرجال.

والخامس: مع الأفعال التي لا تصرف؛ وهي: «نعم، وبش، وليس، وعسى».

كقولك: نَعِمْتَ المرأةَ هُنْدَ، ونَعِمَ المرأةَ هُنْدَ، وبَشِيتِ المرأةَ دَعْدَ. وليس هُنْدَ جاريةً، وليست هُنْدَ جاريةً. ومتى ألحق «الهاء» بهذا الفعل ثم تلاها «الف» و«لام»؛ كسرت «الهاء»؛ لالتقاء الساكنين؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْتِي السُّبْحَةَ شُرُوقاً﴾ (الحجرات: ١٤).

باب ما لم يُسمَّ فاعله

- ١١٧ - أَفْضَ قِطْعَةً لَا يَرُدُّ قِطْعَتَهُ - جازع فاعله نسبة فاعله
- ١١٨ - مَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ السَّحَابُ - فاعله نسبة فاعله
- ١١٩ - وَمَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ السَّحَابُ - فاعله نسبة فاعله
- ١٢٠ - لَقَدْ جَاءَكُمْ نَوْءٌ مِنْ رَبِّكُمْ - فاعله نسبة فاعله

(١) البيت لجريز في ديوانه ص ٥٤٩، واللسان (أمم) وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣٠٨، وسر صناعة

إذا ذكرت الفعل، ولم تذكر الفاعل؛ لجهالة تعيينه، أو اسمه، أو غرض في إلغاء ذكره؛ غيّرت صيغة الفعل عمّا كانت عليه؛ ليعلم بذلك أنّه ليس بفعل الفاعل، وأقامت المفعول به مقام الفاعل؛ فرفعته بإسناد الفعل إليه. وتغيير صيغة الفعل؛ أن تضمّ أوله، فإن كان ماضياً كسرت ما قبل آخره؛ كقولك: ضربت زيداً. وإن كان مضارعاً؛ فتحت ما قبل آخره، فقلت: يضرب زيداً. وإن كان ثلاثياً، وأوسطه ألف؛ قلت «الألف» ياء ساكنة، وكسرت ما قبلها، فتقول في: (قاذ، ساق، باع، خاط): قيذ الفرس، وسبيق البعير، وبيع العبد، وخيظ الثوب. والأشياء التي تقوم مقام الفاعل خمسة: المفعول الصحيح، والمصدر، والظرفان، والجار والمجرور، إلا أنّه متى وجّد المفعول الصحيح؛ كان أولى الخمسة بأنّ يقام مقام الفاعل؛ كقولك: أخذ مني درهماً، و سبيق إليّ بعبيران، وإن غلب المفعول الصحيح، واجتمعت الأربعة الأخرى؛ كقولك: سير يزيد يومين فرسخين سيراً شديداً؛ جاز أن تقيم أنّها شئت مقام الفاعل، فيكون في إعراب هذه المسألة أربعة أوجه: وهي أن تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل؛ فتقول: سير يزيد يومين فرسخين سيراً شديداً؛ وأن تقيم ظرف الزمان مقام الفاعل؛ فتقول: سير يزيد، يومان، فرسخين سيراً شديداً؛ أو تقيم ظرف المكان مقام الفاعل، فتقول: سير يزيد يومين فرسخان سيراً شديداً؛ أو تقيم المصدر مقام الفاعل فتقول: سير يزيد يومين، فرسخين، سيراً شديداً. وإن كان الفعل من أفعال «ظننت» وأخواتها التي تتعدّى إلى مفعولين؛ رفعت الأول منهما، ونصبت الثاني، فتقول: ظننتُ السعير رخيصاً، ووجّد الأمير عادلاً. وإن كان الفعل ممّا يتعدّى إلى مفعولين، ويجوز الاختصار على أحدهما؛ مثل: أعطى وكسى وسقى؛ فالاختيار أن ترفع الأول منهما، وتنصب الثاني، فتقول: أعطيتُ زيداً درهماً، وكسيتُ العبد ثوباً. وقد يجوز رفع الثاني، ونصب الأول، فتقول: أعطيتُ زيداً درهماً، وكسيتُ العبد ثوباً.

باب المفعول به

١٢١- ولتضمن المفعول خمسة وجوه: **المفعول به** **المفعول به** **المفعول به** **المفعول به** **المفعول به**

١٢٢- ولتضمن آخر خمسة أفعال: **المفعول به** **المفعول به** **المفعول به** **المفعول به** **المفعول به**

المفعول به: كلّ اسم تعدّى الفعل إليه، وجعل إعرابه النصب؛ ليفصل بينه وبين الفاعل.

والفعل ينقسم خمسة أقسام:

أحدها: الفعل اللّزم، وهو ما لا يتجاوز الفاعل؛ نحو: قام، قعد، فرح، فزع، خرج، ودّعب. فإن أردت أن تعدّي هذا الفعل؛ عدّيته بأحد ثلاثة أشياء: إمّا بهمزة الثقل؛ كقولك في «خرج»: أخرجته. وإمّا بتضعيف عين الفعل؛ كقولك في «فرح»: فرحته. وإمّا بحرف الجر؛ كقولك في «ذهب»: ذهب يزيد؛ أي: أذهبته.

والثاني: ما يتعدّى إلى مفعول واحد؛ نحو: ضرب، قتل؛ وكأفعال الحواس الخمس؛ نحو: أبصر، وسمع، وشم، وذاق، ولمس.

والقسم الثالث: ما يتعدّى إلى مفعولين، ويجوز الاقتصاد على أحدهما؛ مثل: أعطى، وكسا، وأطعم، وسقى؛ كقولك: أعطيت زيدا درهماً؛ وإن شئت قلت: أعطيت زيدا، ولا تذكر ما أعطيت، وإن شئت قلت: أعطيت درهماً، ولا تبيّن من أعطيت. وقد يقع المفعول الثاني في هذا القسم جازاً ومجروراً؛ كقولك: اخترتُ غمراً من الرجال، وجعلتُ المتاع في الوعاء.

والقسم الرابع: ما يتعدّى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصاد على أحدهما، وذلك: أفعال الشكّ واليقين المشروحة من بعد.

والقسم الخامس: ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، وهي ثمانية أفعال: أعلم، وعلم، وأنبأ، ونبأ، وحذث، وأخبر وخبر، وأرى؛ وذلك كقولك: أعلم الله الناس محمداً خاتم النبیین؛ فاسم الله - تعالى - هو الفاعل، والناس هو المفعول الأول، ومحمداً هو المفعول الثاني، وخاتم النبیین هو المفعول الثالث؛ ولا يجوز أن تحذف واحداً من المفعولين الثلاثة. ولكن يجوز أن يقتصر على المفعول الأول منها، فتقول: أعلم الله - تعالى - الناس.

ثم اعلم أنّ للمفعول ثلاث مراتب:

إحداها: وهو أَوْلَاها به، أن يرد بعد الفعل والفاعل، كقولك: ركب الأميرُ الفرسَ.

والمرتبة الثانية: أن يتوسّط بين الفعل والفاعل، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ ذُوهُنَّ

أَنَارٌ﴾ [إبراهيم: ٥٠].

والمرتبة الثالثة: أن يتقدّم على الفعل؛ كما قال - تعالى -: ﴿لَا وَهْدَ لَهَا فُقْصٌ﴾ [النساء: ٩٥] ويجوز إدخال اللّام عليه عند تقدّمه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُهَا خُفَّاءُ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، ولا يجوز أن تدخل هذه اللّام عليه عند تأخيره. وإنما يجوز تقديم المفعول على الفعل، وامتنع تقديم الفاعل عليه؛ لأن إعراب الفاعل الرفع، ولو قدّم على الفعل لاشتبه بالمتبداً، وهذا

اللبس مأمون في قبيل المفعول به؛ لكون إعرابه «التّصّب» المبين لإعراب المتبداً. والله أعلم.

١٢٣ - **وَبِأَنفُسِكُمْ فَوَسْوَسَ بِفُلِي** **فَقَامَ فَمِنْهُمُ** **فَلَهُوَ** **لَاؤِي**

قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل، على وجه المجاز والتّوسّع في الكلام. إلّا أنّ جواز ذلك متعلّق بالأمن من اللّبس؛ فمتى وقع اللّبس على السّامع؛ وجب تقديم الفاعل منهما. وذلك بأن يكونا جميعاً ممّا لا يثبتنّ فيهما الإعراب، ولا يميّز أحدهما بصفة يثبتنّ فيها الإعراب؛ كقولك: ضرب موسى عيسى، فتقدّم موسى، إن كان هو الضّارب، وتؤخّره، إن كان

هو المضروب؛ فإن أَمِنَ الاشتباه في الكلام جاز التثنية والتأخير؛ كقولك: أرضعت الصغرى الكبرى، وأكلت الكثيرى الخليلي. وكذلك، إن وَصَفْتَ أحد الاسمين المقصورين؛ كقولك: ضرب موسى الطويل عيسى؛ لأنك تنصب الضمة نُبْهت على أن موسى المفعول به، ومتى شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر أفاعل هو، أم مفعول؛ فأحذفه، واجعل مكانه ضمير نفسك، فإن وجدت الضمير «تاء» فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضمير «نونا وياء» فالاسم: هو المفعول. فإن قلت: أشبع زيد الضيف، فارفع زيدا؛ لأنه الفاعل، بدلالة أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك، قلت: أشبع الضيف. وإذا قلت: أشبع زيدا الرغيف، فارفع الرغيف وانصب زيدا، بدلالة أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك، تقول: أشبعني الرغيف. وعلى هذا، تعمل في كل ما يُشْكَلُ عليك.

باب ظننت وأخواتها

- ١٢٤ - وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصَبُ مَفْعُولَهُ مِثْلَ سَفَى وَخَسِرَ
 ١٢٥ - لِكُلِّ مِثْلِ شَكَّ وَغَلِبَ يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ فِي الثَّلَاثِينَ
 ١٢٦ - تَقُولُ قَدْ جَلَّ لِلَّهِ لَانْحَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُشْتَقَّازَ نَاصِحًا
 ١٢٧ - وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَقِيقًا وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا
 ١٢٨ - وَفَكَذَ تَضَعُ فِي عِلْمَتِ فِي حَسَنَتِ لَمْ فِي رَغَمَتِ

قد ذكرنا أن أفعال الشك واليقين تعدى إلى مفعولين، فتنصبهما جميعاً. وتلك الأفعال سبعة: (ظننت، وخيبت، وجلت، ورغمت، ووجدت، ورأيت، وعلمت)، فهذه الأفعال السبعة، وما يتصرف منها، تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما جميعاً؛ كقولك: ظننت زيدا خارجاً، وحسبت الشعر رخيصاً. ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: حسبت الشعر، وظننت زيدا. ولكن يجوز أن تقيم «أن» المفتوحة المخففة مع الفعل، مقام المفعولين؛ فتقول: ظننت أن يخرج زيد. وكذلك، يجوز أن تقيم لفظة «ذلك» و«ذاك» مقام المفعولين؛ كقولك: ظننت ذلك، وخيبت ذاك. وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ؛ جاز أن يكون المفعول الثاني لظننت وأخواتها. إلا أنه متى كان ظرفاً انتصب على الظرفية، لا لأنه مفعول ظننت الثاني؛ وذلك في مثل قولك: ظننت الصرم غداً، وظننت زيدا عندك؛ فتنصب «غداً» على أنه ظرف زمان، وتنصب «عندك» على أنه ظرف مكان. وإنما تنصب (ظننت وأخواتها) المفعولين، إذا تقدمت عليهما، فإن وقعت متوسطة؛ كقولك: زيدا ظننت منطلقاً، أو متأخرةً عنهما؛ كقولك: زيد منطلق ظننت؛ جاز نصب الاسمين ورفعهما، إلا أن رفعهما إذا تأخرت «ظننت»

أجود. ثم أعلم، أن «رأيت»، إنما تنصبُ المفعولين، إذا كانت بمعنى «عَلِمْتُ»، فإن كانت بمعنى «أَبْصُرْتُ»؛ كقولك: رأيت الهلال، وبمعنى «اعتقدت»؛ كقولك: رأيت رأي أبي حنيفة، أو كانت بمعنى «زَأَيْتُ زَيْدًا»؛ أي: ضربت رثته؛ فإنه يتعدى إلى مفعول واحد. وإن وجدت بعدها اسمين منصوبين، وهي بمعنى «أَبْصُرْتُ»، فانتصاب الثاني على الحال؛ كقولك: رأيت الأمير جالساً. وكذلك «عَلِمْتُ»، إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى «أَبْقَنْتُ»، فإن كانت بمعنى «عَرَفْتُ»، نصبت مفعولاً واحداً؛ كقولك تعالى: ﴿لَا تَقُولُ لَهُمْ قَوْلًا مِّنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٠]. وهكذا «وَجَدْتُ»، تنصب مفعولين؛ إن كانت بمعنى «أَبْقَنْتُ»؛ كقولك: وَجَدْتُ السَّعْرَ رَخِيصاً؛ فإن كانت بمعنى «صَادَقْتُ»، نصبت مفعولاً واحداً؛ كقولك: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ، فأعرف ذلك.

باب عمل اسم الفاعل المنون

١٢٩ - وَكَانَ ذَاكَ نِعْمَ الْفَاعِلُ هُوَ فاعل فعل مضارع

١٣٠ - فَتَوَضَّعَ فِي لَامِ الْأَفْعَالِ وَنَصَبَ بِهِ عِنْدِي كَلَّ حَالِ

١٣١ - تَقُولُ زَيْدٌ مُضْطَرِبٌ أَبُوءُ بِالزَّوْجِ مِثْلَ مُضْطَرِبٍ لِحَرْفِ

١٣٢ - وَفِي سَعِيدٍ مُتَّحِدٍ لِحَالِ بِالنَّصْبِ مِثْلَ كَرِهَ السُّعَادِ

اعلم أن العرب شَبَّهت «اسم الفاعل» بالفعل المضارع المشتق منه لاتفاقهما في عِدَّة الحروف، وفي هيئة الحركة والشُّكُون. ألا ترى أن قولك: ضارب، مثل قولك: يضرب، في كون كل واحدٍ منهما على أربعة أحرف؛ ثانيها ساكن، وما عدها متحرِّك؟ فلما اشتبهَا من هذا الوجه، أعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال، وأعمل اسم الفاعل، كما يعمل الفعل المضارع. إلا من شروط عمله أن يكون للحال، أو للاستقبال؛ كقولك: هذا مقيمُ الضَّلَاةِ السَّاعَةِ، وضاربُ زَيْدٍ غداً؛ فتَنْصِبُ «الضَّلَاةَ»، و«زَيْدًا» بمقيم، وضارب، كما تنصبهما. لو قلت: هذا يقيم الضَّلَاةَ، ويضرب زَيْدًا. ومن شروط عمله أيضاً أن يكون معتمداً على آلة استفهام؛ كقولك: أَقَاتِمُ زَيْدًا؟ فترفع زَيْدًا بقاتم؛ كما لو قلت: أَيقوم زَيْدٌ؟ أو يكون معتمداً على مبتدأ؛ كقولك: زَيْدٌ قَاتِمٌ أَبُوءُ. أو زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، أو يكون معتمداً على موصوف؛ كقولك: هذا رجلٌ طَالِبٌ علماً، أو معتمداً على ذي حال؛ كقولك: هذا زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، وجاء الأمير راكباً فوراً. فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، لم يعمل عمل الفعل، بل يجر ما بعده، فتقول: هذا ضاربُ زَيْدٍ أمس، وقد قُرِئَ: ﴿إِنَّ لَهُ لَنَصِيبًا مِّنْهَا﴾ [الطلاق: ٣] بالتثنية والنصب، وحذف التثنية والجر. ومتى أَصِيفَ اسم الفاعل - وهو بمعنى الحال والاستقبال - كانت الإضافة

غير محضة، وجاز أن توصف به النكرة؛ كما قال سبحانه: ﴿هَذَا نَبْعُ الْكَلْبَةِ﴾ (المائدة: ٩٥)؛ والمعنى والتقدير: هدياً بالغاً الكعبة؛ فالتنوين فيه مُقَدَّرٌ، وإن حُذِفَ؛ إذ المعنى دالٌّ عليه.

باب المصدر

١٣٣ - والمصدر لأصل وأو أصل - ومنه بإصح شغف في الفعل

١٣٤ - وأوحى له لثغة لثغاً - في قولهم صرخت رثداً صرنا

المصدر: اسم يقع على الأحداث كـ «الضرب، والقتل، والقيام، والقعود»؛ وهو أصل الأفعال؛ ولهذا سُمِّيَ مصدرًا؛ لصدور الأفعال عنه. فتقول: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَأَضْرَبُ، مشتق من الضرب. والمصدر اسم مبهم يقع على القليل، والكثير، ولا يثنى، ولا يُجمع؛ لأنه بمنزلة «اسم الجنس» كـ «الزيت، والعمل»؛ «والجنس»: لا يثنى، ولا يجمع. ويتنصب «المصدر» بفعله المشتق منه؛ ويجيء لأحد ثلاثة أشياء: إما للتأكيد؛ كقوله تعالى: ﴿يَصُدُّوكَ عَنْ مَدْرُوكٍ﴾ [النساء: ٦١]، وإما لبيان النوع؛ كقوله تعالى: ﴿مَقُولًا لَهُ قَلِيلًا يَا أُمِّئِدْكَ﴾ [طه: ٤٤]، وإما لتبيين العدد؛ كقوله تعالى: ﴿مُخَذَّذَةٌ لِّلْبَنِي حَبَدًا﴾ [التور: ٤]، فانتصاب «ثمانين» على المصدر، و«جلدة» على التمييز. فانهم ذلك.

١٣٥ - ونفذ أقسم الوصف والألأث - فغامة والمعدد الإثبات

١٣٦ - خول صرخت لثغاً سوطاً بهرت - وأضرب أشد الضرب من بغش الزيت

١٣٧ - وأخيدة حنة أزعج حله - وأخينة مثل حشر موالي عنده

اعلم أنه يجوز أن يُحذف المصدر، وتقام مقامه صفته، فتقول: قلت له جميلاً، وضرته شديداً؛ أي قلت له قولاً جميلاً، وضرته ضرباً شديداً؛ ومنه قوله - تعالى - ﴿وَنُظَرُوا لِّلَّهِ صَبْرًا﴾ [الأنفال: ٤٥]؛ أي: ذكرأ كثيراً؛ فَحُذِفَ المصدر، وأقام الصفة مقامه. وقد تقع الصفة مضافة؛ كقولك: ضرته أشدُّ ضرب، وقلت له أحسن القول؛ فتنصب «أشد» و«أحسن» انتصاب المصدر، ونجرَ المصدر بالإضافة. وقد يقع في مسائل باب المصدر حذفان؛ كقولك: ضرته ضرب زيد عمراً؛ وتقدير الكلام: ضرته ضرباً مثل ضرب زيد عمراً؛ فحُذِفَ من الكلام المصدر الموصوف، والصفة المضافة، ومن هذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَرَى مَرَّةً مِّنَ السَّحَابِ﴾ [الأنفال: ٤٥]؛ أي: نَرَى مَرَّةً مِّنَ السَّحَابِ. وقد تُقام: «الآلة» مقامَ المصدر، فتقول: ضرته مرقعة، وضرته سوطاً؛ فتنصب «مرقعة» و«سوطاً» نصب المصدر، وإن كانا التثنية. وقد يُقام «العدد» مقام المصدر أيضاً، كما بيَّناه في قوله تعالى: ﴿مُخَذَّذَةٌ لِّلْبَنِي حَبَدًا﴾، ففس عليه.

١٣٨ - وأما أظير معن المصدر - فغالبهم سنعماً، طوعاً وفاقراً

١٣٩ - ومثله سقياً له ورغياً - وإن نشأ جذعاً له وعيباً

قد ذكرنا أن «المصدر» ينتصب بفعله المشتق منه، إلا أنه قد جاء في كلام العرب مصادر، نُصِبَتْ بأفعالٍ محذوفة مقدّرة؛ كقولهم: «سَمْعاً وطاعةً، وكِرامَةً ومُسرةً»؛ ومنه قولهم في الدّعاء للإنسان: «سَقِياً لَهُ ورغياً» وفي الدّعاء عليه: «جذعاً لَهُ وغفراً»؛ ومنه قولهم أيضاً: «وَيْلٌ لزيد، وَوَيْحٌ لعمرو» فتنصبهما عند الإضافة على المصدر؛ كما قال تعالى: ﴿وَنُحِيطُ بِهِمْ قُرْآنُ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ (النقص: ٨٠) وقد اختلف في معنى «وَيْحٍ»، فقيل إنها بمعنى «وَيْلٍ» وقد أبدلت اللام حاءً. وقيل: إن معناها الترحم فيجوز أن يقال، لمن نُحِيتُ عليه، ولا يجوز ذلك على القول الأول. ومن هذا القيل قولهم: هذا عمرو حقاً، وهذا زيدٌ صدقاً، أي: أحق ذلك حقاً وأصدق صدقاً. ومما نُصِبَ على المصدر، ولم يُنْفَقْ بفعله قولهم: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، وجاء زيد «وَحْدَهُ»، على أن بعضهم قد جعل انتصاب «وَحْدَهُ» على الحال، وقدره بمعنى قولهم: جاء زيد منفرداً. ولفتة «وحده» تكون منصوبة في كل موضع، إلا في ثلاثة مواضع؛ أحدها: قولهم في المدح: «هو نسيح وحده»؛ ومعناه: التفرّد بالكمال، تشبيهاً بالشوب الرّفع الذي ينسج منفرداً. والموضعان الآخران: قولهم للعاجز المنفرد بالرأي «جحيش وحده» و«غبير وحده»؛ وهما تصغير جحش، وغبير.

١٤٠ - ومنه قد جاء الأمير ركضاً - واشتمل الضمّاء بنو ضاً

- (١) سقياً له ورغياً: أي سقاها الله سقياً ورعاه رغياً، وهو يقال في الدّعاء لشخص. وجذعاً له وكباً: أي جدد الله أنفه وكواه، والجدد: قطع طرف الأنف. وهو يقال في الدّعاء على الشخص.
- (٢) اشتمل الضمّاء: أي الشملة الضمّاء. وهو أن يدبر الشوب على جسده من غير أن يحرص منه يده ويرفع طرفه على عاتقه الأمير.

١٤٧ - وما صلبت يا فنى وشفتى ففنى على هذا تصادف إشد
اعلم أن المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الذي قبله بوساطة
«الواو» التي هي بمعنى «مع» وليس من المفاعيل ما ينتصب بوساطة إلا المفعول معه، والمفعول
دونه الذي هو الاستثناء. ولا يجوز حذف «الواو» من المفعول معه، كما جاز حذف «اللام» من
المفعول له، ولا أن تقدمه على الفعل الناصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه؛ مثال
ذلك قولك: جاء البرد والظلياسة، واستوى الماء والخشبة، وما صنعت وزيداً، وما زلت أسير
والثيل، ولو تركت الناقه وفصيلها لرضعها.

فما بعد «الواو» في هذه المسائل ينتصب على أنه مفعول معه، والواو الداخلة عليه بمعنى
«مع»، وتقدير الكلام: جاء البرد مصاحباً للظلياسة، واستوى الماء في الارتفاع حتى لحق
الخشبة، وما صنعت في حال مصاحبتك زيداً؟ وما زلت أسير مصاحباً الثيل، ولو خلبت الناقه
مصاحبة الفصيل لرضعها. والفرق بين هذه الواو، والواو التي بمعنى العطف؛ أن هذه «الواو»
توجب المصاحبة فقط؛ والواو التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى، فإن كان الأول
بمعنى الفاعل، فالثاني بمعنى الفاعل، وإن كان الأول على معنى المفعول؛ فالثاني مثله. ولو
أنك رفعت، فقلت: جاء البرد والظلياسة؛ لجاز أن تكون الظلياسة جاءت في الحر، لا في
البرد. ولو قلت: استوى الماء والخشبة بالرفع؛ لكان المعنى: استوى الماء في الجريان،
واستوتت الخشبة في الانتصاب، وليس للخشبة إذا نصبتها فعل في الاستواء. وإذا قلت: ما
صنعت وزيداً؟ كان السؤال عند الرفع، عن صنعه، وصنع زيد. وإذا نصبت زيداً فالسؤال عن
صنعه وحده، في حال مصاحبه زيداً. ولو قلت: ما زلت أسير والثيل - بالرفع - لاقتضى الكلام،
أن تعني، أن الثيل يسير أيضاً. ولو قلت: لو تركت الناقه وفصيلها، لرضعها؛ لاقتضى الكلام
أن يكون كل منهما قد حُسِّنَ عن الآخر، وعلى هذا ففس.

باب الحال

- ١٤٨ - والحنان والشفير فلفنون على خلاف فوضع وفمالي
١٤٩ - ثم كلا السورعين جاء فضلة فسكراً بعد تمام الخشبة
١٥٠ - لكن إذا سطر في اسم الحال وحذته اششئ من الأفعال
١٥١ - ثم يرى عند اعتبار من عفل حوار كفيف في سؤل من سؤل
١٥٢ - مثاله جاء الأمير زاكما وفلم فسل في عكايط خاطمة
- الاسم المنصوب على الحال هو ما جمع ست شرائط؛ وهي: أن يكون نكرة مشتقاً من

فعل يأتي بعد تمام الكلام؛ وأن يكون صاحب الحال معرفة، والعامل فيه فعلاً صريحاً، أو معنى فعل؛ ويرى جواب كيف؛ مثاله: جاء الأمير ركباً، نصب على الحال لوجود الشرائط الست فيه. ألا ترى أن قولك «راكباً» نكرة مشتقة من فعل جاء بعد تمام الكلام. والعامل فيه جاء - وهو فعل صريح - وصاحب الحال معرفة، وهو الأمير؛ ويصلح أن يكون جواب من قال: كيف جاء الأمير؟ وقد يكون صاحب الحال مفعولاً به؛ نحو: ضربت عمرأً مشدوداً؛ والمعنى: ضربته في حال شدة، وقد يكون مضافاً إضافة غير محضة؛ كقولك: جاء زيد ضاحك السن، ولا يجوز أن يكون مضافاً إضافة محضة؛ لأنه يصير حينئذ صفة لذي حال. وكذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة؛ لئلا يصير الاسم الفضلة صفة له في مثل قولك: جاء رجل ضاحك. إلا أنه إن قدمت الصفة على الموصوف، انتصب على الحال؛ كقول الشاعر: (مجرى الزمان)

بِمِثْلِهِ مُوجِشاً طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ^(١)

فنصب موحشاً على الحال، حين قدمه. ولو قال: لمية طلل موحش؛ لوجب رفعه على الصفة. ويجوز تقديم الحال على صاحبها، وعلى الفعل العامل فيها؛ فلك أن تقول: جاء زيد ركباً. وجاء ركباً زيد، وراكباً جاء زيد. وقد يقع الفعل موقع الحال، إلا أنه إن كان ماضياً وقع بعد «قد»، كقولك: جاء زيد قد غنم، ويجوز إدخال الواو على (قد) وتسمى هذه الواو واو الحال، ويكون معناها معنى «إذا» فإذا قلت: جاء زيد وقد غنم، كان تقدير الكلام، جاء زيد إذ قد غنم. ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْتَهِزْ شَكَاكُهَا﴾ المدثر: ٦٦، أي: مستكثراً. ولا يجوز إدخال واو الحال المقدم ذكرها على الفعل المضارع، وقد يقع الجاز والمجرور موقع الحال؛ كقوله تعالى: ﴿مَرَجَّ عَلَى قَوْمِهِ فِي رَيْثِهِ﴾ (قصص: ٧٩)؛ أي: مترثيناً.

١٥٣ - وَمِنْهُ مَنْ ذَا الْفَقَاءِ قَعْدَا وَفِيهِمْ بَدَاهُ قَصَادَا

العامل في الحال، يكون فعلاً صريحاً؛ مثل: جاء، وأقبل، ويقوم، ويقعد، ويكون معنى فعل، كالظرف، وحرف التنبيه، واسم الإشارة والجاز والمجرور. فالظرف؛ كقولك: زيد عندك جالساً؛ وتقدير الكلام: زيد استقر عندك جالساً، والتنبيه؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ تَمَلَّ شَيْئاً﴾ (هود: ٧٢)؛ أي: أنبه عليه عند شيخوخته؛ واسم الإشارة، كقولك: ذا زيد واقفاً، والجاز

(١) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦، وخزانة الأدب ٣/ ٢١١، وشرح التصريح ١/ ٣٧٥، والكتاب ٢/ ١٢٣، (واللسان: وحش). وكثير عزة: هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صحر: شاعر منبئ مشهور من أهل المدينة ويسب إلى محبوبته عزة (ت ١٠٥ هـ). ترحمته في الأغاني ٢٥/ ٨، وشدرات الذهب ١/ ١٣١.

والمجورور؛ كقولك: مررت بزيد راجباً، فتعمل الباء إذا عنيت أَنَّ الرّاكب زيد، لا أنت. وقد يجوز أن تقول: هذا زيد قائم؛ فترفعه على أَنَّهُ خير المبتدأ، أو بدل من الخبر، أو خير مبتدأ محذوف؛ وتقديره: «هو»، وعليه حُمِلَ قوله تعالى: ﴿هَذَا يَشْفِي سَيْدًا﴾ [ق: ١٢٣]. ولا يجوز في هذا النوع من الحال، أن تقدّمه على العامل فيه. ولا يجوز أن تقول: زيد جالساً عندك، ولا أن تقول: قائماً هذا زيد. وقد نُصِبَ على الحال أسماء وردت بعد الاستفهام؛ كقولك: ما شأنك قائماً؟ وما بالك ماشياً؟ ومن ذا بالباب جالساً؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ يَتَّبِعُونَ﴾ [المائدة: ١٦٩]. ومما ينتصب على الحال قولهم: بعته بدرهم فصاعداً؛ أي زاد عن الدرهم صاعداً؛ ومنه أيضاً: بَيَّنْتَ حسابَه باباً باباً، وجاء القوم جميعاً، وادخلوا أولاً أولاً، واهلّموا واحداً واحداً، وبعته يدأ بيد؛ والمعنى: بَيَّنْتَ له حسابَه مفضلاً، وجاء القوم مترادفين، ودخلوا مرتبين، وبعته مناقداً، واهلّموا مُرتَّبِينَ؛ ففي هذه الأسماء المنصوبة على الحال معنى الأسماء المشتقة من الأفعال.

باب التَّمْيِيز

- ١٥٤ - وَإِنْ تُرِدَ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ قَوِي التَّمْيِيزِ
 ١٥٥ - فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ بَعْدَ الْعَدِّ وَالْمُوزَنَ وَالْمَكِيلَ وَمَذْرُوعَ الْيَدِ
 ١٥٦ - وَمِنْ إِذَا فَكُرِّرَتْ فِيهِ مُضَمَّرَةٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُذَكَّرَ وَتُظْهِرَ
 ١٥٧ - تَقُولُ عَشْرِي مَسْنَوِيْنِ زُنْدًا وَخُمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَشْرًا^(١)
 ١٥٨ - وَتَقْدُ تَعْدُ ثَلَاثَ صَاعٍ حَلَا وَمَا لَهُ عَشْرٌ حَرِيبٍ حَلَا

التَّمْيِيزُ يشبه الحال في كون كلٍّ منهما اسماً نكرة، يأتي بعد تمام الكلام، إلا أن الفرق بينهما، أن الحال يكون مشتقاً من الفعل في الغالب، ويرى جواب كيف. والتَّمْيِيزُ: اسم جنس؛ ولهذا سُمِّيَ تَمْيِيزاً؛ لأنه يَمَيِّزُ الجنس الذي تريده ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام، ثم إنه تُرَى (من) مقدّرة معه، وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة التي هي: المعدود، والموزون، والمكيل، والمسحوح. فالمعدود: ما ينتصب بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين؛ كقوله - تعالى - في الطّرف الأول: ﴿فِي ثَمَرٍ أَحَدٍ عَشَرَ كَرْدًا﴾ [يوسف: ١٤]، وفي الطّرف الأخير: ﴿فِي سِتٍّ عَشَرَ مَعِينًا﴾ [يوسف: ١٥].

(١) المنون: ثنية (منا)، والصاع أربعة أمداد، والمذ رطل وثلاث بالبعدي، والرطل نصف المن.

(٢) الحريب: مساحة عشر قصبات في عشر قصبات، والقصة ستة أذرع، فالجريب ستون ذراعاً طولاً في ستين ذراعاً عرضاً، ومبلغ مساحته ثلاثة آلاف وستمئة ذراع.

نعمه (ص ٢٣). والمكبل كقولك: عندي قفيزان ^(١) بُرّاً، والوزن كقولك: عندي متوان سمناً، والمساحة، كقولك: له عشرون جريباً، وما في السماء قدر راحة سحاباً. (ومن) في جميع ذلك مقدرة: ألا ترى أنه يحسن أن تقول: رأيت أحد عشر من الكواكب، وعندي قفيزان من البر، ومتوان من الشمن؛ فإن قلت: عندي رطل زينا؛ جاز أن تنصب زينا على التمييز. وإن نجوه بالإضافة، وأن ترفعه على أنه بدل من رطل.

باب نعم وبئس

١٥٩ - **ومنه أيضاً نعم ريداً وبئس** **وبئس عند الذي منه بدلاً**
اعلم أن **«نعم»** و**«بئس»** فعلاان بدلالة اتصال «نعم» التي هي علامة التأييد بهما في قولك: **نعمت المرأة، وبئست الجارية**، وهما فعلا المدح والذم. ونفطهما يوحد مع الاثنين والجماعة، ولا يكون فاعلهما إلا ما فيه الألف واللام، أو ما أضيف إلى ما فيه هذه الألف واللام؛ كقولك: **نعم الرجل زيد، وبئس ضابط العشيبة بشر**؛ فيرتفع الرجل بإسناد نعم إليه، ويرتفع زيد على أحد وجهين: إما أن يكون مبتدأ مؤخرًا، ونعم الرجل: خبره؛ وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف؛ كأنه قال: الممدوح زيد، والمذموم بشر؛ فإن نطقت بعد **«نعم»** و**«بئس»** باسم نكرة نصبت على التمييز؛ كقولك: نعم رجلاً زيد، ويكون الاسم المرفوع الذي فيه الألف واللام للجنس مضمراً في **«نعم»**، وقد فسر الاسم النكرة المنصوب، وتقدير الكلام: **نعم الرجل رجلاً زيداً، وعلى هذا حمل قوله تعالى: «بئس ينقلب هذا»** (الكهف ٥٠)؛ أي: **بئس البذل؛ فاضمر المرفوع، وفسره المنصوب**. فإن كان الفعل لمؤنث؛ جاز أن تثبت علامة التأييد في **«نعم»** و**«بئس»** وأن تحذفها؛ كقولك: **نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، وكذلك «بئس»**. وعلى هذا فقس.

باب حبذا

١٦٠ - **وحبذا أرض السفيح أرضاً** **ومالغ اضهر منك عرصاً**^(٢)
اعلم أن **«حبذا»** مؤلفة من كلمتين، إحداهما: **«حب»**، والأخرى: **«ذا»**؛ إلا أنهما جعلتا

(١) القفيز، من المكابيل: معروف وهو ثمانية مكابيك عند أهل العراق، وقيل: هو مكبال تواضع الناس عليه.

(٢) البقيع: اسم لعدة مواضع منها: بقيع الغرقد، وبقيع الزبير، وبقيع الخبيجة (انظر معجم البلدان ١/ ٤٧٤).

كالثَّيِّءِ الواحد؛ ولهذا؛ لم يجب الفصل بينهما. ولفظ «جَبَدًا» واحد مع المذَكَّر، والمؤنَّث، والاثْنين، والجمع.

والمعرفة بعد «جَبَدًا» مرتفعة بالابتداء، أو خبرٌ للابتداء المحذوف، كما ذكرنا في نعم وبئس. والتَّكْرَةُ بعدها منتصبه على التَّمْيِيز، فإذا قلت: جَبَدًا زَيْدٌ رَجُلًا؛ نصبت «رجلًا» على التَّمْيِيز؛ لأنَّه اسم نكرة، جاء فضلة؛ وهو اسم جنس. ويصلح أن تقدَّر بعده «مِنْ» فنقول: جَبَدًا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ. وقال بعضهم: إن كان الاسم التَّكْرَةُ جنسًا؛ انتصب على التَّمْيِيز نحو ما مثلناه، وإن كان مشتقًّا؛ انتصب على الحال؛ كقولك: جَبَدًا زَيْدٌ ضاحِكًا.

ثم اعلم أنَّ من مواطن التَّمْيِيز التَّكْرَةُ الواقعة بعد أفعل التَّفْضِيل؛ كقولنا في الملحَّة: **«وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضًا»**، ومثله: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ خَلْقًا، وأنظف منك ثوبًا، وأظرف عبدًا، ويجوز أن تحذف لفظ «مِنْ» فنقول: زَيْدٌ أَحْسَنُ خَلْقًا، وأنظف ثوبًا، وأظرف عبدًا. إلَّا أن تضيف الفعل إلى ذات الشَّيْء؛ كقولك: مفلح أكرمُ عبد، وجهك أحسنُ وجوه، وثوبك أرفع ثوب. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١٦١ - **«وَقَدْ فَرَزْتُ بِالْإِيَّامِ عَيْنًا وَضَبْتُ لِنَفْسِي بِذِمَّتَيْهِ الْقِيَامَ»**

هذا النوع من أنواع التَّمْيِيز المحوَّل، وكان أصله قَرَزْتُ عَيْنِي، فحوَّل الاسم المجرور بالإضافة، إلى أن جعله فاعلًا؛ ومنه قوله تعالى: **«وَأَفْعَلُ تَوَلَّى سَيِّئًا»** (مريم: ١٤)؛ أي: واشتعل شيبُ الرُّأْسِ؛ ومن هذا القبيل قولهم: تصبَّب زيد عرقًا، وتنفَّأ عمرو شحمًا، وضقت بالامر ذراعًا.

باب «كم» الاستفهامية

١٦٢ - **«وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مَنَظَرًا فَانصَبْ وَقُلْ لَهُ كَيْفَ هُوَ الْيَوْمَ»**

قد ذكرنا في شرح باب الإضافة أنَّ «كم» الخبرية يُجَرُّ ما بعدها، و«كم» الاستفهامية يُنصب ما بعدها على التَّمْيِيز، تشبيهًا لها بالعدد المنصوب على التَّمْيِيز؛ ولهذا جاء مفسرُها واحدًا، ولم يجرى جمعًا. كما أنَّ المنصوب بعد العدد الَّذِي من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلَّا واحدًا. و«كم» الاستفهامية قد تقع موقع المبتدأ، في مثل قولك: كم عبدًا لك؟ «فكم» مبتدأ، و«لك» الخبر، ونصبت «عبدًا» على التَّمْيِيز، وقد تقع موقع المفعول به، في مثل قولك: كم رجلًا رأيت؟ وتقع موقع الجارِّ والمجرور تارة بحرف الجرِّ، وفي مثل قولك: بكم درهمًا بعت؟ وتارة بالإضافة؛ في مثل قولك: ابن كم سنة أنت؟

باب الظرف

- ١٦٣ - وَالظَّرْفُ لَوَعْلٍ مَصْرُوفٌ الزَّمَنُ
 ١٦٤ - وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِيهِ
 ١٦٥ - تَقُولُ: صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا
 ١٦٦ - وَيَاكَ زَيْدُ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ
 ١٦٧ - وَالْبَيْخُ مَثَلٌ لِلْفُلَةِ الْخُصْلِي
 ١٦٨ - وَفِيْمَةُ الْفِيْمَةِ دُونَ الذُّقْبِ
 ١٦٩ - وَذَاَرَهُ غَرِيْبِي فَيَضِ الْجَبْصَرَةَ
 يَجْرِي مَعَ الدُّهْرِ وَظَرْفُ أَنْيَكْتُهُ
 تَأَعْتَبِرُ الظَّرْفُ بِهِذَا وَكَتَفِ
 وَغَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا
 وَالْمَرْسُ لَا تَلْزُ نَحْتِ مَفْعِلَةٍ^(١)
 وَالزُّرْعُ تَلْقَاءُ الْحَيَا الْمُثْنَلِ^(٢)
 وَنَهْ عَمْرٍو لَذًا مَفْعِلَةٍ وَظَرْفِ^(٣)
 وَتَخْلَعُ شَرْقِيَّ نَهْرِ مُرَّةٍ

اعلم أنَّ الظرفَ ظرفان: ظرف مكان، وظرف زمان. فأما ظرف الزمان، فهو عبارة عن مرور الليل والنهار؛ وله أسماء متنوعة؛ فمنها ما يعتبر به عن جميعه؛ كالذهر والأبد وقفاً؛ إلا أنَّ **«قفاً»**: اسم لما مضى من الزمان. والأبد: اسم الجميع الآتي منه؛ ولهذا، تقول: ما فعلت قفاً، ولا أفعله أبداً؛ ومنها ما يقع على جزء منه مبهم؛ نحو: مدة، وبرهة، وحين. ومنها ما يقع على مقدار منه محصور؛ كالיום، واللييلة، والشهر، والسنة. ومن أسمائه أيضاً: **«إِذَا وَإِذَا وَمَتَى وَأَيَّانَ»**. فـ**«إِذَا»** لما مضى من الزمان، و**«إِذَا»** لما يأتي، و**«ومتى»** و**«أَيَّانَ»** استفهام. وجميع أسماء الزمان، قد تكون ظروفًا، إذا وردت متضمنة معنى **«في»** ولم ينطق بفي؛ كقولك: قدمت يوم الجمعة، وصمت يوم الخميس، وغبت عنك شهرًا، وأقمت عندك عامًا. فتتصب هذه الأسماء نصب الظروف؛ لتضمنها معنى **«في»**؛ إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس، ولوقوع الأفعال فيها؛ سميت ظروفًا، تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها. ومنها ما يقع الفعل في جميعه؛ كقولك: صمت يوم الخميس؛ لأنَّ الصوم يستغرق اليوم كله؛ ومنها ما يقع الفعل في بعضه؛ كقولك: لقيته يوم الجمعة، لأنَّ اللقاء قد يقع في بعض اليوم. فإن جاءت هذه الأسماء غير متضمنة معنى **«في»** لم تكن ظروف زمان، بل هي أسماء زمان، ويتوالى عليها الإعراب كغيرها من الأسماء. فإذا قلت: يوم الجمعة مبارك، رفعت بالابتداء كما ترفع زيداً في قولك: زيد مبارك. وإذا قلت: أنا أحب شهر رمضان، نصته نصب المفعول به، كما تنصب زيداً في قولك: أحب زيداً. وقد يوحد في أسماء الزمان ما لم يستعمل إلا ظرفاً منصوباً؛

(١) الفرس الأبلق: الذي في لونه سواد وبياض.

(٢) الحيا: المطر. والمثهل: المنصب بشدة.

(٣) دون الذهب: بمعنى (تحت).

كقولك: ذات يوم، وذات مرة؛ وكقولك: خرجت سحراً، إذا أردت به سحر يومك بعينه. وقد تقام صفة الظرف مقامه، بعد حذفه، كقولك: أقمتُ عنده قليلاً من النهار، وسامرته كثيراً من الليل، وزرته قريباً من العصر. فتتصب قليلاً، وكثيراً، وقريباً نصب الظرف؛ وتقدير الكلام فيها: زماناً قليلاً، وزماناً كثيراً، وزماناً قريباً؛ فحذف الموصوف، وأقيمت الضمة مقامه. وقد نصبت بعض المصادر نصب الظرف، فقالوا: أتيت غروب الشمس، وانتبهت طلوع الفجر، «غروب» و«طلوع» مصدران منصوبان نصب الظرف، وتقدير الكلام: أتيت وقت غروب الشمس، وانتبهت وقت طلوع الفجر؛ وهذا حكم ظروف الزمان.

وأما ظرف المكان: فكل اسم صلح أن يكون جواب «أين» في الاستفهام؛ فهو ظرف مكان، **وأسماءه تنقسم تسمين:** مختصة ومبهمة؛ **فالمختصة** هي: كل ما يشتمل عليه حدٌ يحيط به؛ كالشام، والعراق، ومكة، والمدينة، والمسجد، والدار؛ وهذا النوع، يتصرف بوجوه الإعراب، ولا يُسمّى ظرف مكان. وإن وُجد شيء منها منصوباً، كان انتصابه انتصاب المفعول به، لا انتصاب الظرفية؛ مثل قولك: عَمَرْتُ الدار، وهدمتُ الحائط.

وأما المبهمة: فهو ما لا حد له يحصره؛ كأسماء الجهات الست؛ التي هي: «فوق وتحت وقدام وخلف ويمين وشمال»، وما يجري مجراها؛ مثل: «يَمَنَةً وَسِرَةً وَبَالَةً وَتُجَاهَ، ودُون، وعند، ونحو، وشطر، وشرقي البلدة، وغربي الناحية، وفرسخ»^(١)، ومرحلة^(٢)، وبريد^(٣)، وبذلك، وقَبْلَكَ، وحذاك، وثُمَّ؛ وإن كانت مبنية على الفتح، فهذه الأسماء إذا وردت متضمنة معنى «في» ولم ينطق بها، نصبت نصب ظروف المكان؛ كقولك: جلست خلفك، وقعدت دونك، وسرت أمامك، وداري غربي دارك، ووجهي تلقاء وجهك، وسرت يمين الأمير، وتوجهت نحو المسجد، ولي قبلك حق؛ وإن لم تتضمن هذه الأسماء معنى «في» لم تكن ظروفًا، وجرت بوجوه الإعراب؛ كقولك: مرحلة زيد صعبة، وغربي بغداد فسبح، ويجوز تقديم الظرفين جميعاً على الفعل؛ فنقول: أمامك سرث، وخلفك جلست. وقد يُحذف ظرف المكان، ويُقام صفته مقامه؛ كما قال سبحانه: ﴿وَرَكَّضْتُ أَنَّفَلَ يَصْفَى﴾ [الأنعام ٤٢] أي: والركب مكاناً أسفل منكم. وقد نصبت عدة مصادر نصب ظروف المكان؛ كقولهم في المرتفع: زيد مني مناظ الشرياً، وفي الأنيس المقرب: زيد مني مقعد القابلة، وفي المبعد المهان: زيد مني مزجر

(١) الفرسخ: ثلاثة أميال أو ستة، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنه سكن والفرسخ: السكون. (اللسان: فرسخ).

(٢) المرحلة: واحدة المراحل، يقال: بيني وبين كذا مرحلة أو مرحلتان. (اللسان: رحل).

(٣) البريد: فرسخان، وقيل: ما بين كل منزلين بريد. (اللسان: بريد).

الكلب. فتنصب هذه المصادر انتصابَ ظروف المكان؛ وتقدير الكلام: زيد متي مكان مناط الثريا، ومكان مقعد القابلة، ومكان مزجر الكلب.

١٧٠ - **وَمِنْ أَهْلِهَا ثَلَاثَةٌ وَفِيهِ إِثْرُهُ وَحُجْرَتُهُ وَعَيْنُهُ**

اعلم أن في الأسماء إذا ما أضيف إلى شيء، صار من جنسه، والتحق بنوعه؛ فمن ذلك: «قبل» و«بعد» إن أضيفا إلى ظرف زمان، صارا من جنسه، وانتصبا انتصابَ ظرف الزمان، وإن أضيفا إلى ظرف مكان؛ صارا من جنسه، وانتصبا انتصابَ ظرف المكان؛ وكذلك أسماء العدد، وكل، وبعض، ونصف، وثلاث، وما أشبه ذلك من الأجزاء، وكذلك لفظة «بين». فإذا قلت: أخرج قبل يوم السبت، وأقدم بعد أسبوع، وصممت خمسة أيام، وأقمت عنده كل النهار، وسامرته بعض الليل، ورحت بين جمادى وشعبان، انتصب «قبل وبعد وكل وبعض وبين» انتصابَ ظرف الزمان، لإضافتها إليه، وحصولها كالجزم منه. ومنه قوله تعالى: **لَيْسَ بِهِمْ نَبَأٌ سَكَنَ إِلَّا خَمْسٌ عَشْرَةٌ** (المكوت: ١٤)؛ وكذلك قوله تعالى: **لَتَنْزِيلُ أُنْجَاكُمَا عَلَى يَدَيْ رَبِّهَا** (إبراهيم: ٢٥). وإذا قلت: داري قبل المسجد، وبعد الحمام، وسرت بعض فرسخ، فقطعت عشرين مرحلة، وصليت بين السارين؛ انتصب «قبل وبعد وعشرين وبعض وبين» انتصابَ ظرف المكان.

١٧١ - **وَعِنْدَ فِيهَا النَّصَبُ يَنْتَهِي لِكُلِّهَا مِنْ فَقْدِ تَجَرُّ**

قد ذكرنا أن «عند» من ظروف المكان، إلا أنها خاصة، لا يدخلها الرفع بحال؛ وأما الجر، فلا يجزها من حروف الجر سوى «من» وحدها؛ كما قال تعالى: **وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ عَرِّي** (النساء: ٨٢)، فأما قول العامة: ذهب إلى عنده؛ فهو من لحنهم الفاحش، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، فاعلم ذلك وقس عليه.

١٧٢ - **وَأَيْسَرُ مَدْرَسَتِ «فِي» لَا تَنْتَهِي بِحَذْفِ وَقَدْ يَوْمَ الْحَمِيرِ بِنَزْ**

قد مضى شرح هذا فيما تقدم، ويثنا أنه لا ينتصب من الظرفين إلا ما كانت «في» مقدرة معه؛ وإن لم يلفظ بها. واعلم أن الناصب للظرف، هو الفعل الموجود معه. فإن وجدته منصوباً في كلام - لا فعل فيه - كقولك: الرحيل اليوم، وزيد خلفك، ففي الكلام فعل محذوف هو الناصب للظرف؛ وتقديره: المسير استقر اليوم، وزيد استقر خلفك؛ وعند بعضهم: أن المحذوف هو اسم الفاعل؛ وتقدير الكلام: المسير مستقر اليوم، وزيد مستقر خلفك.

باب الاستثناء

١٧٣ - وكلّ ما استثنى من موجب ثمّ كلفه علة فليُنصب

١٧٤ - نقول جاء القوم إلا سعداً. وقامت النساء إلا زيدا

معنى الاستثناء: إخراج الشيء ممّا دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره. فالاسم المستثنى - أبداً - ضدّ المستثنى منه. وللاستثناء عدّة أدوات، إلا أنّ حرفه المستثلي عليه «إلا». ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق بـ«إلا» من قسمين؛ أحدهما: أن يكون منقطعاً، والثاني: أن يكون تامّاً. فإن كان منقطعاً مرتبطاً بما بعد «إلا» لم تعمل «إلا» شيئاً في الإعراب؛ بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر. وذلك كقولك: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا بزيدا. فـ«إلا» ههنا أفادت إثبات القيام لزيد وإيقاع الضرب به، وحصول المرور به، من غير أن أحدث إعراباً؛ ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا سَأَلَ إِلَّا تَتَجَبَّرُونَ﴾ (الشعراء: ٩٩)، وكان قولك: ما قام إلا زيد، بمنزلة قولك: قام زيد، إلا أنّ بينهما فرقاً لطيفاً، وهو أنّك إذا قلت: قام زيد فقد أثبت له القيام وأبهمت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلا زيد، فقد أثبت له القيام، ونفيت عن غيره، ويسمّى هذا القسم الفعل المفرّغ لما بعده. وأمّا إذا كان ما قبل «إلا» كلاماً تامّاً، فلا يخلو من قسمين؛ أحدهما: أن يكون موجباً، والثاني: بأن يكون غير موجب، وسيأتي شرحه. فإن كان موجباً؛ كقولك: جاء القوم إلا سعداً، نصبت ما بعد «إلا»، وكان الناصب له الفعل الذي هو جاء. لكنّ نصبه بواسطة «إلا» كما نصب الفعل المفعول معه بواسطة «الواو». وعند بعضهم أنّ «إلا» هي الناصبة، وأنّ تقدير الكلام: جاء القوم، أسّنتي زيدا؛ أو لا أعني زيدا، والأوّل أصحّ. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١٧٥ - وإنّ ينحط فيما سوى الإيجاب فأنّ له البدل في الإعراب

١٧٦ - نقول ما المفعول إلا فكذا. ومن محلّ لأمر إلا فحرّة

إذا أتى الاستثناء من غير موجب، وهو أن يكون الكلام نفيّاً أو استفهاماً أو نهياً فالأجود أن تُعرّب ما بعد «إلا» بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيدا، وما ضربت أحدٌ إلا زيدا، وما مررت بأحدٍ إلا زيدا، فتمرّب «زيداً» في المواطن الثلاثة بإعراب «أحد» على سبيل البدل. ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل، فتقول: ما قام أحدٌ إلا زيدا، وما ضربت أحدٌ إلا زيدا، وما مررت بأحدٍ إلا زيدا، وعلى اللّغتين قرىء قوله تعالى: ﴿فَمَا فَعَلُوا إِلَّا قَبِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٦٦)، برفع قليل ونصب؛ وإن كان أكثر القرّاء على رفعه، والله أعلم.

١٧٧ - **وَمِنْ ثَمَرَاتِ لَابِ إِلاَّ لَلَّهَ فَلَظْفُهُ وَإِزْفُجُ مَا جَرَى مَخْبَرُهُ**

هذه المسألة، من قبيل الاستثناء الوارد بعد التثني، إلا أن أداة التثني فيها «لا» التي إذا نفت الجنس، بُني معها على الفتح؛ كقولك: لا رجل في الدار، أي: لا أحد من جنس الرجال، لا أنك تريد واحداً من الرجال، ولا مع الاسم بعدها في موضع المبتدأ المرفوع، فلهذا رفع اسم الله - تعالى - الواقع بعد «إلا» على سبيل البدل من المبتدأ. وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء؛ ومثله: لا إله إلا الله، ولا جواد إلا حاتم، ولا قوت إلا الحنطة، ونظائر ذلك. فقس عليه.

١٧٨ - **وَأَنْصَبَ إِذَا مَا قَدَّمَ الْمُسْتَنَى تَقُولُ هَلْ إِلاَّ الْعَرَفُ مَفْنَى**

إذا قدّمت الاسم المستثنى على المستثنى منه، نصبت في الإثبات والتثني جميعاً؛ كما قال الكُمَيْتُ^(١): **[العريل]**

وَمَا لِي إِلاَّ آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلاَّ مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبٌ^(٢)

١٧٩ - **وَمِنْ تَكْنِ مَسْتَنْبِ بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَالْجِبَابُ أَبَدَا**

١٨٠ - **تَقُولُ جَاؤُوا مَا عَدَا أَحْمَدَا وَمَا خَلَا عُمَرَا وَلَيْسَ أَحْمَدَا**

قد ذكرنا أن للاستثناء عدّة أدوات، وأن حرفه المستولي عليه هو «إلا»، وشرحنا حكم عملها في مواطنها، وبقي الكلام في غيرها من أدوات الاستثناء؛ فمن ذلك «عدا» التي يُسْتَنَى بها، إذا كانت بمعنى جاوز؛ كقولك: جاء القوم عدا زيداً، فتنصب زيداً؛ وتقديره: جاوز بعضهم زيداً. وقد تنصب أيضاً مع دخول «ما» المصدرية عليها؛ كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً. ومن أدوات الاستثناء أيضاً «ما خلا» فتنصب ما بعدها لا غير؛ كما قال لبيد^(٣): **[العريل]**

(١) الكُمَيْت بن زيد بن خنيس الأسدي، أبو المستهل، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة. كان عالماً بأدب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة في علمه. أشهر شعره (الهاشميات) وهي قصائد في مدح الهاشميين (ت ١٢٦هـ). ترجمته في الأغاني ١٥/١٠٨، والشعر والشعراء ٥٦٢ - ٥٦٦. والبيت في شرح هاشميات الكُمَيْت ص ٥٠، والإنصاف ص ٢٧٥، وخزانة الأدب ٣١٤/٤، (واللسان: شعب)، وشرح أبيات سيبويه: ١٣٥/٢، وشرح التصريح ٥٤٩/١ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) جاء في شرح التصريح: «والأصل: ما لي شيعاً إلا آل أحمد، وما لي مشعب إلا مشعب الحق، فلما قدّم المستثنى على المستثنى منه وحب نصبه. وأراد بأحمد النبي ﷺ. وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه غير النصب، وهو الإنباع في المبسوط بالتثني، فنقول: ما قام إلا زيداً أحد».

(٣) لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل نجد. أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ، ويعدّ من الصحابة ومن المؤلّفة قلوبهم. (ت ٤١هـ)، ترجمته في الشعر والشعراء ٢٣١ - ٢٤٣، وجمهرة أشعار العرب ٣٠ و٦٣.

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّئِمَةَ بِاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لِمَا خَالَاهُ زَائِلٌ
فإن حذفت منها «ما» المصدرية، فلاختيار أن يُجَرَّ بها الاسم المستثنى؛ كما يُجَرُّ
بـ«حاشا»، وقد جُوزَ النصب بهما، فقيل: جاء القوم خلا زيدا، وحاشا عمراً، وإن كان النصب
بـ«خلا» أكثر، والجَرُّ بـ«حاشا» أشهر.

وأما «ليس» فتنصب المستثنى انتصاب خبر «ليس»، فإذا قلت جاء القوم ليس زيدا، نصبت
زيداً انتصاب خبرها، وجعلت اسماً مضمراً فيها، وكان تحقيق الكلام، ليس بعضهم زيدا.

١٨١ - وعَبَّرَ بِأَن حُذِلَتْ بِهَا مُنْتَفِئَةٌ خَزَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ لِمَنْتَوَلِيَةٍ

١٨٢ - وَإِذَا هِيَ بِنَحْوِهَا فِي إِعْرَابِهَا مِثْلُ اسْمِهَا لِأَنَّ حِينَ يُنْتَفِئُ بِهَا

اعلم أن «غير» من الأسماء الملازمة للإضافة، وتأتي على ثلاثة معانٍ:

أحدها: أن تأتي وصفاً للثكرة، فتعرب إعراب ما قبلها؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ بِهِ جُزْءَ

اللَّهُ﴾ (الطور: ٤٣).

والثاني: أن تأتي بدلاً، فتعرب إعراب ما قبلها، وعلى هذا حُمِلَتْ في قوله تعالى: ﴿عَبَّرَ

الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٧).

وأما انجرت على البدل من الذين، لا على الصفة؛ لأن «الذين» معرفة و«غير» لا تتعرف

بالإضافة، والمعرفة لا توصف بثكرة، وقد يقع البدل من المعرفة والثكرة.

والثالث: أن تأتي استثناء فتجَرُّ الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كلِّ حال، وتعرب هي

كإعراب الاسم الواقع بعد «لأ» فنقول: جاء القوم غير زيد، فتنصب «غير» على الاستثناء، كما

تنصب زيدا، لو قلت: جاء القوم لأ زيدا. ونقول: ما جاءني أحدٌ غيرُ زيد، فيرتفع «غير» على

البدل ولك نصبه على أصل الاستثناء؛ كما نقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيد، وإلا زيدا؛ ونقول:

ما مررت بأحدٍ غير زيد، فتجَرُّ «غير» على البدل كما ينجرُّ «زيداً» في قولك: ما مررت بأحدٍ إلا

زيد، ولك نصب «غير» - ههنا - على أصل الاستثناء، كما تنصب زيدا ونقول: ما جاءني غير زيد

أحد؛ فتنصب «غير» على الاستثناء المقدم، كما تنصب زيدا لو قلت: ما جاءني إلا زيدا أحد،

وعلى ذلك فقس. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

= والبيت في ديوانه ص ٢٥٦، وخزانة الأدب ٢/٢٥٥، والدرر ١/٧١، وشرح التصريح ١/٥٦٥، وشرح

شواهد المغني ١/١٥٠ (واللسان: رجز).

باب «لا» النافية للجنس

١٨٣ - وأنصت - «لا» هي النفي قبل كونه **عقوله** - لا شك فيما ذكره اعلم أن «لا» تأتي في الكلام على ثلاثة معانٍ: تكون نافية، وزائدة، وبافية. فإذا جاءت نافية، اختصت بالدُّخول على الفعل المضارع، وجزمته؛ كقوله تعالى: **﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾** (التوبة: ١٠). وقد تقع بمعنى الدعاء؛ كقولهم: لا يُفَضِّضِ اللَّهُ فَانَك^(١)، ولا يَشْلُلْ عُشْرُكَ^(٢)، فإذا جاءت زائدة، فقد تأتي تارة لتأكيد النفي؛ كقولك: ما زيد قائماً، ولا عمرو قاعدًا؛ وقد تأتي للفصاحة والتوسع في الكلام؛ كما قال الله تعالى: **﴿مَنْ مَعَهُ لَنْ تَصُدَّقَ حَقُّهُ﴾** (ص: ١٧٥)، وأما **﴿لَنْ نَعْدَ إِلَّا نَعِدَ﴾** (الأنعام: ١٢)، فهنا - زائدة بدليل قوله تعالى في السورة الأخرى.

وإذا جاءت للنفي، فقد تأتي نافية عاطفة؛ كقولك: جاءني زيدٌ لا عمرو، فإن قلت: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو؛ فالواو - ههنا - هي العاطفة، و«لا» زائدة لتأكيد النفي. وقد تأتي معترضة بين العامل والمعمول؛ كقولك: ضربته بلا ذنب، وبين المبتدأ والخبر؛ كقولك: زيد لا صديقٌ ولا عدوٌّ، وبين الحال وصاحب الحال؛ كقولك: قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً. وقد تأتي نافية مبتدأة؛ فتقسم ستة أقسام:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي، ولا تغيره عن صيغته؛ كقوله تعالى: **﴿لَا سَفَكٌ وَلَا سَلٌ﴾** (البقرة: ٣١)، إلا أنها تحوِّله إلى معنى المستقبل؛ إذ تقدير الكلام: فلم يَصْدُقْ ولم يُضَلْ.

والثاني: أن تدخل على الفعل المضارع؛ فلا تحدث عملاً فيه، بل يرتفع على حكم وضعه؛ كما قال تعالى: **﴿لَا تَأْمُرُوا بِسَاءٍ وَلَا نَوْءٍ﴾** (البقرة: ٢٥٥).

والثالث: أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد، فلا تؤثر فيه؛ بل يكون مرفوعاً على الابتداء، كقولك: لا زيدٌ منطلقٌ.

والرابع: أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه، كقولك: لا صاحبٌ مالٍ يسعفُ، ولا ذا علمٍ يؤخذُ عنه.

(١) انفض الشيء: انكسر، وفي الدعاء: لا يُفَضِّضِ اللَّهُ فَانَك، أي لا يكسر أسنانك، والغم هنا الأسنان. والإنفشاء: سقوط الأسنان من أعلى وأسفل (اللسان: قضض).

(٢) يقال في الدعاء: لا تَشْلُلْ يَدَكَ ولا تَحْلُلْ، ويقال لمن أحاد الرمي أو الطعن: لا شلَّ عُشْرُكَ أي أصابعك (اللسان: شلل).

والخامس: أن تدخل على الاسم المطوّل فتنصبه وتنونه؛ كقولك: لا حسناً وجهه بالبلد، ولا منفقاً ماله في الخير يعرف.

والسادس: أن تدخل على الاسم النكرة المفرد، فتنصبه بغير تنوين؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ كَذِبًا لَّكَ إِذَا قِيلَ لِلنَّاسِ أَنْ تُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وعند بعض النحويين، أن فتحته فتحة بناء، لا فتحة نصب؛ وعند بعضهم أنه منصوب غير متوّن، وعلى كلا القولين لا بُدّ للاسم بعد «لا» من خبر. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ لِّشَيْءٍ غُرْبًا﴾ خبر لا إكراه. فمن يقول: إن «لا» هي العاملة في الاسم الذي بعدها تشبيهاً بـ«ليس» واقتضى الاسم الخبر، ومن يقول: إن الاسم الذي بعدها مبنيّ معها على الفتح، ينزلها مع الاسم منزلة المبتدأ. وقد يحذف الخبر اتساعاً في الكلام؛ كقولهم للخائف: لا بأس، وكذلك قول المتهجد: «لا إله إلا الله؛ إن الخير محذوف؛ وتقديره: لا إله لنا إلا الله. وارتفع اسم الله تعالى كارتفاع الاسم المستثنى به بعد التقي المرفوع.

١٨٤ - وإن بدا بينهما مفترق فارتفع وقيل لا لأبيك منقطع
من شرط انتصاب الاسم النكرة الواقع بعد «لا» أن يكون ملاصقاً لها، وبهذا استدلّ من قال: إنه مبنيّ معها على الفتح، فتمى فصل بينهما فاصل، ارتفع على الابتداء؛ كما قال تعالى: ﴿لَا يَبْأُتِيكَ﴾ [الصافات: ٤٧].

وإذا وصفت الاسم النكرة المفرد؛ جاز في الصفة ثلاثة أوجه:

أحدها: نصبها وتنوينها.

والثاني: رفعها وتنوينها.

والثالث: نصبها من غير تنوين، تقول: لا رجلٌ ظريفٌ في الدار، ولا رجلٌ ظريفٌ في الدار، ولا رجلٌ ظريفٌ في الدار، وإن عطفت على الاسم النكرة الملاصق له «لا» جاز نصب المعطوف ورفع مع تنوينه في كلا الوجهين؛ كما قال الشاعر: (الحج)
قُلْ أَبْ وَإِنَّمَا مِثْلُ مَرْوَانَ وَإِنِّي إِذَا هُوَ بِالسَّجْدِ ارْتَدَى وَتَأَوَّزَا
يُروى ينصب ابن ورفع مع إدخال التثنية عليه.

(١) البيت لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخلص الشواهد ص ٤١٣، وخزانة الأدب ٦٧/٤، وشرح التصريح ٢٤٣/١، وله أول الفرزدق في الدرر ١٧٢/٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢/٢، وجواهر الأدب ٢٤١، والكتاب ٢٨٥/٢، الشاهد فيه قوله: «فلا أب وابنًا، حبط عطف على اسم «لا» التافية للجنس ولم يكثرها، وجاء بالمعطوف منصوباً، لأنه عطفه على محلّ اسم «لا»، وهو مبنيّ على الفتح في محلّ نصب».

١٨٥- وألغى إذ شئت نطياً ونصب أو غير الإعراب فيه نصب
 ١٨٦- نفوس لا تنفع ولا حلال فيه ولا عسل ولا حلال
 ١٨٧- (أولم يرفع في الثاني رفع الأول مدحه والمعكس كذلك فافعل)^(١)
 ١٨٨- (ولا تنال بالعلتها جميعاً ولا تلحق ذلاً ولا تفرحها
 إذا كررت المنفئ به «لا»؛ كقولك لا حول ولا قوة إلا بالله، جاز لك في إعرابه خمسة
 أوجه:

أحدها: أن تنصبها جميعاً بلا تنوين؛ كما قرئ: «لا تنفع به ولا حلاً» [إبراهيم، ٣١].
 الثاني: أن تنصب الأول بغير تنوين، وتنصب الثاني بتنوين؛ كما قال الشاعر: (الريح
 لا تنصب اليموم ولا خلعة اثناع الحزق على الرقيق)^(٢)
 الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين، وترفع الثاني بتنوين؛ كما قال الشاعر: (الحس
 هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لبي إن تسان ذلك ولا أب)^(٣)
 فأعربه الشاعر على هذا الوجه، وإنما لم ينون الأب؛ لأجل القافية.
 والوجه الرابع: أن ترفعها جميعاً بتنوين؛ كقول الشاعر: (لما
 وما هجرتك حتى قلت مغلبة لا ناقة لي في هذا ولا جمل)^(٤)
 والوجه الخامس: أن ترفع الأول؛ وتنونه، وتنصب الثاني بغير تنوين؛ كما قال الشاعر في
 صفة الجنة وأهلها: [الوافر]

(١) هذا البيت استعملناه من «ملحة الإعراب».

(٢) البيت لأنس بن العباس بن مرداس في تخلص الشواهد ٤٠٥، والدور ٦/١٧٥، وشرح التصريح ١/٢٤١، والكتاب ٢/٢٨٥، (واللسان: قمر، عتق)، وله أو لسلامان بن قضاة في شرح أبيات سيويه ١/٥٨٣.

(٣) البيت لرجل من مذبح في الكتاب ٢/٢٩٢، ولضمرة بن جابر في خزنة الأدب ٣٨/٢، وهو لرجل من مذبح أو لهمام بن مزة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩. والضغار: الذل والهوان.

(٤) البيت للراعي النميري في ديوانه ١٩٨، وتخلص الشواهد ص ٤٠٥، وشرح التصريح ١/٢٤١، وشرح المفصل ٢/١١١، والكتاب ٢/٢٩٥، (واللسان: لقا).

والراعي النميري هو: عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، أو جندل، شاعر من فحول المحدثين وهو من أصحاب الملحقات (ت ٩٠هـ). ترجمته في الأغاني ١٦٨/٢٠، والشعر والشعراء ١٥٦.

فَلَا تَلْعَوْ وَلَا تَأْيِسْمْ فِيهَا وَمَا فَاغَرُوا بِهِلَهُمْ مُقِيمٌ^(١)

باب التَّعْجُبِ

١٨٩- وتَنَصَّبُ الأَسْمَاءُ فِي التَّعْجُبِ نَصْبُ الْمَدْعِيِّ وَلَا تَنْتَفِعُ

١٩٠- تُقُولُ مَا أَحْسَنَ إِنْشَاءً إِذَا حَسَنَ وَمَا أَحْسَنَ صِيغَةً حِينَ سَمِعَ

التَّعْجُبُ: أَحَدُ مَعَانِي الْكَلَامِ، وَلَهُ لَفْظَانِ:

أحدهما: مَا أَفْعَلُهُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَشَدُّهُمْ عَلَى الْآلِ﴾ (الفرقة: ١٧٥).

والثاني: أَفْعَلُ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْزَنُ بِهِ وَتُحْزَنُ﴾ (الكهف: ٢٦). فإذا قلت: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَمَا، هُنَا: اسْمٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ. و«أَحْسَنَ» فِعْلٌ مَاضٍ، كَانَ أَصْلُهُ حَسُنَ الَّذِي هُوَ فِعْلٌ لَازِمٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ؛ فَادْخَلْتَ عَلَيْهِ هَمْزَةَ النَّقْلِ حَتَّى صَارَ مُتَعَدِّيًا، وَنَصَبَ «زَيْدًا» نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَلَفْظُهُ «أَحْسَنَ» فِي التَّعْجُبِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، مِمَّا هُوَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، يَكُونُ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوتِ، وَالْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ؛ تَقُولُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَمَا أَحْسَنَ هَذَا، وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ! وَمَا أَحْسَنَ الْهِنْدَيْنِ، وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ! وَمَا أَحْسَنَ الْهِنْدَاتِ! وَكَذَلِكَ، تَقُولُ: أَحْسِنُ بَزِيدًا وَأَحْسِنُ بِالزَّيْدَيْنِ! وَأَحْسِنُ بَهِنْدًا وَأَحْسِنُ بِالْهِنْدَيْنِ! وَأَحْسِنُ بِالْهِنْدَاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٩١- وَنُ تَعْجَبُكَ مِنَ الْأَلْوَانِ أَوْ عِلْمِكَ لَخَدَّتْ فِي الْأَسْمَاءِ

١٩٢- ثَانِي لَهْ مِنْهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ ثَمَ ثَلَاثُ الْأَلْوَانِ وَالْأَحَدُ ثَلَاثُ

١٩٣- تُقُولُ مَا أَفْعَلُ بِسَمْعِ لَفْظٍ! وَمَا أَفْعَلُ بِصِيغَةِ ثَلَاثَةٍ!

قد ذكرنا أَنَّ فِعْلَ التَّعْجُبِ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ؛ إمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ «فَعَّلَ»، مِثْلُ: حَسُنَ، وَظَرَفُ؛ أَوْ عَلَى وَزْنِ «فَعِلَ» مِثْلُ: سَمِعَ وَعَلِمَ؛ أَوْ عَلَى وَزْنِ «فَعَلَّ» مِثْلُ: ضَرَبَ وَقَتَلَ. وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الَّتِي تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِثْلُ: دَحْرَجَ وَانْطَلَقَ، فَلَا يَصَاحُ مِنْهَا فِعْلُ التَّعْجُبِ؛ وَكَذَلِكَ لَا يَصَاحُ فِعْلُ التَّعْجُبِ مِنَ الْأَلْوَانِ؛ كَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ بَنَاتِهَا، أَنَّ

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٠٦، والدرر ١٧٨/٦، (واللسان

أثم)، وشرح التصريح ٢٤١/١. وأمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الشقفي. شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف. كان مقلداً على الكتب القديمة يلبس المسوح متعدياً شعره من الطبقة الأولى، وعلماء اللغة لا يحتاجون به لورود ألفاظ فيه لا تعرفها العرب. وهو أول من جعل في أول الكتب: باسمك اللهم، فكتبتها قریش (ت ٥٥هـ) ترجمته في تهذيب ابن عساکر ١١٥/٣، والشعر والشعراء ١٧٦.

يكون على «أفعل»؛ نحو: أبيض، وأصفر، وأسود. أو على «أفعل»؛ نحو: أحمر، وأصفر. وحكم العيوب الظاهرة في البدن كحكمها إذا كثر أفعالها، وجاءت زائدة على الثلاثي؛ نحو: أعور. واحول، وكذلك، لم يجز أن يقال: ما أبيض الثوب! ولا أن يقال: ما أعور زيد! فإن أردت التّعجب من شيء من ذلك، بنيت فعل التّعجب من فعل ثلاثي، يطابق المعنى الذي تقصده من الكثرة، أو القلة، أو الحسن، أو القبح، ثم أتيت بالاسم التّعجب منه، فنقول: ما أحسن انطلاقاً زيداً! وما أسرع استخراج بكر! وما أنقى بياض العاج! وما أشد سواد القار! وما أقيح خول بشر! وما أوحش غور خالد! «وأفعل» الذي للتفضيل، يدخل حيث يدخل فعل التّعجب، ويمتنع حيث يمتنع، فنقول: زيد أحسن من عمرو، كما نقول: ما أحسن زيداً! ويمتنع أن نقول: عمرو أعور من زيد، كما يمتنع أن نقول: ما أعور عمرأ، وهكذا يمتنع أن نقول: هذا الثوب أبيض من ثوب زيد، كما لا يقال: ما أبيض ثوب زيد.

فإن أردت التفضيل بينهما؛ قلت: ثوب زيد أحسن سواداً من ثوب عمرو. وهذا الثوب أنقى بياضاً من بياض ثوبك، كما نقول: ما أوحش عور زيد! وما أنقى بياض الثوب، وقد يأتي في مسائل التّعجب ما يصح إذا حِيلَ على وجه، ويمتنع إذا حِيلَ على وجه آخر؛ كقولك: ما أسود زيداً! وما أبيض الدجاجة! وما أحمر الفرس! وما أصفر العبد! فتصح هذه المسائل إذا أردت بها التّعجب من سواد زيد، ومن كثرة بياض الدجاجة، ومن حمر الفرس، والحمرة أن ينبشم من كثرة الأكل، وأردت بقولك: ما أصفر العبد! التّعجب من صغيره. وتمتنع هذه المسائل؛ إذا أردت التّعجب من الألوان التي هي: السواد، والصفرة، والحمرة، فإن أردت التّعجب مثلاً مضي؛ من حسن زيد، أدخلت «كان» على فعل التّعجب؛ فقلت: ما كان أحسن زيداً! فإن أحررت لفظة «كان» عن فعل التّعجب، وجب أن تلفظ بـ«ما» قبلها؛ فنقول: ما أحسن ما كان زيداً! وإن أردت الاستفهام عن حسن زيد؛ قلت: ما أحسن زيد؟ فتضم النون من «أحسن» وتجر «زيداً» بالإضافة، وتكون «ما» ههنا اسم استفهام؛ وتقدير الكلام: أي شيء من زيد أحسن؟ أخلفه أم خلفه، أم لفظه، أم ثوبه؟ ويظرد ذلك في جميع الفاظ «أفعل» إلا في قولك: (ما أعلم زيداً)؛ فإنه يمتنع الاستفهام فيه؛ لأن العلم لا يتجزأ؛ فلا يكون بعض زيد أعلم من بعض، كما يتجزأ الحسن فيكون بعضه أحسن من بعض.

فإن رددت الفعل إلى نفسك، قلت في الاستفهام: ما أحسنني؟ وفي التّعجب: ما أحسنني! وعلى هذا فقس.

باب الإغراء

١٩٤ - والنَّصْبُ فِي الْإِغْرَاءِ حَيْثُ مُنْتَهَى وَهُوَ بِمَعْنَى مُضْمَرٍ فَهِيَ وَنَسَبَ

١٩٥ - نَقُولُ لِلْمَنْصُوبِ حَلًّا لِأَنَّ دُونَكَ بَشْرًا وَعَلَيْكَ عَمْرٌ

الإغراء: التَّحْذِيرُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يُخْشَى فَوَاتُهُ وَالْفَاظَةُ: «عَلَيْكَ، وَدُونَكَ، وَعِنْدَكَ، فَإِذَا قُلْتَ: عَلَيْكَ زَيْدًا، نَصَبْتَهُ عَلَى الْإِغْرَاءِ؛ وَمَعْنَاهُ: خَذَ زَيْدًا، فَقَدْ عَلَكَ. وَإِذَا قُلْتَ: عِنْدَكَ عَمْرًا؛ فَالْمَعْنَى: خَذَهُ مِنْ حَضْرَتِكَ. وَإِذَا قُلْتَ: دُونَكَ بَشْرًا؛ فَمَعْنَاهُ: خَذَهُ مِنْ قَرِيبٍ، وَفِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَبِيدُ الْمَسْكُونَةِ﴾ [المائدة: ١٠٥]. وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ بِالْإِغْرَاءِ عَلَى لَفْظِهِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَانَتْ أُمَّةٌ نَبِيًّا﴾ [النساء: ٢٤]؛ فَإِنَّهُ مِمَّا انْتَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي حُذِفَ فِعْلُهُ؛ وَمِثْلُهُ: ﴿مُسْتَعْتَبٌ لَدُنْكَ لَمَّا كَانَ فِيهِ﴾ [النمل: ٨٨]. وَالْغَالِبُ أَنَّ تَنْتَعَمِلَ هَذِهِ الْأَفَاظُ الثَّلَاثَةُ فِي ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ؛ غَيْرَ أَنَّ «عَلَى» تَخْتَصُّ بِشَيْئَيْنِ:

أحدهما: إِدْخَالُهَا عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ.

والثَّانِي: إِحْصَاءُ الْبَاءِ مَنْصُوبِهَا؛ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالْصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»^(٢).

باب التَّحْذِيرِ

١٩٦ - وَنَصَبْتُ لِاسْمِ نَكْرُوزَةٍ عَنْ عَوْنِ الْفِعْلِ لَمَّا لَا نَفْطِيرَ

١٩٧ - بِمَنْعِلٍ مَقْدَرِ الْحَاضِرِ «أَوَّاهُ» نَبَتْهُ لَلَّهِ مَعْدَنُ لَلَّهِ

اعلم أَنَّ الْفِعْلَ، قَدْ يَعْمَلُ مُحْذُوفًا، إِذَا دَلَّتِ الْحَالُ عَلَيْهِ؛ مِثْلُ: أَنْ يَسْمَعَ تَكْبِيرًا عَشِيَّةَ اسْتِهْلَالِ الْهَلَالِ، فَيَقُولُ: «الْهَلَالُ وَاللَّهُ» بِرِيدِ شَاهِدُوا الْهَلَالَ، أَوْ يَرَى إِنْسَانًا قَدْ دَخَلَ أَجْمَعًا، فَيَقُولُ لَهُ: الْأَسَدُ؛ أَوْ: أَحْذَرِ الْأَسَدَ، أَوْ تَصَادَفَهُ وَاقِفًا فِي الطَّرِيقِ، فَيَقُولُ لَهُ: الطَّرِيقُ؛ أَوْ: خَلْ الطَّرِيقَ. وَيَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ النَّاصِبِ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ، فَإِنْ كُرِّرْتُ الْأِسْمَ، قَامَ تَكْرِيرُهُ مُقَامَ إِظْهَارِ الْفِعْلِ، وَلَمْ يَجْزِ إِظْهَارُهُ؛ كَقَوْلِكَ: الطَّرِيقُ، الْأَسَدُ الْأَسَدَ، وَكَقَوْلِكَ لِلْمَحْشُوثِ عَلَى السَّيْرِ: السَّرْعَةُ السَّرْعَةُ، وَالتَّجَاةُ التَّجَاةُ؛ وَمِنْ ذَلِكَ، قَوْلُ الْخَطِيبِ فِي خُطْبَتِهِ: «اللَّهُ اللَّهُ عِبَادَ اللَّهِ»، وَكَانَ الْأَصْلُ: اتَّقُوا اللَّهَ، فَأَقَامَ التَّكْرَارَ مُقَامَ إِظْهَارِ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ. وَمِمَّا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ قَوْلُهُمْ: إِيَّاكَ وَالْكَذِبَ وَالْغَيْبَةَ؛ فَتَنْصَبُ مَا بَعْدَ إِيَّاكَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ؛ تَقْدِيرُهُ: اتَّقِ الْكَذِبَ، وَأَحْذَرِ الْغَيْبَةَ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ هَذَا الْفِعْلِ.

(١) الْجَلُّ: الصَّدِيقُ. وَالْبَزُّ: الْمُحْسَنُ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (١٩٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي النَّكَاحِ ١، ٢، وَالنَّسَائِيُّ ٤/١٦٩.

ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: هَيْبًا مَرِيئًا، وَغَفْرَانِكَ اللَّهُمَّ، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْضَلْ﴾ [محمد: ٤] أَي: إِنَّمَا يَمُنُونَ مِنَّا، وَإِنَّمَا يَفَادُونَ فِدَاءً.

باب اِنْ وَاخْوَاتِهَا

١٩٨. **وَرْنَةُ نُسُوبِ الْأَسْمَاءِ** - بِهَذَا كَمَا تَزِينُهُ الْأَسْمَاءُ

١٩٩ - وفي رواية أخرى: **إِنَّهُ كَانَ قَسِيًّا** **وَقَدِيمًا**

٢٠٠. ثُمَّ كَالَأَنَّمْ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُضْحَى لَعَنَ

قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ أنَّ في جملة أقسام ما يدخل عليه قسمًا ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وهي «إِنَّ» بكسر الهمزة وتشديد النون، و«أَنَّ» المفتوحة الثقيلة؛ ومعناها: التوكيد، و«كَأَنَّ» ومعناها: التشبيه، و«لَكِنَّ» ومعناها: الاستدراك، و«لَيْتَ» ومعناها: التمني، و«لَعَلَّ» ومعناها: الترجي؛ وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية، في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلم بها، بنون وبياء، كما يتصل بالفعل؛ أُجْرِيتَ مجرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعلتيه إلا أنها تجري مجرى الفعل الذي تقدم مفعوله، وتأخر فاعله، وقد تقع «أَنَّ» المفتوحة الثقيلة مع ما بعدها مصدرًا، ألا ترى أنَّك إذا قلت: بلغني أنَّك خارج، كان بمثابة بلغني خروجك. والأصل في «لَعَلَّ» «عَلَّ»؛ فزيدت اللام الأولى، حتى صار الفرع مع الزيادة أكثر استتمالاً من الأصل. وكل ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، يجوز أن يكون خبراً «إِنَّ» وأخواتها، وإذا وقع ظرفاً، كان منصوباً؛ كقولك: إنَّ زيداً خلفك، وإنَّ الرَّجُلَ غداً.

٢٠١- وفي المكتبة: أنه لا خير في أناسي مع القول وبغد الحلف

٢٠٧. والآن نختار مفتوحات α المتضمنة لـ α_0 في \mathcal{A}

٢٠٣. ...مَنْ لَمْ يَرْحَمْهُ اللَّهُ ...

٢٠٤. ر. نيد. : ابن حنبل في الحديث. ر. م. : ابن ماجة في الحديث.

اعلم أنَّ لكلَّ نوعٍ من أنواع العوامل عاملاً يختصُّ بخصائصٍ دون نظائره، ويسمَّى «أمّ الباب». وأم هذه الحروف السَّنة «إنّ» بكسر الهمزة، وهي ثاني في خمسة مواطن:

أحدهما: في الابتداء؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ لَهُ وَيَتَّبِعْتَهُ يَصْنَوْنَ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ [الأحزاب ٥٦].

والثاني: بعد القول؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَنُؤْتِيَنَّكَ إِنْ شِئْنَا نِسَاءً﴾ [المائدة: ١١٥].

والثالث: بعد القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ﴾ ﴿إِلَّا الْإِنْسَانُ﴾ ﴿الَّذِي خَسِرَ﴾ ﴿الْعَصْرُ﴾: ١-٢.

والزَّايِع: أن تأتي صلة؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنشَأْنَا مِن نُّحُورِهِم مِّن مَّاءٍ مَّجَدِّدًا لَهُمْ سُلُوكَهُمْ﴾

[القصاص: ٧٦].

والخامس: أن يكون في خبرها اللام المفتوحة، وهذه اللام تختص بالدخول على معمولي «إن» وهي لام التأكيد؛ ولهذا لم يجوز أن تتعقب «إن» ولزم الفصل بينهما، لثلاث يتوالى حرفان مؤكِّدان، فإذا أدخلوا «إن» على المبتدأ؛ أدخلت اللام على الخبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّنَا عَنْهُمُ الْغَيْبَ﴾ [الرعد: ٤٦]. وإن أخر الاسم، وحل في محل الخبر، وفصل بينه وبين «إن» الجار والمجرور، أو الظرف، أدخلت اللام على الاسم، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ رَبِّكَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَائِرِينَ﴾ [آل عمران: ٤٤٩]. وإن فُصل بين اسم «إن» والخبر بجار ومجرور، أو بظرف؛ جاز إدخال اللام على الفاصل، وعلى الخبر، فتقول: إن زيداً لَيْكَ لوائق؛ ويجوز: إن زيداً بك لوائق؛ ويجوز: إن زيداً لَيْكَ وائِق. فإن تأخر الجار والمجرور عن الخبر؛ استأثر الخبر باللام، ولم يجوز إدخاله على الجار والمجرور، فتقوله: إن زيداً لوائق بك، ولا يجوز أن تقول: إن زيداً وائِق بك، ولا إن زيداً لوائق بك.

٢٠٥ - وَلَا تُفِيضُوا فِيهِ أَرْبَابَ خَيْرٍ مِّنْ أَرْبَابِ الْفُجُورِ وَالْفُجُورُ

٢٠٦ - كَقَوْلِهِمْ إِنَّا لَنَزِمِي مَا لَا وَإِنْ عَمِلْتُمْ عَمَلًا

اعلم أنه، لا يجوز تقديم اسم «إن» وأخواتها عليها، ولا تقديم خبرها على اسمها، إلا أن يكون الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مَا تَحِبُّونَ﴾ [يوسف: ٧٨] و﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مَا تَحِبُّونَ﴾ [الزمر: ١٢]، لأن الظرف والجار والمجرور، قد أتيخ فيهما حتى فُصل بهما بين فعل الثعجب ومنصوبه، فقالوا: ما أحسن اليوم زيداً! وما أحسن في الدار عمراً!

٢٠٧ - وَإِنْ تَرَوْهُ فَقَدْ هَدَى الْأَخْرَفَ فَالْزُقُوعُ وَالْطُّغْيَانُ أَحْبَبُ

٢٠٨ - وَالطُّغْيَانُ فِي لَيْثٍ لَعَلَّ أَهْلَهُ وَمَنْ لَعَلَّ مَا لَعَلَّ

إذا دخلت «ما» على «إن» وإخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة، فلا يتغير الحكم بعدها عما كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر؛ وجاز أن تجعلها كائنة، فنصير الأحرف الستة بمنزلة «هل» التي لا تتغير المبتدأ، أو الخبر. إلا أن الاختيار أن تنصب في «كائناً»، وليتما، ولعلماً، وترفع في «إنما» وأتماً - بكسر الهمزة وفتحها - وفي «لكنهما»؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مَا تَحِبُّونَ﴾ [الزمر: ١٢]. وإنما اختير الرفع في هذه الثلاثة؛ لأن معنى الابتداء لا يتغير فيها، ويتغير في الثلاثة الأولى، فيستحيل الكلام في «كائناً» إلى التشبيه، وفي «ليتماً» إلى تمنٍّ، وفي «لعلماً» إلى ترجٍّ، والفرق بين التمني والترجٍّ؛ أن التمني يكون فيما يقع، وفيما لا يقع؛ والترجٍّ لا يستعمل إلا فيما يقع؛ فلا يجوز أن يقال في: [الوافر]

الْأَلَيْتُ الشُّبَابُ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخِيرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ^١
لعلّ الشباب يعود. والله أعلم.

باب كان واخواتها

٢٠٩- وَعَكُسُ إِنْ يَا أَخِي فِي الْعَمَلِ كَالِ مَا لَمْ تَلَمْسْ لَمْ يَزَلْ
٢١٠- وَمَعْنَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَتَى وَهَلْ لَمْ يَزَلْ ثُمَّ أَصْبَحَ
٢١١- وَصَارَ لَمْ يَزَلْ مَا يَرْخِ وَمَا قَبِيضَ فَأَقْفَةُ بَيْنَ بِي الْمُتَضَخِّ
٢١٢- وَأَخْبَهَا مَا قَامَ فَاحْفَظْهَا وَاعْذُرْ هَدِيَّتُ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
٢١٣- تَعُودُ فَدَعَاكَ الْأَمِيرُ زَائِجًا وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِبًا
٢١٤- وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ قَبِيضًا فَأَعْلَمَ وَبَكَتْ زَيْنَدٌ سَاهِرًا لَمْ يَزَلْ

اعلم أن كان واخواتها، وهي ثلاثة عشر فعلاً مذكورة في نظم الملحّة، تدخل على المبتدأ وخبره، وترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، ويصير خبرها؛ كقولك: كان زيد راجئاً، وصار الظن خزاناً، وجميع هذه الأفعال تتصرف، ويعمل ما تصرف منها كعملها؛ كقولك: يكون، ويصير، ولن يزال، ولن يبرح، إلا «ليس» وما دام فإنهما لا يتصرفان، ولا يكونان إلا على لفظ الماضي.

وكل ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ، وقع خبراً له كان واخواتها؛ إلا أنه إن كان ظرفاً؛ كقولك: كان زيد خلفك، انتصب انتصاب الظرف، لا أنه خبر كان، وإن اجتمع في هذا الباب اسمان؛ معرفة ونكرة، جعلت المعرفة اسم كان، والتكثرة الخبر، فتقول: كان زيد واقفاً، ولا تقول: كان واقف زيداً، وإن اجتمع معك معرفتان؛ كنت مخبراً في إقامة أيهما شئت اسم كان، والأخرى الخبر، فلك أن تقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً، وكذلك الحكم إذا اجتمع معك معرفة «وأن» القائمة مع ما يليها من الفعل مقام المصدر؛ مثل قوله تعالى: **لَيْسَ لَكَ تَوْلَاؤُهُمْ** (البقرة: ١٧٧)، إذ تقدير الكلام: ليس البرّ توليتكم وجوهكم؛ وعلى هذا فريء برفع البرّ، على أنه اسمها، ونصبه على أن يكون خبرها.

(١) البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٢، وبلا نسبة في شرح قطر البدي ١٤٨، ومفني اللبيب ٢/ ٢٨٥. وأبو العتاهية هو إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني العنزّي، أبو إسحاق الشهير بأبي العتاهية، شاعر مكثّر، سريع الخاطر، كان ينظم المنة والمنة والخمسين بيتاً في اليوم (ت ٢١١هـ). ترجمته في الأغاني (طبعة دار الكتب) ١/ ٤، ووفيات الأعيان ٧١/ ١، وتاريخ بغداد ٦/ ٢٥٠.

٢١٥ - ومن ثم أن يحمل الأحباراً **مُتَقَدِّمِينَ مُتَأَخِّرِينَ** ما أحسن!

٢١٦ - مثله فذكر **نَحْنُ** و**أَخَوَاتُهَا** على اسمها فجاءت، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل؛

وأما تقديم خبر كان وأخواتها؛ فإنه يجوز إلا في الأفعال الخمسة المصدرة بـ «ما»
ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خَلْقٍ حَقٍّ حَسْبُكُمْ﴾ (الروم: ١٧).

وأما تقديم الخبر على كان وأخواتها؛ فإنه يجوز إلا في الأفعال الخمسة المصدرة بـ «ما»
وهي: «ما زال»، «ما دام»، «ما انفك»، «ما فنى»، «ما برح»، فيجوز أن تقول: قائماً كان زيد،
وصائماً أصبح عمرو، ولا يجوز أن تقول: قائماً ما برح زيد، ومنع قوم من تقديم خبر ليس
عليها، والأشهر جوازها.

٢١٧ - وإن قيل: يا قوم قد كان **نَحْنُ** **مُتَقَدِّمِينَ مُتَأَخِّرِينَ** ما كنت تحتاح إلى خبر!

٢١٨ - وهكذا **يَضَعُ قُلٌّ مِنْ لَيْسَ** **بِهَا** **إِذَا حَادَتْ وَمَعَهَا حَادَتْ**
اعلم أن «كان» تأتي على أربعة معان:

أحدها: أن تكون ناقصة؛ وهي التي تحتاح إلى خبر؛ كقولك: كان زيد قائماً، وتُسَمَّى
المفتقرة والزمانية.

والثاني: أن تكون تامة، وهي التي تأتي بمعنى: «حدث» أو «وجد»، ولا تحتاح إلى خبر؛
كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَائِلِينَ﴾ (البقرة: ٢٨٠) أي: وإن وجد ذو
عسرة.

والثالث: أن تأتي بمعنى «صار»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا﴾ (الواقعة: ٧).

والرابع: أن تأتي زائدة؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ لَكُمْ مِنْ فَتْنٍ فِي السَّاعَةِ﴾ (مريم: ٢٩)
فكان ههنا زائدة إذ تقدير الكلام: كيف تُكَلِّمُ من في المهد صبيّاً، وإلا فكل إنسان كان في المهد
صبيّاً. وانتصاب صبي في الآية على الحال، لا أنه خبر كان.

٢١٩ - ولما **تَحْتَطُّ نَفْسٌ فِي لَحْزٍ** **كَفَلْتُمُوهَا لِنَفْسٍ لَعْنَةٍ**

اعلم أن «ليس» فعل لا نظير له في الأفعال، إذ لا يوجد فعل ثلاثي ثانيه ياء سواها، وقد
خُصِّصَتْ بأن تزداد الباء في خبرها؛ كما قال تعالى: ﴿أَنْتَ بِرَبِّكَ﴾ (الأمراء: ١٧٢) فالجاء
والمجورور خبر ليس؛ وهما في موضع نصب.

(١) يا قوم: يا: حرف نداء، قوم: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف،
وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. وكان فعل تام بمعنى حدث وحصل.

(٢) انظر شرح التصريح ٢٤٩/١ (دار الكتب العلمية).

وقد تزايد هذه الباء - أيضاً - في خبر كان إذا دخل عليها «ما»؛ كقولك: ما كان زيد بخارج، وإذا عطفت على خبر «ليس» المجرور بالياء، جاز جرّ المعطوف تبعاً للفظ؛ وجاز نصبه عطفاً على الموضع. فلك أن تقول: ليس زيد بكتاب ولا شاعر، فتجرّ شاعراً عطفاً على لفظ «كتاب» وتنصب شاعراً عطفاً على موضع «كتاب».

قال الزّاجز: [الوافر]

مُفَاوِي قَدْ مَلَكْتَ بِنَا فَأَسْجَحْ قُلُسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدُ^{١١}

باب ما، النافية الحجازية

٢٢٠ - وما أتاني نفي نفي النافية في قول شكّل لبحر قاطبة^{١٢}

٢٢١ - بقولهم ما عزم فوفينا بقولهم ليس سمياً صادفاً

اعلم أن «ما» تكون اسماً في خمسة مواضع:

أحدها: أن تأتي بمعنى الذي؛ كقوله تعالى: ﴿مَا عَسَىٰ بِهِنَّ مِنْ أَفْكٍ﴾ [النحل: ٩٦].

والثاني: أن تأتي استفهاماً؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَن تَقُولُوا﴾ [يوسف: ٧١]، أي: أي شيء

تفقدون.

والثالث: أن تقع تعجباً؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَّا أَتَاهَا عَلَّارٌ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والرابع: أن تكون للشرط والجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَنْتَهُنَّ﴾ [البقرة:

١٩٧].

والخامس: أن تكون نكرة موصوفة؛ كقولك: مررت بما معجب لك؛ أي: بشيء معجب

لك.

وتكون حرفاً في أربعة مواضع:

أحدها: إذا جاءت نافية بمعنى «ليس»؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْتَهُنَّ لِأَنَّهُ﴾ [آل

عمران: ٧].

والثاني: أن تكون زائدة وتقع كثيراً بين الجار والمجرور؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَحِمْتَ بَيْنَ

أَقْدَمَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(١٠) البيت لعقبة أو لعقبة الأسدي في الإنصاف ١/ ٣٣٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ١/

١٣١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣١٣، وأمالى ابن الحاجب ص ١٦٠، والكتاب ٢/ ٢٩٢.

(٢) قاطبة: جميعهم.

والثالث: أن تأتي كافة، وهي التي تدخل على «رُبَّ» فتكفها عن طلب الاسم، وتقع بعدها الأفعال، كما قال تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَأْكُلُوا لَحْمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الحجر: ١٢]. وتدخل على «إِنَّ» وأخواتها؛ فتكفها عن نصب المبتدأ؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [الكهف: ١١٠].

والرابع: أن تكون مُسلَّطة؛ وهي التي تدخل على «حيث» و«إذا» فيجازي بهما لأجلها؛ ولولاها لم تكونا من أدوات الشرط والجزاء. وقد اختلفت في «ما» التي تكون مع الفعل الذي بعدها بتأويل المصدر، كقولهم: أعجبتني ما صنعت؛ ف قيل فيها: هي اسم، وقيل حرف، وللعرب في «ما» النافية لغتان: حجازية، وتميمية، فأما بنو تميم فإنهم يجعلونها بمنزلة «هل» التي لا تتغير إعراب المبتدأ والخبر، إذا دخلت عليه؛ فقالوا: ما زيد قائم؛ كما قالوا: هل زيد قائم. وأما أهل الحجاز، فأجروها مجرى «ليس» في شيتين، وأخرجوها عن حكمها، في ثلاثة أشياء. فأما الشيتان اللذان أجروها فيها مجرى «ليس»؛ فإنهم نصبوا بها الخبر، وأدخلوا على خبرها الباء، كما جاء في القرآن المنزل على لغة أهل الحجاز: ﴿وَرَهْمَ نَارٍ﴾ [يوسف: ٣١]. ﴿وَمِنْ أَسْمَكٍ سَعِيرٍ﴾ [مودة: ٨٣]. وأما الأشياء الثلاثة التي أخرجوها فيها عن حكم «ليس» فرفعوا بها الخبر، فهي إذا تقدَّم الخبر على الاسم؛ كقولك: ما قائم زيد، وإذا فصلت به إلا، بين الاسم والخبر كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَرَى إِلَّا وَحْدَةً نَسَجَ السَّمْعُ﴾ [الفرق: ٥٠]. وإذا وقعت «إِنَّ» المكسورة الهمزة المخففة الثون بعدها؛ كقول الشاعر: ﴿وَمَا إِنْ طَلُبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِسًا وَذُلَّةً آخِرِينَ﴾

وَمَا إِنْ طَلُبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِسًا وَذُلَّةً آخِرِينَ

باب النداء

٢٢٢ - وَنَادَى مِنْ بُرُجٍ مُبِينٍ: نَادَى: أَوْ هَمَزَهُ أَوْ لِي وَنَادَى شَيْئًا

النداء: أحد معاني الكلام، وهو يتألف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام، ما يتألف من حرف واسم سواء. والعلة فيه: أن حرف النداء، ناب عن الفعل، فتترأى منزلة الكلام المتألف من اسم وفعل.

(١) البيت لغزوة بن مسيك في الأزهية ص ٥١، والجنى الداني ص ٣٢٧، وخزانة الأدب ١١٢/٤، والدرر ١٠٠/٢، وشرح أبيات سبويه ١٠٦/٢، (واللسان طيب)؛ وللكميت في شرح المفصل ١٢٩/٨، وللكميت أو لغزوة في تحليل الشواهد ص ٢٧٨، وفروة بن مسيك (أو مسيكة) بن الحارث بن سلمة النبطي المرادي، أبو عمر: صحابي، من الولاة، له شعر. وفد على النبي ﷺ سنة تسع أو عشر وأسلم. قاتل أهل الردة بعد وفاة النبي ﷺ. (ت نحو ٣٠هـ). ترجمته في طبقات ابن سعد ٦٣/١، والإصابة تر ٦٩٨٣. والطب: العادة والديدن.

وحروف التَّنَاء خمسة: «يا، وأيا، وهيا، والهمزة، وأي». و«يا» أمُّ الباب، واختصت بأن نودي بها القريب والبعيد، واستعملت في الاستغاثة دون أخواتها، و«أيا، وهيا» وُضِعَتَا لمناداة البعيد، و«الهمزة» لمناداة القريب. و«أي» لمناداة المتوسط. فاعلم ذلك.

٢٢٣ - وَأَنْصَبَ وَنَوَى أَنْ نَادِيَكَ تَكْرُماً لِقَوْلِهِ يَا سَهْمًا دَعِ التَّكْرُماً

إذا ناديت الاسم التَّكْرُماً المبهم؛ وجب نصبه تشبيهاً له بالمفعول به، وذلك مثل أن ينادي الرَّجُلُ جماعة من الرِّكَبَانِ، فيقول: يا رَاكِباً قف لي، أو مَلَأْحاً من عِدَّةِ مَلَأَحِينَ، فيقول: يا مَلَأْحاً احملني؛ وهو لا يريد رَاكِباً بعينه ولا مَلَأْحاً دونَ غيره، فإن قصد مَلَأْحاً بعينه، دخل في حكم المعرفة، ووجب ضمُّ آخره في التَّنَاء، فتقول: يا مَلَأَح احملني؛ كما قال الأعشى:

(السيط)

قَالَتْ مُزْنِرَةٌ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَها وَنَبِيَّ عَلَيَّكَ وَنَبِيَّ مِثْلَكَ يَا زُجَلْ

لأنَّ هريرة أرادته بعينه حين نادته، وحكم الاسم المطوَّل كاسم التَّكْرُماً المبهم، فتقول: يا حسناً وجهه أَقْبَل، كما تقول: يا رَاكِباً هَلُمَّ.

٢٢٤ - وَنَافِلٌ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَةً فَلَا تُنَوِّنْهُ وَصَلْهُ آخِرَةً

٢٢٥ - لَقُرْنِ بِسَفْدِ الْإِسْمِ مِثْلَهُ بِأَيْهَا الْعَمِيدِ وَمِثْلَهُ بِأَيْهَا الْعَمِيدِ

إذا ناديت الاسم المفرد المعرفة، بنيت على الضَّمِّ؛ لأنَّه قام مقام الكنايات؛ لأنَّ قولك: يا زيد، بمنزلة قولك: أُنَادِيكَ، أو: يا أَنتَ، فلهذا، بني على الضَّمِّ كما بُنِيَ الكنايات، وهو على هذا التَّحْقِيقِ، في موضع نصب، فإن وصفته بصفة مضافة، نصبت الصِّفَةَ، كقولك: يا زيد ذا المال، وإن وصفته بصفة مفردة، أو عطفت عليه باسم معرف بالالف واللام؛ جاز لك في الصِّفَةِ، والعطف: الرُّفْعَ لاتباع اللَّفْظِ، والنَّصْبَ لاتباع المَوْضِعِ؛ وقد قُرِئَ: ﴿يَبْحَالُ أَفْ نَمَّةٌ وَنَعْبَرَةٌ﴾ (سا ١٠) برفع الظَّيْرِ ونصبه، وكذلك يقال: يا زَيْدُ الظَّرِيفِ، والظَّرِيفُ، بالزَّعْفِ والنَّصْبِ. فأما المَعْرِفُ بالالف واللام، فلا ينادي معه إلا اسم الله تعالى، والذي وآتِي؛ لملازمة الألف واللام في هذه الأسماء، حتَّى كأنَّها من نفس الكلمة. ولك، إذا ناديت اسم الله -

(١) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، وهو من شعراء الطُّفَّة الأولى من الجاهلية وأحد أصحاب المعلَّقات. وكان يغني بشعره فسني «صناحة العرب». (ت ٧٧) ترجمته في الأغاني (طبعة الدار ١٠٨/٩)، والشعر والشعراء ٧٩، وشعراء النصرانية ٣٥٧/١. والبيت في ديوانه ص ١٠٧، وخزانة الأدب ٣٩٤/٨، وشرح المفضل ١٢٩/١، ولسان العرب (ويل).

تعالى - وجهان؛ أن تقول: يا الله بوصل الهمزة، ويا الله بقطع الهمزة، ثم إن العرب، استغنت في مناداة هذا الاسم؛ فحذفت منه حرف النداء، وألحقت به الميم المشددة، فقالوا: اللهم اغفر لي، ولا يجوز أن تقول: يا اللهم اغفر لي؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه، إلا أن يضطرّ شاعر إليه؛ كقول الرّاجز: [مشطور الزّحر]

إِنِّي إِذَا مَا خَذْتُ أَلَمًا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ
والأصل في ذلك، يا الله أمّ، اقصد الرحمة. فإن أردت مناداة المعرف بالآلف واللام ما عدا اسم الله تعالى والذي والتي؛ أوقعت حرف النداء على «أيّها» في المذكر، و«أيّتها» في المؤنث، ثم أنيت بالاسم المعرفة المقصود بالنداء، ورفعته على أنّه صفة أيّ، وآتته، كما قال تعالى: في المذكر [يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مِنْ نَحْنِهِ] [الاعطار ٦]، وفي المؤنث: [يَا أَيُّهَا النَّفْسُ النَّفِثَةُ] [الفجر ٢٧]، فحرف النداء إذاً، داخل في «أيّ»، ولهذا ضمّ كما يُضمّ «يا زيد»، لوقوعه موقعه، و«ها» التي تليه هي صلته؛ ومعناها: التّثنية، فإن وصفت هذا الاسم، رفعت؛ فقلت: يا أيّها الرّجل الطّريف، وأيّها الشّيخ أبو عليّ.

وأجاز بعضهم أن تنصب الصّفة المضافة؛ مثل يا أيّها الرّجل الحسن الوجوه.

٢٢٦ - ونصب المضاف في النداء كقولهم يا صاحب الدار إذا ناديت المضاف إلى ظاهر، نصبت بغير تنوين؛ لأجل الإضافة؛ كقولهم يا غلام زيد، ويا صاحب الدار؛ وصفتُهُ - أيضاً - تكون منصوبة تبعاً له؛ لأنّ لفظه وموضعه التّ نصب، فتقول: يا غلام زيد الطّريف، ويا صاحب الدار العالم.

٢٢٧ - وخبر عند ذوي اللّهام كقولك يا غلام يا غلام

٢٢٨ - وحذروا شذوذاً من النداء كقولك يا غلام يا غلام

٢٢٩ - والهاء في لوف على غلامية كالحاء في لوف على غلامية

٢٣٠ - وقال قزم في غلام كالحاء في لوف على غلامية

إذا ناديت مضافاً إلى نفسك؛ كقولك: يا غلام، جاز لك فيه أربعة أوجه:

(١) الرجز لأبي خراش في الدور ٤١/٣، وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤،

ولأبيّة بن أبي الضّلت في خزنة الأدب ٢٩٥/٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٢، والإنصاف ص

أحدها؛ وهو أجودها؛ أن تحذف الياء، وتكتفي بالكسرة، كما قرئ: ﴿بَعْدَ قَتْلِ﴾

[الزمر: ١٦].

والوجه الثاني: أن تثبت الياء ساكنة، كما قرئ: ﴿بَعْدَ لَا حَوْلَ لَنَا فِيهِ﴾ [الزخرف:

٦٨].

والوجه الثالث: أن تثبت الياء مفتوحة؛ كما قرئ: ﴿بَعْدَ نَبِيِّنَا﴾ [الزمر: ١٠].

والوجه الرابع: أن تبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فتقول: يا غلاماً؛ كما قرئ:

﴿بَحْتَنِي عَلَى مَا كُنْتُ فِي حَيْثُ كُنْتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، والأصل: يا حَسْرَتِي؛ وبُغْلَةُ: ﴿بَنِي﴾

عَلَى يُؤْتَفُ [يوسف: ٨٤]، وعليه قول الشاعر: [البيش]

وَحْدَيْدُهَا كَالزُّعْدِ يَنْمُو زَاعِي سِينِ ثَمَابَتْ جَذْبَا
أَلَحْتُ بِكُنْجَلِهَا فَمَا تَرَكَتْ ضَرَعاً لِمُحْتَلِبٍ وَلَا أَبَا
خَشْتُ ثَبَاتِ الْأَرْضِ أَجْمَعُ بِضَرِبِهَا، وَأَبَادَتِ الْعُشْبَا
فَأَصَاخُ يَزْجُو أَنْ يَكُونُ حَبَا وَيَقُولُ مِنْ فَرْجِ مَيَا زَبَا

أراد: هيا ربي، فأبدل من الياء ألفاً، فإن وقفت على هذا الاسم المنادى المضاف إليك،

فمن قال يا غلام، بحذف الياء، سكن الميم عند الوقف. ومن قال: يا غلامي، بتسكين الياء -

سكنها أيضاً. ومن قال: يا غلامي - بفتح الياء - كان مُخَيَّراً عند الوقف، بين أن يُسَكَّن الياء،

فيقول: يا غلامي؛ كما تقول: رأيت القاضي، فتسكن الياء إذا وقفت، وتفتحها متى وصلت،

وبين أن تزيد عليها هاء ساكنة، حفظاً لبيان فتحة الياء؛ فتقول: يا غَلَامِيَّة؛ وتسمى هذه الهاء:

هاء البيان؛ وهي الهاء الدَّاخلَة في قوله تعالى: ﴿مَا لِيَ بِأَنْتِ مَيِّمَةٌ﴾ [سورة النسا: ١٠١]

[الحاقة: ٢٨، ٢٩]، ﴿وَمَا لَكُمْ مَيِّمَةٌ﴾ [القارعة: ١٠]. وأما من قال: يا غَلَامًا، فله أن يقف

بالألف كالوصل، وله أن يزيد على الألف هاء، فيقول: يا غَلَامَاه.

وإن ناديت ابن عم، أو ابن أم؛ جاز في كل منهما الأوجه الأربعة التي ذكرناها، وجاز

فيهما وجه آخر خامس، وهو أن تبنيهما على الفتح، فتقول: يا بن عم، ويا بن أم؛ كما قرئ:

﴿يَسْتَوِي لَا تَأْلَفُ فَيْجَى﴾ [طه: ٩٤].

فإن ناديت مضافاً إلى اسم مضاف إليك، نصبت المضاف، وأبقيت الياء، على حكمها؛

(١) الأبيات بلا نسبة في أمالي الغالي ٨٤/١، والبيان والتبيين ٢٨٣/١، والبيت الأخير هو الشاهد وهو في

الخصائص ٢٩/١، وشرح شواهد المغني ص ٦٣، (واللسان: هيا).

كقولك: يا غلامَ أخِي؛ نصبت الأول في النداء لأنه مضاف، ولم يجر في ياء المتكلم إلا إibatها ساكنة، أو متحركة؛ لأن المضاف إليك غير منادى، فجرى قولك: يا غلام أخِي، مُجرى يا غلامي، في جواز إثبات الياء ساكنة، أو متحركة.

٢٣١ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَدِينَةِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي حَنِظَلَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

٢٣٢ - رُبَّ نَفْسٍ بِأَهْلِهَا
لَحَذَفٍ بِأَهْلِهَا

اعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من كل مُناداة، إلا من نوعين:

أحدهما: أسماء الإشارة؛ مثل: هذا، وذاك.

والثاني: التكرار المبهمة، لأنَّ هذين التَّوعين، يقعان وصفاً لـ «أي» في نحو قولك: يا أيُّها، ويا أيُّها الرَّجل.

فأما ما سوى هذين النوعين، فيجوز حذف حرف النداء منه؛ كما قال تعالى في المعرفة المفرد: ﴿يُؤْتِيكَ مِنْ حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [يوسف: ٢٩] أي: يا يوسف؛ وكما قال تعالى في المضاف: ﴿رَبَّنَا قَنِّتْ لَنَا الْإِخْوَةَ﴾ [الحشر: ١٠]؛ أي: يَا رَبَّنَا. فاعلم ذلك.

باب الترخيم

٢٣٣. وإن أنشد لشرحيم في حال انشاده فاحفظه به مفردة مستفيدة

الترخيمُ: حذف يلحق آخر الاسم المفرد المعرفة؛ فكأنه لَبِنَ الاسم ولهذا، وصف به الصوت اللَّين، فقل: صوت رخيم، ولا يستعمل إلا في النداء، إلا أن يضطرُّ شاعر إليه، كما قال الشاعر امرؤ القيس: [الشوئ]

لَنُغْنِمَ الْفِتَى نَعْمُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنِ مَالِ سَاعَةِ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ
ثم اعلم أنه ليس كلُّ منادى يجوز ترخيمه، بل يختص الترخيم بالاسم المنادى المعرفة
الرُّباعي، فصاعداً. فأما الاسم التَّكْررة، والاسم المضاف، والاسم المطلق فلا يجوز ترخيمها
بالحال.

٢٣! والى الخلف خير الصلة ولا تعزب نفسي عن نفسه

البيت لأمري القيس في ديوانه ١٤٢، وتذكرة النخلة ص ٤٢٠، والدرر ٤٨/٣، وشرح أبيات مسبوقة ٤٥١/١، وشرح التصريح ١٩٠/٢، والكتاب ٢٥٤/٢. شرح المفردات: تعشو: تنظر إلى ناره ليلاً. ابن مال: أي ابن مالك. الخصر: شدة البرد الشاهد فيه قوله: «مال» حيث رُخِمَ من غير أن يكون مادي، وذلك للضرورة، وقد جعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء. فلذلك جُزءه بالإضافة.

٢٣٥ - تَقُولُ يَا مَلِجُ وَيَا عَامُ اسْمَا كَمَا تَقُولُ فِي سَمَادٍ يَاسْمَا

٢٣٦ - وَنَدَا أَحْمَرَ نَضْمًا فِي تَرْخِيمٍ فَتَقِيلُ يَا عَمُّ بِضَمِّ سَمِيمٍ

للعرب في ترخيم الاسم مذهبان:

أحدهما - وهو الأظهر - إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون،

فتقول في ترخيم «حَارِث»: يَا حَارِ بِكسر الراء، كما كانت مكسورة قبل الترخيم؛ وفي ترخيم «جَعْفَرٌ»: يَا جَعَفَ بفتح الفاء؛ كما كانت مفتوحة قبل الترخيم.

والمذهب الثاني: أن يجعلوا ما بقي من الاسم، كالاسم الثام، فينوه على الضم؛ فيقولون

في ترخيم «حَارِث وَجَعْفَرُ»: يَا حَارُ، وَيَا جَعَفُ. وقد اتفق المذهبان في ترخيم بعض الأسماء،

فمن ذلك أَنَّكَ إِذَا رَحَّمْتَ رَجُلًا اسْمُهُ «بُلْبُلٌ» فَإِنَّكَ تَضُمُّ الْبَاءَ عَلَى اللَّفْتَيْنِ جَمِيعًا؛ فَمَنْ قَالَ فِي «حَارِثٍ» يَا

«حَارِثٍ» يَا حَارُ، ضَمَّ الْبَاءَ مِنْ «بُلْبُلٍ» إِقْرَارًا لَهَا عَلَى الضَّمَّةِ الْأَصْلِيَّةِ؛ وَمَنْ قَالَ فِي «حَارِثٍ»: يَا

حَارِ؛ ضَمَّ الْبَاءَ مِنْ بُلْبُلٍ ضَمَّةً بِنَاءٍ، وَمِثْلُهُ تَرْخِيمُ سَعِيدٍ وَلَمِيسَ تَقُولُ عَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ: يَا

سَعِي، وَيَا لَمِي. فَمَنْ قَالَ فِي «حَارِثٍ»: يَا حَارُ، أَقْرَأَ الْبَاءَ فِي «سَعِي» وَفِي «لَمِي» عَلَى سَكُونِهَا

الْأَصْلِيِّ. وَمَنْ قَالَ فِي «حَارِثٍ»: يَا حَارِ؛ سَكَّنَ الْبَاءَ فِي «سَعِي» وَفِي «لَمِي»؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَّ مِنَ

الاسم صار بمنزلة الاسم المنقوص الَّذِي لَا تُضَمُّ يَاؤُهُ بِحَالٍ.

٢٣٧ - وَالَّتِي حَرَفْتَنِي بِمَا عَفَوْتُ مِنْ وَرَأَيْهِ فَعَفَوْتُ مِنْ مَعْمُولٍ

٢٣٨ - تَقُولُ فِي مَبْرُورٍ يَا مَبْرُورُ الْخَمْسِ وَمِثْلُهُ يَا مَنُصُّ فَمِنْهُمْ وَقَسِ

إذا أردت ترخيم الاسم المعرفة الخماسية فصاعداً، وكان في آخره زائدان كالآلف والثون

اللذين للتشبيه؛ نحو رجل اسمه: بَدْرَانُ، أَوْ مَرْوَانُ، أَوْ عِشْمَانُ؛ أَوْ كَانَ فِي آخِرِهِ الْوَاوُ وَالثَّوْنُ

الَّتِي لِلْجَمْعِ؛ نَحْوُ رَجُلٍ اسْمُهُ: مُسْلِمُونَ أَوْ زَيْدُونَ، أَوْ كَانَ فِي آخِرِهِ الْآلِفُ وَالثَّاءُ الَّتِي لِلْجَمْعِ

الثَّانِيَةِ، كَمَنْ اسْمُهُ بَرَكَاتٌ، أَوْ كَانَ آخِرُهُ الْفَاءُ الثَّانِيَةُ؛ مِثْلُ: حَسَنَاءُ، وَأَسْمَاءُ، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ

الرَّائِدَيْنِ مَعًا. فَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ مَنْ اسْمُهُ «مَرْوَانُ» وَزَيْدَانُ، وَبَدْرَانُ يَا مَرْوُ، وَيَا زَيْدُ، وَيَا بَدْرُ؛

وَفِي تَرْخِيمِ مَنْ اسْمُهُ «مُسْلِمُونَ وَزَيْدُونَ» يَا مُسْلِمُ، وَيَا زَيْدُ؛ وَفِي تَرْخِيمِ مَنْ اسْمُهُ «بَرَكَاتٌ،

وَسَعَادَاتٌ» يَا بَرَكُ وَيَا سَعَادُ؛ وَفِي تَرْخِيمِ «أَسْمَاءُ، وَحَسَنَاءُ» يَا أَسْمُ، وَيَا حَسَنُ.

وكذلك، إن كان الاسم خماسياً، وكان قبل آخره ألف؛ نحو: عَمَارُ، وَحَمَادُ، أَوْ وَاوٌ قَبْلَهَا

ضَمَّةٌ؛ نَحْوُ: مَنصُورٍ؛ أَوْ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ؛ نَحْوُ: قَنْدِيلٍ؛ فَإِنَّكَ تَحْذِفُ مِنْهُ الْحَرْفَ الْآخِرَ، وَحَرْفَ

الاعْتِتَالِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَتَقُولُ فِي «عَمَارُ، وَمَنصُورُ، وَقَنْدِيلُ» يَا عَمُّ، وَيَا مَنصُ، وَيَا قَنْدُ، فَإِنْ كَانَ

مِنْ قَبْلِ الْوَاوِ مُفْتُوحًا، كَرَجُلٍ اسْمُهُ «سُورُ»؛ لَمْ تَحْذِفِ الْوَاوَ، وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِهِ: يَا سُورُ.

فأما الأسماء المركّبة؛ فإنّك تحذف منها الكلمة الأخيرة في الترخيم. فتقول في ترخيم «مُعْدٍ يَكْرِبُ، وَيَسْبُوهُ» يا مُعْدِي، ويا سَبِّبْ وعلى هذا فقس. والله أعلم بالأنشواب.

٢٣٩- وَلَا تُرْخِمُ هَذِهِ فِي السُّدِّ وَلَا تُثَلِّثُ هَذِهِ مِنْ هَبْ.

٢٤٠- وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُ هَذِهِ مُثَلَّثٍ فِي «هَبْ» يَأْهَبُ مِنْ هَبِّ هَذِهِ «أَخِيل»

قد ذكرنا في أول شرح هذا الباب أنّه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والعلة فيه أنّه لو رُخِّمَ لبقي على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، وما يوجد منها على حرفين، فقد حُذِفَ حرف من أصله. إلّا أن يكون آخر الاسم الثلاثي هاء التانيث؛ فيجوز ترخيمه. فتقول في ترخيم هَيْتَ وَهَيْتَ: يا هَيْبْ، ويا هَيْبْ؛ لأنّ هذه الهاء تجري في التحاق الاسم، كالكلمة المركّبة.

ثم اعلم أنّ الاسم الذي آخره هاء التانيث، يختص في الترخيم بشيئين:

أحدهما: أنّه يجوز ترخيمه - وإن كان ثلاثيّاً - نحو ما مثلناه في «هبة».

والثاني: أنّه لا يُحذَفُ منه إلا الهاء وحسب، وإن كان الاسم سداسيّاً وقبل الهاء ألف ونون لم يحذف منه غير الهاء، فعلى هذا، نقول في «مَرْجَانَةٌ» (اسم جارية): يا مَرْجَانُ، فتحذف الهاء، لا غير. ولو كان اسمها مرجان بغير هاء؛ لقلت: يا مرجح بحذف الألف والنون.

٢٤١- وَقُولُهُمْ فِي صَاحِبِ صَاحٍ شَدَّ لَمَعَهُ فِي فِيهِ صَمْعُ صَاحٍ

قد ذكرنا أن ترخيم الاسم النكرة لا يجوز. فلا يجوز أن يقال: يا عالي في ترخيم «عالم» ولا يا راك في ترخيم «راكب». وقد شدّد من ذلك قولهم: يا صَاح، في ترخيم صَاحِبٍ - وهو نكرة - والعلة فيه كثرة استعمالهم هذه اللفظة؛ فتسمّحوا فيها. فإن قلت: يا فار في ترخيم «فارس»، فإن كان اسم شخص بعينه جاز؛ لأنّه عَلِمَ، وإن أردت به أحد الفرسان، لم يجز لأنّه نكرة، فافهمه.

باب التصغير

٢٤٢- وَإِنْ أُرِيدَ تَصْغِيرُ الْأَسْمِ الْفُخْخِصِ قَبْلَ الْفُخْخِصِ وَقَبْلَ الْفُخْخِصِ

٢٤٣- فَظُهُ مُنْهَدٍ لِهَذِهِ الْحَادِثَةِ وَهَذِهِ تَصْغِيرُ تِلْكَ

٢٤٤- فَنُورٌ يَنْبَغِي فُلَيْسٌ بِأَقْسَى وَهَكَذَا قَبْلُ ثَلَاثِي إِلَى

التصغير يأتي على أربعة معاني:

أحدها: للتحقير؛ كقولهم في «رجل»: رَجِيلٌ.

والثاني: لتقليل العدد؛ كقولهم في تصغير «ذَرَاهِمَ»: ذُرَيْهَمَات.

والثالث: لتقريب المسافة؛ كقولهم: داري قُبَيْل المسجد، وجلسْتُ دُوَيْن الباب.

والرابع: للتّحْنُن ولطف المنزلة؛ كقولهم: يا بُنَيَّ، يا أُخَيَّ. ولا تُصَغِّر من الكلام، إلّا الاسم.

ولا يصغّر من الأفعال إلّا فعل التعجب، كما قالوا: ما أَصْلِيخَ زيداً! وما أَحْبَبَ الغزال! وعلامة التّصغير: أن يُضَمَّ أَوَّل الاسم، ويزاد فيه ياء ثالثة ساكنة، ويفتح ما قبلها. ولا يجوز أن يُصَغَّر اسم على أقلّ من ثلاثة أحرف، فإن نقص عن ذلك، رُدَّ إليه ما كان حُذِف منه، حتّى يصير ثلاثيّاً، فنقول: في تصغير «فُلَس»: فُلَيْس. وفي تصغير «كعب»: «كُعَيْب». فإن كان الثلاثيّ مُضَعَّفاً أظهرت المُدْعَم؛ لأنّ ياء التّصغير تقع بينهما، فنزول علّة الإدغام. فنقول في تصغير «دَنّ وهرّ»: دُنَيْنٌ وَهَرَيْنٌ.

٢٤٥ - وإن يَخُن مؤنثاً إِذْهَنَةً هاءٌ كما تُلْحَقُ لم وصفته

٢٤٦ - فصغر الثار على ثويره كما تقولون نازاً مُبِيرَه

٢٤٧ - [وصغر الفجر قبل فديرة كما تقول فديرة كبيرة^(١)]

اعلم أنّك إذا صغّرت الاسم المؤنث الثلاثيّ، زدت الهاء في تصغيره؛ كقولك في تصغير «قدر»: قُدَيْرَةٌ.

والعلّة في إدخال هذه الهاء في تصغير الثلاثيّ المؤنث، أنّ تصغير الاسم يجري مجرى وصفه بالصغر، فكما أنّك تقول: قُدِرَ صغيرة، بإلحاق الهاء في الصّفة، كذلك وجب مجيء الهاء في التّصغير. وإلحاق الهاء في تصغير الاسم الثلاثيّ المؤنث مقلّد إلّا في سبعة أسماء؛ جُوْز وإلحاق الهاء بها وحذفها، وإن كان الحذف أفصح؛ وهي: الحَرْبُ، والقَرْصُ، والقَوْسُ، والعَرْصُ، والعَرْبُ، وِدْنُ الحَرْبِ، والثّاب من الإبل.

٢٤٨ - وصغر نازاً فقول نبيذ والنت إذ صغرت نبيذ

٢٤٩ - لأن نازاً حنفة الثوب والنت فضل حنفة الثياب

إذا كان ثاني الثلاثيّ حرفاً معتلاً، فإن كان «واواً» لم يتغيّر في التّصغير؛ كقولك في تصغير ثوب وحوض: ثُوْبٌ وَحُوْضٌ. وإن كان «ياءً» فالأحسن ضمُّ أوّله، وقد كُسر، فقالوا في تصغير «بَيْتٌ وَعَيْنٌ»: بَيْتٌ وَعَيْنَةٌ؛ وبَيْتٌ وَعَيْنَةٌ؛ بِضَمِّ الباء والعين وكسرهما. وإن كان ثانيه ألفاً، فإن

(١) هذا البيت زيادة من (ملحة الإعراب).

كانت منقلبة عن «واو» رددتها في التّصغير إلى واو، وإن كانت منقلبة عن «ياء» رددتها في التّصغير إلى الياء، وإن أشكل عليك انقلابها، صغرتها على الواو؛ لأنّ ذوات الواو في هذا الباب أكثر، والطّريق إلى معرفة أصلها أن تصرّف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو؛ فألفها من ذوات الواو، وإن وجدت ألفها من ذوات الياء، حكمت على ألفها بأنّها من ذوات الياء؛ فعلى هذا تقول في تصغير «مال» و«باب»: مُوَيْلٌ وَبُوبٌ؛ بدلالة قولك في جمعهما: أَمْوَالٌ، وَأَبْوَابٌ؛ وفي تصريف الفعل منهما: تَمْوَلْتُ وَتَبَوَّيْتُ. وتقول في تصغير «تاب، وعار»: تُيَيْبٌ، وَغَيْرُ؛ لأنّهما من تَبَيّتْ وَغَبِرَتْ، فأما «ريح وديمة»، فَيُصَغَّرَانِ على: رُوَيْحَةٍ، وَدُوَيْمَةٍ؛ لأنّك تقول في الفعل: رَوَّحْتُ، وَدَامَ يَدُومُ، وإن كان آخر الاسم الثلاثي حرف اعتلال؛ جعلته ياءً مشدّدة، سواء أكان ألفاً أو واواً أو ياءً؛ تقول في تصغير «فقا، وفرو، وجدي»: قُفِّي، وَفُورِي، وَجُدِّي. وإن كان مؤنثاً؛ زدت عليه الهاء؛ كقولك في تصغير «رَحَى، وَعَصَا»: رُحْيَةٌ، وَعَصِيَّةٌ. فقس عليه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

٢٥٠ - **وَمَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ مُوَيْجِلٌ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاحِلٍ رُوَيْحِلٌ**

أما الاسم الرباعي، فإنه يُصَغَّرُ على «فُعَيْجِلٍ»؛ كقولهم في تصغير «جَعْفَرٌ، وَزُهَيْرٌ»: جُعْفِيرٌ، وَزُهَيْرٌ. ولا تلحق هاء الثّاني بالرباعي المؤنث؛ كقولهم في تصغير «عقرب وزينب»: عُقْبِرٌ، وَزَيْنِبٌ. فإن كان ثاني الاسم الرباعي حرفاً معتلاً نظرت، فإن كان واواً أصليّةً تثبت؛ كقولك في تصغير «جَوْهَرٌ، وَكَوْذَنٌ، جُوبِهرٌ، وَكُؤَيْدَنٌ.

إلا أن تكون منقلبة عن الياء، فتردّها إلى الياء، كقولك في تصغير «مُوسِرٌ، وَمُوقِنٌ»: مُيَسِيرٌ، وَمُيَقِّنٌ؛ لأنّهما من البسر، واليقين. وإن كان ثانيه «ياء» بقيت؛ كقولك في تصغير زينب: زُيْنِبٌ، وَيَجُوزُ كسر أوّلها؛ لأجل الياء. فتقول: زَيْنِبٌ بكسر الزّاي، وإن كانت هذه الياء مشدّدة، حُفِّقَتْ في التّصغير؛ لثلاثي يجتمع ثلاث ياءات؛ كقولك في تصغير «سَيْدٌ وَلَيْلٌ»: سَيِّدٌ وَلَيَّيْنٌ. وإن كان ثانيه «الفأ» أبدلت منها واواً مفتوحة؛ كقولك في تصغير «راجلٌ، وحاتمٌ»: رُوَيْجِلٌ، وَحَوَيْتَمٌ. وعلى ذلك فقس والله أعلم بالصّواب.

٢٥١ - **وإن تحذف من لفظة ثانية ألف**

٢٥٢ - **تَقُولُ: كَمْ غُرَيْلٍ دَخَلَتْ وَكَمْ دُنَيْبٍ مَخَلَتْ**

إذا كان ثالث الرباعي حرفاً معتلاً؛ قلبته ياءً مشدّدة؛ كقولك في تصغير «كتاب، وغزال، وعمجوز، وعمود، وشريف، وسعيد»: كُتَيْبٌ، وَغُرْزَلٌ، وَغُمَيْدٌ، وَشُرَيْفٌ، وَسُعَيْدٌ. فإن كانت «الواو» متحرّكة، جاز أن تقلّبها في التّصغير ياءً مشدّدة، وجاز أن تظهر الواو، كما كانت

منحركة؛ كقولك في تصغير «أسود وجدول»: أَسِيدُ، وَجُدِيلُ، وإن شئت قلت: أَسِيدُ، وَجُدِيلُ، والقلب أجود. وإن كان آخر الربياعي حرفاً مشدداً، تركته على تشديده؛ كقولك في تصغير «أصم، ومسن»: أَصِمُّ، وَمُسَيْنٌ. وإن كان آخره ألفاً مقصورة، فإن كانت للثاني؛ أقررتها على حالها؛ كقولك في تصغير «جبل، وبُشَيْرَى»: جُبَلِي، وَبُشَيْرِي. وإن كانت لغير الثاني؛ قلبتها تاءً؛ كقولك في تصغير «مَلْهُنَ، مَغْزَى»: مَلْهِنُ، وَمُعِيزَةُ. وإن كان آخره همزة، صَغَّرَ كتصغير الثلاثي؛ كقولك في تصغير «كساء، ورداء»: كُسَيَّ، وَرُدَيَّ. وإن كان خماسياً ورابعه معتل؛ قلبتها في التصغير ياءً؛ كقولك في تصغير «سربال، ودينار»: سَرِبِيلَ، وَدِينِيرَ، وفي تصغير «بنديل، عُضْفُورَ»: مُبْدِيلَ، عُصْفِيرَ.

٢٥٣- وَقُلْ: سُرَيْحِينَ سُرْحَانَ كَمَا نَقُولُ فِي الْجَمْعِ: سَرَاحِيلَ الْحَمَى

٢٥٤- وَلَا تُعَبِّرْ فِي عُثْمَانَ الْأَلْفِ وَلَا سُكْرَانَ الْدِي لَا يَنْصَرَفُ

٢٥٥- وَهَكَذَا رُغَيْمَانَ رَاغَمِينَزَ بِهِ الْمُدَائِنَاتُ وَأَنْفَقَهُ مَا ذَكَرَ

إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون، فانظر إلى ما قبلهما، فإن كان أربعة أحرف، صغرت الأربعة، ثم ألحقت بها الألف والنون؛ كقولك في تصغير «زعفران، وعقربان، وتعلبان»: زَعْفِرَانُ، وَعُقَيْرِبَانُ، وَتُعَلِبَانُ؛ وإن كان قبلهما ثلاثة أحرف؛ نحو: «سَرْحَانُ، وسُلْطَانُ، وعُثْمَانُ، وسُكْرَانُ» فانظر إلى الاسم، هل جُمِعَ جمع تكسير، أم لا؟ فإن جُمِعَ جمع تكسير؛ فصَغَّرَ المصدر منه، ثم ألحق به الألف والنون، فتقول في تصغير «عثمان، وسكران»: عُثْمَانُ، وَسُكْرَانُ، لأنهم لم يقولوا في جمعهما عُثَامِينَ، ولا سَكَارِينَ.

وإن كان ممَّا جُمِعَ جمع تكسير، وَقُلِّبَتْ الْفَاءُ يَاءً؛ قلبتها أيضاً في التصغير؛ كقولك في تصغير «سَرْحَانُ، وسُلْطَانُ»: سُرَيْحِينَ، وَسُلَيْطِينَ؛ لقولهم في جمعهما: سَرَاجِينَ، وَسَلَاطِينَ، وهذا الأصل مقرر، يقاس عليه.

٢٥٦- رُذِّدَ إِلَى الْمَحْذُوفِ مَا كَانَ خَدَفَ مِنْ أَضْلَافِهِ حَتَّى يَفُودَ مُنْتَهَصِفَ

٢٥٧- كَقَوْلِهِمْ فِي أَضْفَاءِ شُعْبَتَيْهِ وَالشُّدَّةِ إِنْ صَغَّرْتَهَا شَوْنَهَا

اعلم أنَّ أكثر الأسماء المنقوصة ما حذف منها الحرف الأخير منه، فإذا صَغَّرَ، رُذِّدَ إِلَى أَضْلَافِهِ، وَأَعِيدَ إِلَيْهِ مَا كَانَ نَقْصَ مِنْهُ، فتقول في تصغير «يد، يَدَيَّة»، لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُ الْيَاءُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: يَدِيَّةٌ؛ إِذَا ضَرَبْتَ يَدَهُ. وتقول في تصغير «دم»: دَمَيَّ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُ الْيَاءُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي ثَنِيَّتِهِ: «دِيَان». وتقول في تصغير «قم»: قُمُوهُ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُ الْوَاوُ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ: أَقْفَاءُ، وَفِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ مِنْهُ: تَفَوَّهُ؛ وَإِنْ أَبَدَلْتَ الْمِيمَ مِنَ الْوَاوِ؛ وَلِهَذَا لُحِّنَ مِنْ

صَغَّرَهُ عَلَى «قُصِمِ». وتقول في تصغير «شفة»: شُفَيْتَها؛ لَأَنَّ المحذوف منها «الهاء»؛ بدلالة قولك: شافيت ولجمعتها على شفاء. وتقول في تصغير «شاة»: شُوْبَيْتَها؛ لقولك في جمعها: شُبَاه. فأما سنة فقد صُغِّرَتْ على سُنَيْتَها، وسُنَيْتَها؛ لقولك في تصريف الفعل منها: سَانَيْتُ، وسَانَيْتُ، مساناةً، ومساناة. فأما «جرح» فصُغِّرَ على جُرْجَح؛ لقولهم في جمعه: أجراح.

باب حروف الزيادة

٢٥٨ - وثق بي التَّصْغِيرُ يُسْتَقْتَلُ **وَاللَّامُ وَمَا تَلَاهَا بِثَلَاثِ**

٢٥٩ - **وَالْأَخْرُفُ الَّتِي تُرَادُّ فِي الْكَلِمِ مَخْفُوعُهَا قَوْلُكَ «سَائِلٌ وَأَنْتَهُمْ»**

اعلم أنَّ العرب استثقلت الأسماء الخماسية، إذا لم يكن رابعها حرف اعتلال، وكذلك الأسماء السداسية، وموجب استثقالهم لتصغيرها وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التَّصْغِيرِ، وحرفين قبلها، فيعمل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأول، وسبيل «ياء التَّصْغِيرِ» أن تكون وسطاً، أو الذي قبلها أرجح من الذي بعدها. فعلى هذا، متى أردت تصغير اسم خماسي سليم الحروف، فإن كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف، وإن لم يكن حُذِفَ الحرف المُسْتَقْتَلُ فيه على ما نَبَّهَته من بعد.

وحروف الزيادة عشرة: الهمزة والياء والتسين واللام والهاء والميم والثون، وحروف الاعتلال الثلاثة هي: الألف الساكنة، والواو، والياء. وقد جمعت حروفها في الملحّة في قولك: «سائل وانتهم»؛ وقد جمعت أيضاً على جموع آخر أحسها: سألتمونيها؛ وقيل. اليوم تنسأ، والموت ينسأ، وأسلمني ونأه، والوسمي هتان، والثناهي سمؤ. وحكى المبرد قال: سألت أبا عثمان المازني عنها، فأنشدني الجواب: [المنظوم]

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشِئْتُ بِشَيْئِي وَمَا كُنْتُ قَبْلاً هَوَيْتُ السَّمَاناً^(١)
فراجعته فقال: قد أجبتك مرّتين، يعني أن مجموعهما: «هويت السمان».

وقال أنثى من سهيل، ومن سهيل أنثوا.

٢٦٠ - **تَقُولُ فِي مُنْطَلَقِي مُقْبِلِي فَفِيهِ وَفِي مُزْرِقِي مُزْرِقِي**

٢٦١ - **وَفِيهِ فِي مَمْرَحِي مُفْعِلِي وَفِي مَثِي مُنْطَلَقِي مُنْطَلَقِي**

اعلم أنَّ الخماسي السليم الحروف، لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

(١) البيت لأبي عثمان المازني في تاج العروس (زيد)، وفيه: «وحكي أن أبا عثمان المازني سئل عنها [أي عن أحرف الزيادة] فأشدد البيت» فإليبت إذن موضوع ليضم أحرف الزيادة.

أحدها: أن لا يكون فيه أحد حروف الزيادة؛ نحو: سفرجل، وفرزق؛ فإذا صُغِرَ هذا النوع، من الأسماء الخماسية، وجب حذف الحرف الأخير منه: لأنَّ استئفال الكلمة، يحصل به فتقول في تصغير «سفرجل»: سُفْرِج، وفي «فَرَزَقَ»: فُرَزِد. وقد حذف بعضهم الدال من فرزدق في التصغير، فقال: فُرَزِيق، ولم يحذف أحد «الجيم» من سفرجل، وإنما حذف «الدال» من فَرَزَق؛ لأنَّ «الدال» أخت «الثاء» التي هي من حروف الزيادة.

والقسم الثاني: أن يكون في الاسم الخماسي حرف من حروف الاعتلال، فيختص الحذف به؛ كقولهم في تصغير «سُمَيْدَع»^(١): سُمَيْدَع؛ فتحذف «الباء»؛ لكونها من حروف الزيادة. وتقول في تصغير «فَرَزَقَى»^(٢)؛ وهو اسم بقعة: فُرَزِقِر.

والقسم الثالث: أن يكون في الاسم الخماسي حرفان من حروف الزيادة، فإن كان لأحدهما ميزة، أقر وحذف الآخر؛ وإن تساويا؛ كنت مخيراً في حذف إيهما شئت؛ مثال الأول؛ كقولك في تصغير «منطلق» ومرتزق: مُطَلِّق، ومُزْرِيق؛ فتحذف «الثاء» دون الميم؛ لأن الميم مزية بدلالة صيغتها على الفاعل، ونحوه قولك في تصغير «مختار»: مُحْخِر، فتحذف «الثاء» دون الميم. القسم الثاني: كقولك في تصغير «حَبَطَى»؛ وهو العظيم البطن؛ «حَبِطَى» إذا حذفت نونه؛ و«حَبِطَ» إذا حذفت ألفه، لأنَّ الألف والتون جميعاً زائدتان فيه؛ لأنَّ أصله من (حبط بَطَطَه) إذا عَطَمَ؛ ومن هذا القسم: قَلْبَسَوَة؛ لكون التون والواو زائدتين فيها.

فأما الهاء اللاحقة بها، فهي علامة التأنيث، فإذا أردت تصغيرها، قلت على حذف التون: قَلْبَسَوَة، وعلى حذف الواو: قَلْبَيْسَة. وأما الأسماء السداسية والسباعية، فيحذف في تصغيرها ما فيها من حروف الزيادة؛ كقولك في تصغير «مُسْتَخْرَج» مُحْخِرَج؛ لأنَّ السين والثاء جميعاً زائدتان فيه، وعلى ذلك فقس.

٢٦٢ - وَفَرَزَقَ الْبَاءَ لِلْمُصَغَّرِ الْمُهْبِصِ وَالْحَرْفَ لِلْمُصَغَّرِ الْمُهْبِصِ

٢٦٣ - كَقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمُصَغَّرَ لَمْ يَكُنْ وَالْحَرْفَ لِلْمُهْبِصِ إِلَى نَفْسِ تَلَفٍ

كل اسم، حذف منه حرف أو حرفان عند تصغيره؛ جاز أن يَعْوِضَ عن المحذوف ياء؛ كقولك في تصغير «سفرجل» ومنطلق، ومستخرج؛ إذا عوضت من المحذوف: سُفْرِج، ومُطَلِّيق، ومُخْخِرَج؛ وكقولك في تعويض ما حذف من تصغير «قَلْبَسَوَة»: قَلْبَيْسَة، وقَلْبَيْسَة، وكذلك تقول في تصغير «كُمَثَرَى»: كُمَيْثَرَة.

(١) السמידع: السيد الحميل الحسم الموصفاً الأتاق (اللسان، سمدع).

(٢) فَرَزَقَى: أرض باليمامة فيها قرى وزروع ونخيل كثيرة. (معجم البلدان ٤/٣٢٦).

٢٦٤ - وَشَدَّ مِمَّا أَضْمَتْ ذِيَا تَصْغِيرُ دَوِشْتُهُ تَصْغِيرًا

اعلم أنّ العرب، خَصَّتْ أسماء الإشارة، والأسماء المبهمة عند التّصغير، بأن أقرّت أوائلها على فتحها، والحقّت آخرها ألفاً بدلاً من ضمّ أوائلها، فقالت في تصغير «ذا، وتا»: ذَيَّا، وتَيَّا؛ وفي «ذاك، وذلك»: ذَيَّاكَ، وذَيَّاكَ، وقالوا في تصغير «الذي، والتي»: اللَّذَيَّا، اللَّتَيَّا؛ ومنه قول الشّاعر (حيث يقول): [الطّويل]

بَذَيَّاكَ الْوَادِي أَهْيَمُ وَلَمْ أَقْلُ
وَلَكِنْ إِذَا مَا حُبَّ شَيْءٍ تَوَلَّعْتُ
بِهِ أَحْزَفُ التَّصْغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَحْدِ

٢٦٥ - وَقَوْلُهُمْ - إِيضاً - أَلَسَ تَعْلَمُ تَصْغِيرًا

٢٦٦ - وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْفَعٍ يُخَفِّدُ فَاتَّبِعِ الْأَصْلَ وَفِي مَا شَدَّ

شَدَّ فِي التّصْغِيرِ الْفَاعِلُ خَرَجَتْ عَنِ الْقِيَاسِ الْمَعْتَمَدِ وَالْأَصْلُ الْمُطَّرَدُ، فقالوا في تصغير «ليلة، لَيْلِيَّة»، وفي تصغير «إنسان»: أَنْسِيَّان؛ فزاد فيهما ياءً على ياء التّصغير؛ ومنه قولهم في تصغير «مغرب»: مُغْرِبَيَّان؛ فزادوا ألفاً ونوناً في آخره، وقالوا في تصغير «عشية»: عُشْيَيْتِيَّة؛ فزادوا فيها شيئاً؛ وفي التّصغير نوع يُسَمَّى تصغير التّرخيم، كقولهم في تصغير «أزهر، وأسود، وحارث، وحمّاد»: زُهَيْرٌ، وَحَرْثٌ، وَحُمَيْدٌ؛ فحذفوا الهمزة، ثم صَغَّرَ الاسم بعد ذلك.

ومما شَدَّ عَنِ الْأَصْلِ قولهم في تصغير «الذي»: اللَّذَيَّا، وفي تصغير «التي»: اللَّتَيَّا. أرادوا «بِالَّتِي وَاللَّتَيَّا»: كبير الأمر وصغيره؛ كما قال الشّاعر: [الطّويل]

وَمَا شَابَ لِمَا شَابَ عَنْ كُلِّ رَيْبَةٍ وَأَقْلَعَ إِلَّا بِالَّتَيَّا وَبِالَّتَيْمِي

باب النّسب

٢٦٧ - وَكُلُّ مَنْشُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي نَحْوِ أَوْسَدَةٍ تَلَحُّفَةٌ لَهُ تَلَحُّفٌ

اعلم أنّ النّسب، يكون إلى قبيلة؛ كقولك: بكرّي، ونصرّي، وإلى بلد؛ كقولك: مصريّ، وبغداديّ، وإلى نحلة؛ كقولك: أشعريّ، وقدرّي، وإلى صناعة؛ كقولك: كسائيّ، وبُنَيّ. ومتى نُسِبَ إلى اسم؛ زِدَتْ فِي آخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ، وإنّما شَدَّدَتْ؛ لِيُفْرَقَ بَيْنَ يَاءِ النّسبِ، وَبَيْنَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. وَيَصِيرُ الْاسْمُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ صِفَةً بَعْدَ مَا كَانَ عِلْماً، أَوْ جِنْساً، وَكِلَاهُمَا مَثَلًا لَا يَجُوزُ

(١) البَيَّتَانِ فِي دَرَةِ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ لِلْحَوِيرِيِّ ص ١٢.

(٢) الْبُنْيُ: الَّذِي يَعْمَلُ الْبَيْتَ أَوْ يَبْنِيهِ، وَالْبَيْتُ: كَسَاءٌ غَلِيظٌ، مَهْلَهْلٌ، مَرْنَعٌ، أَخْضَرٌ، أَوْ هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطَّلَاسَةِ، يَسَمَّى السَّاجَ. الْجَوْهَرِيُّ: الْبَيْتُ: الطَّلِيسَانُ مِنْ خَزٍّ وَنَحْوِهِ، وَالْجَمْعُ الْبَيْتُوثُ (اللسان بت).

أن يوصف به. وإذا صار المنسوب إليه صفة، عمل عمل الفعل، وارتفع به الاسم الظاهر؛ كقولك: مرتت برجلي هاشمي أبوه، كما تقول مرتت برجلي قائم أخوه.

٢٦٨ - وَحَذَفَ الْهَاءَ بِلَا تَوَقُّفٍ مِنْ كُلِّ مَنْشُوبٍ إِلَيْهِ فَاغْرَفَ

إِنَّمَا حُذِفَتْ فِي النَّسَبِ هَاءُ الْمَنْشُوبِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ يَاءِ النَّسَبِ شَيْهًا؛ وَهُوَ أَنْ كَلَّمَ مِنْهُمَا؛ لَا تَقَعُ إِلَّا مُتَطَرِّفَةً، ثُمَّ إِنَّمَا تُصِيرُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، وَيَجْعَلُ مَا قَبْلَهَا حَشْوً فِي الْكَلِمَةِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؛ حَذَفَتِ الْهَاءَ وَأَقْرَبَتْ يَاءَ النَّسَبِ لِلذَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى؛ وَلِهَذَا لَحِنَ مَنْ قَالَ فِي نَسَبِ «الذَّرَاهِمِ» إِلَى الْفَلَعَةِ: دَرَاهِمَ قَلْعَتِي؛ إِذِ الصَّوَابُ: دَرَاهِمَ قَلْعَتِي، كَمَا تَقُولُ: رَجُلٌ مَكِّيٌّ.

٢٦٩ - تَقُولُ قَدْ حَذَفَ الْعَشْرُ الْكَسْرِيَّ كَمَا تَقُولُ: الْخَضِرُ الْفَضْرِيُّ

اعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ يَاءِ النَّسَبِ، أَنْ يَكْسَرَ مَا قَبْلَهَا؛ كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبِ إِلَى «بَكْرِ»: بِكَرِيٍّ؛ فَتَكْسِرُ الزَّيَّادَ، فَإِنْ كَانَ ثَانِي الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّ مَكْسُورًا، فَتَحُ فِي النَّسَبِ؛ كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبِ إِلَى «الشَّجَرِ»: شَجَرِيٌّ بِفَتْحِ الْمِيمِ؛ وَالنَّسَبُ الْمَوْجِبُ لِفَتْحِهَا اسْتِثْقَالَ الْكَسْرِ؛ إِذْ لَوْ كُسِرَتْ، تَوَالَى كَسْرَتَانِ بَعْدَهُمَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ تُقَدَّرُ بِيَاءَيْنِ.

٢٧٠ - وَإِنْ بَكَرٌ بِنَفْسٍ عَلَى وَزْنِ مَنَى أَوْ وَزْنِ ذُنْبٍ أَوْ عَلَى وَزْنِ مَنَى

٢٧١ - فَأَلِفُ الْحَرْفِ الْأَجِيرِ وَاءٌ وَعَاصِمٌ مِنْ مَارِيٍّ وَدَغٌ مِنْ نَارِيٍّ

٢٧٢ - نَقُولُ: هَذَا عَلَوِيٌّ مُغَرَّبِيٌّ وَكُلُّ لَهْوٍ ذُلَيْبِيٌّ مُسَوِّبِيٌّ

اعْلَمْ أَنَّكَ مَتَى نَسَبْتَ إِلَى اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ مَقْصُورٍ؛ نَحْوُ: «دُنْيَا، وَقَنَاءَ، وَفَتَى، وَرَحَى» أَبَدْتَ أَلْفَهُ وَآوًا فِي النَّسَبِ، سِوَاهُ كَانَ الْأَلْفُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، أَوْ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ؛ كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبِ، إِلَى «قَنَاءَ، وَقَنَاءَ»، وَهُمَا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ: قَفَرِيٌّ، وَقَفَرِيٌّ، وَإِلَى «رَحَى، وَحَصَى»، وَالْفَهَا مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ: رَحَوِيٌّ، وَحَصَوِيٌّ.

وَأِنَّمَا تَقْلِبُ هَذِهِ الْأَلْفَ يَاءً؛ كَمَا قَلَبْتَ فِي الثَّنِيَّةِ؛ لِأَنَّ تَتَوَالَى الْيَاءَاتِ. وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ مُنْقُوصٍ، تَقْلِبُ يَاءُوهُ وَآوًا فِي النَّسَبِ؛ كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبِ إِلَى «يَدٍ، وَشَجٍّ»: يَذَوِيٌّ، وَشَجَوِيٌّ؛ وَكَذَلِكَ الْمَقْصُورُ، إِذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ «مَفْعَلٍ» نَحْوُ: «مَغْرَزِيٍّ، وَمَلْهَنِيٍّ» تَقْلِبُ أَلْفَهُ وَآوًا فِي النَّسَبِ، فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ «فُعْلَنٍ»؛ نَحْوُ: «دُنْبَانَا، وَمَوْسَى، وَبُشْرَى»، أَوْ كَانَ عَلَى وَزْنِ «فُعْلَنِيٍّ»؛ نَحْوُ: عَيْسَى، جَازَ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَه:

أَحَدُهَا: دُنْبَانِيٌّ، وَمَوْسِيٌّ، وَعَيْسِيٌّ.

والثاني: دُثُبِيّ، ومُوسَوِيّ، وعيسَوِيّ.

والثالث: - وهو أضعفها -: دِناوِيّ، وموساوِيّ، وعيساوِيّ. فأما ما آخره ياء مشددة مثل: «عليّ، وغنّي» فالأصح أن تقلب ياءه واواً، فتقول: عَلَوِيّ، وَعُغُوِيّ. ويجوز على ضعف عليّ، غنّي. وأما المنقوص الرباعيّ؛ نحو: القاضي، أو الخماسيّ؛ نحو: المشتريّ؛ فتحذف ياءهما في النسب، فتقول: قاضيّ، ومشتريّ. وإذا ما نسبت اسماً إلى ما وزنه «فُعَيْلة» نحو: حَيْفَة، أو إلى ما ماوزنه «فُعَيْلة»؛ نحو: جُهَيْفَة؛ حَذَفْتُ ياءه في النسب فقلت: حَفْنِي، وجُهْنِي، وهو أصل شدّ منه قولهم: رمع رُدْنِي، منسوب إلى رُدْنِيَّة، إلّا أنّ يَكُون ثاني فُعَيْلة، أو فُعَيْلة واواً؛ فتَقَرُّ الباء؛ كقولك في النسب إلى «حُوَيْزَة»، وطَوَيْلَة. حُوَيْزِيّ وطَوَيْلِيّ. وكذلك إن كان فيه حرف مكرراً؛ أَقَرُّث الباء في النسب؛ كقولك في النسب إلى «شديدة»، وهَريرة: شَدِيدِيّ، وهَرِيرِيّ. فأما النسب إلى «فَعِيل» نحو: «عرين» أو إلى «فُعِيل» نحو: ثُمَيْر؛ فالغالب فيه إقرار الباء، كما قالوا: عَرِينِيّ، وَثُمَيْرِيّ، وَفُعِيلِيّ، وَغُفِيلِيّ.

وقد جُوزَ إثبات الباء وحذفها في النسب إلى قُرَيْش، وهَذِيل؛ فقل:

قُرَيْشِيّ، وَهَذِيلِيّ، وَقُرَيْشِيّ، وَهَذِيلِيّ. فأما النسب إلى الأسماء الممدودة، فإن كان ممّا لا ينصرف، أبدلت همزته واواً؛ كقولك في النسب إلى «صحراء، وحسان». صَحْرَاوِيّ، وَحَسَنَاوِيّ، وشدّ من ذلك قولهم في النسب إلى «صَنْعَاء، وبَهْرَاء»: صَنْعَانِيّ، وَبَهْرَانِيّ؛ وإن كان ممّا ينصرف نحو: «سماء، وكساء» فالأجود إقرار الهمزة في النسب، فتقول: سَمَانِيّ، وَكِسَانِيّ. وقد يَجُوزُ إبدالها واواً؛ فيقال: سَمَاوِيّ، وَكَسَاوِيّ.

٢٧٣ - والنسب أحسن الحرفه كالتفصيل ومن يصحاحه إلى ففعل

إذا نسبت شخصاً إلى حرفة يمارسها، أو صناعة يزاولها؛ بنيت على «فَعَال» كقولك: خَبَّاز، وَتَمَّار، وَبَزَّار، وَنَجَّار؛ ومثله: رجل لال لمن يبيع اللؤلؤ، واللاء لمن يبيع الألية، ثم اعلم أن من حكم النسب، أنّك إذا نسبت إلى الجماعة، أن تنسب إلى الواحد منها، فتقول في النسب إلى «الفرائض»: قُرَضِيّ؛ وإلى «البطائح»: بَطَّحِيّ. إلّا أن يكون ذلك الجمع، قد سُمّي به واحد بعينه، فينسب إلى لفظ الجمع؛ كرجل سُمّي «كِلَاباً» فالنسب إليه كِلَابِيّ، وكالبلد المسمى به «المَدَائِن» فالنسب إليه مَدَائِنِيّ، وفي النسب شواذ لا يُقاس عليها؛ كقولهم في النسب إلى «طَبِي»: طَبَّائِيّ، وإلى «الرَّي»: رَاوِيّ، وإلى «طَبِي»: طَابِيّ، وإلى «الْبَحْرَيْن»: بَحْرَانِيّ، وإلى «السَّهْل»: سَهْلِيّ بِضَمِّ السّين، وإلى «أَمْس»: إِمْسِيّ بكسر الهمزة، وإلى الرُّقبة والنُّعْجَة: رُقْبَانِيّ، وَلِخْبَانِيّ وإلى «أمرى القيس» وهي قبيلة: مِرَّانِيّ؛ كقولك في النسب إلى «اليمن»: رَجُلُ يَمَانٍ، وإلى «الشَّام»: شَامِيّ؛ والأصل: يَمَنِيّ، وشاميّ.

فأما قولهم: رجل دهرى، فإن غني به الدهر، كان السبب إليه بفتح الدال، وإن غني به إذا أسر، كان السبب إليه بضم الدال؛ ليفصل بين المعنيين.

باب التوابع

٢٧٤ - والمُعْطَفُ وَالْمُؤَكَّدُ نِصْبًا وَنَسْبًا تَوَابِعُ يُفْعَلُونَ بِغَرَابِ الْأَوَّلِ

٢٧٥ - وهكذا عُرِفَتْ بِذِي صَاحِبٍ نَفْسُهُ مَوْضُوعُهَا مُكْرَرًا أَوْ مُفْرَدًا

٢٧٦ - فَيَقُولُ حُلُّ لَمَزٍ وَلِشُحُوبٍ وَقِيلَ لِنُحْشَاخِ ائْتَمَفُوا

٢٧٧ - وَأَمَّا زَيْدٌ رَجُلٌ صَرِيفٌ وَنُحُفٌ عَلَى سَائِلَةِ الضَّمِيرِ

اعلم أن التوابع خمسة: التأكيد، والبذل، والوصف، وعطف البيان، والعطف بحرف. وإنما سُميت توابع؛ لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه؛ ولكل منها حكم يختص به.

فأما التأكيد: فيختص بالاسماء والمعارف، دون النكرات؛ وألفاظه تسعة: **نفس، وعين، وكل، وكلا، وأجمع، وأجمعون، وجمع، وجمعا،** فهذه إذا كانت مؤكدة، تبع الاسم المؤكد في إعرابه؛ كقولك: أقبل زيد نفسه، واستعدت الدرهم عينه؛ وقد جوز بعضهم إدخال الباء على **نفسه، وعينه،** فقالوا: أقبل زيد بنفسه، وأخذت الدرهم بعينه. **«وكل»** يؤكد بها الواحد؛ **والجمع،** لا يؤكد بها المثنى. **«وأجمع»** يؤكد بها الواحد المذكور، **«وجميع»** يؤكد بها جمع المذكور. **«وجمعا»** يؤكد بها المؤنث. **«وجمع»** يؤكد بها جموع المؤنث؛ بمن يعقل، ومما لا يعقل. فأما **«كلا»** و**«كِلَا»** فيؤكد بهما المثنى؛ كقولك: لقيت الأميرين كليهما، ودخلت الجنتين كليهما، وليست **«الألفان»** فيهما ألفي تنبيه، بل صيغ لفظهما لتأكيد المثنى، ويكون الخبر عنهما مفرداً، فتقول: كلا الرجلين قائم، وكلا الهنديين قائم، ولا نقل: قائمان، ولا قائمتان؛ ومنه قوله تعالى: **«فَدَخَلَ نَحْسِيْنُ ثَمَرَ ثَلْجٍ»** [الكهف: ٣٣]، فأفرد الخبر، ولم يقل آتنا، فإذا أضفت **«كِلَا»** و**«كِلْتَا»** إلى اسم ظاهر، وجب إثبات ألفهما على اختلاف مواقعهما، فتقول: كلا الرجلين قائم، ومررت بكلا المرأتين.

وإن أضفنا إلى اسم مضمَر، ثبتت ألفهما في الرفع، وانقلبت ياء في النصب والجر؛ تقول: جاءني الرجلان كِلَاهُمَا، والمرأتان كِلْتَاهُمَا، ولقيت الرجلين كليهما، ومررت بالمرأتين كليهما.

وأما **«البذل»**: فيدخل في الاسم والفعل، ويأتي في الاسم على أربعة أنواع:

أحدهما: «بدل الكل»، كقولك: رأيت أخاك زيداً.

والثاني: «بدل البعض»، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فبعض بدل من الناس.

والثالث: «بدل الاشتغال»، وأكثر ما يقع في المصادر؛ كقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [النور: ٢١٧] وتقدير الكلام والله أعلم: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام.

والرابع: «بدل الغلط والنسيان»، ولا يقع ذلك في القرآن ولا في فصيح الكلام، كقولك: رأيت زيداً عمراً، يسبق اللسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد، ومقصودك أن تقول: رأيت عمراً. ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة؛ كقوله تعالى: ﴿أَعِدَّا لَصْرَاطِ الشَّيْطَانِ﴾ [ص: ٦٠-٧]، وأن تُبدل النكرة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ لَبِثْتُ أَزْوَاجًا﴾ [النساء: ١٠-١١]، وأن تُبدل النكرة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿سَمِعْتُ بِأَنَّهُ﴾ [البقرة: ١٠-١١]، وأن تُبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ﴾ [البقرة: ١٠-١١]، وأما إبدال الفعل من الفعل، فيجوز إذا كان بمعنىاً كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَمًا﴾ [البقرة: ١٠-١١]، يصف له أثمًا يوم القيمة [البقرة: ١٠-١١].

فأبدل «يُضَاعَف» من «يَلْقَى»؛ لتناسب معنيهما؛ ومنه قول الشاعر: (الشيء)
مَنْ يَسْغُلِ الْخَيْرَاتِ يُجْزِ بِهْ يَشْكُرُهُ اللَّهُ بِمَا ضَعَفَا
ومنه قولك: إن تأتني تمشٍ أكرمك، فتجزم «تمشٍ» على البدل من «تأتني» لمطابقة المشي معنى الإتيان.

وأما الصفات: فتختص بالاسم وتكون في غالب الأحوال مشتقة من الفعل؛ كالقائم والقاعد، أو في معنى المشتق من الفعل، كالمنسوب إلى الحلية، مثل: الأبيض والأسود، أو المنسوب إلى الخلق، مثل: الكريم والخبيل، أو إلى أب؛ مثل البكري، والقرشي، أو إلى بلد؛ مثل: مكّي، وبصري، أو إلى صناعة، مثل: بزاز، وخباز. ويوصف بالذي «التي بمعنى صاحب. ومن شرط الصفة أن توافق الموصوف في تعريفه وتنكيره، وتذكيره وتأنثه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه. ولا يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، بل يوصف كل نوع بما يضاويه، ويختص به.

وتختص أسماء الإشارة بأن تليها الصفة المعرفة بالالف واللام؛ مثل: هذا الرجل، وتنتكح الدار، وتوصف النكرة بما يجانسها من النكرة، وبالمضاف الذي إضافته غير محضة؛ كما قال

اعلم أنَّ العطف بالحرف، يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، إلّا أنَّك إذا عطفت فعلاً على فعل؛ وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه، فإن كان الفعل ماضياً، عطف عليه الفعل الماضي، وكانا جميعاً مبنيين على الفتح؛ كقولك: قامَ وقعدَ، وصدرَ ووردَ. وإن كان فعل أمر، عطف عليه فعل أمر مثله، وسكنتَ آخرهما؛ كقولك: قمَ واقعدَ، واخرجَ وادخلَ وانبسطَ؛ وإن كان فعلاً مضارعاً عطف عليه مثله، وأعرته بإعرابه في الرفع والنصب والجزم والله أعلم.

٢٧٩- وأخرف العطف حمياً عشرة مخرجة مائيرة فسفرة

٢٨٠ - التَّوَارُ، وَتَفَاءٌ، وَتَمَّ، يَلْمِيزُ، وَالتَّوَارُ، وَاحْتَسَى، تَمَّ، تَارًا، وَتَفَاءٌ، وَتَمَّ،

٢٨١- وَفَعَلْنَا لَكَزَ، وَهِيَ: يَا كُزَ وَجاءَ لِلشَّخِيرِ فَخَفِظَ مَا ذَكَرَ

اعلم أنه يقال حروف العطف، وحروف الشق؛ وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإم، ولا، وبإل، ولكن المخففة الترن الساكنة، وإمّا المكسورة الهمزة؛ ولكل منها معنى يختص بها.

فأما «الواو»، وهي أم الحروف فمعناها: الجمع والاشراك. ولا تقتضي الترتيب عند التحوتين، وإن كان مذهب الشافعي ومالك.

وأما الفاء فمعناها: الترتيب والتعقيب. فإذا قلت: جاءني زيد فعمرو، دل دخول الفاء على أن زيدا سبق في المجيء، وتُعقبه عمرو. وقد تقع للتسبب؛ كقولك: ضربته فبكى، وسافر فغنم.

وأما «ثم» فمعناها: الترتيب والترأخي؛ كقولك: سافرت إلى البصرة ثم إلى الكوفة.

وأما «حتى» فتأتي بمعنى: الواو، إلا أن من شرط ما بعدها أن يكون جزءاً مما قبلها، ويكون مذكوراً لتعظيم، أو لتحقير، فالتعظيم؛ كقولك: جاني الناس حتى الأمير؛ والتحقير؛ كقولك: استضافني الناس حتى الحارس؛ ولحُتي ثلاثة معانٍ أخرى:

أحدهما: أن تكون من حروف الجر على ما يثناه.

والثاني: أن تكون حرفاً من جملة نواصب الفعل المضارع، على ما نبينه في موضعه إن شاء الله.

والثالث: أن تكون حرف ابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول جرير: **الثلث**

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُحْجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ خَشَى مَاءٌ وَدِجْلَةٌ أَشْكَلُ^(١)
أراد أن كثرة الدّم الذي مازج ماء دجلة، قد أصاره بصفة الأشكل، وهو الذي يخالط
بياضه حمرة، ومنه سُميت العين التي تمازج بياضها حمرة شكلا.

وإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، جاز في إعراب «رأسها» ثلاثة أوجه:
أحدها: أن ترفعها بالابتداء، وخبره مضمّر، وتقدير الكلام: حتى رأسها مأكول.
والثاني: أن تنصبه على العطف، ويكون «الرأس» قد دخل في الأكل أيضاً.
والثالث: أن تجزّه، ويكون «الرأس» غير داخل في الأكل؛ بل الأكل وصل إليه.

وأنا «أو» فتاني لأحد خمسة معاني:

أحدها: للشك. تقول: جاءني زيدٌ أو عمرو.

والثاني: للإبهام؛ كقولك: لقيت زيدا أو عمرا، وأنت تعلم من لقيته منهما. وإتّما قصدت
الإبهام على المخاطب؛ وعليه حُجِلَ قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ لِّتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ
[المآث: ١٤٧].

والثالث: أن تكون للتخيير؛ كقوله تعالى: ﴿فَيَذَرُ مِنْ مَّيِّمٍ أَوْ يَسَارٍ أَوْ يَكْبِتُ﴾ [البقرة: ١٩٦].
والرابع: أن تكون للإباحة؛ كقولك: جالس القراء، أو الفقهاء، والفرق بين العطف ههنا
وبين العطف بالواو؛ أنك إذا عطفت بـ«أو»، فقلت: جالس الفقهاء أو القراء، كان المأمور مطعياً
بمجالسة الصنفين، وبمجالسة أحدهما، وإذا عطفت بـ«الواو» فقلت: جالس الفقهاء والقراء، لم
يكن مطعياً إلا بمجالسة الصنفين.

والخامس: من معاني «أو»: أن تكون للتقريب، كقولك: ما أدري أسلمت أم ودّعت. فدخل
«أو» بينهما لتقريب الزّمان ما بين السّلام والوداع؛ وتستعمل «أو» بمعنى «إلا أن»؛ ومنه قول
الشاعر: [الوافر]

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاطَةَ قُومٍ كَمَزْتُ كُفْرُونَهَا أَوْ تَشَقِيمًا^(٢)

(١) مَرّ تخريج البيت في ص ٣٩.

(٢) البيت لزيد الأعجم في ديوانه ١٠١، والأزمية ١٢٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢، وشرح التصريح ٢/٢٣٧، والكتاب ٤٨/٣، (واللسان غمز). وزيد الأعجم: هو زيد بن سليمان - أو سليم - الأعجم، أبو
أمامة العبيدي، من شعراء الدولة الأموية، جزل الشعر، فصيح الأنفاط، كانت في لسانه عجمة فلقّب
بالأعجم. (ت نحو ١٠٠هـ). ترجمته في الأغاني ٩٨/١٤ - ١٠٥. والشعر والشعراء ١٦٥، وتهذيب ابن
عساکر ٤٠١/٤. والشاهد فيه. «أو تشقيماً» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمره وجوباً بعد «أو» التي
بمعنى «إلا».

وأما «أم» فهي للاستفهام، وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام. وتكون «الألف» بمعنى «أي»، فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؛ فتقدير الكلام: أيهما عندك؟ ويكون جواب المخاطب: زيد أو عمرو؛ لأن المستفهم به «أم» متيقن أن أحدهما عنده، وإنما يطلب التعيين عليه، كما أن المستفهم به «أو» يستفهم عن كون أحدهما عنده؛ ولهذا يجاب به: «نعم أو لا». وكان ترتيب كلام المستفهم أن يتبدى به «أو» فإذا قلت: نعم، استخير به «أم».

وأما «لا» فتكون عاطفة بعد الإثبات، فتحقق المعنى الأول، وتنفي عن الثاني؛ كقولك: قام زيد لا عمرو؛ فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فالواو هنا هي العاطفة دون «لا»، وإنما زيدت «لا» بعد واو العطف تأكيداً للتفي وإشباعاً للمعنى.

وأما «بل» فمعناها: الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، ولا تدخل عليها واو العطف، وتجيء بعد الإثبات؛ كقولك: رأيت زيدا بل عمراً، وبعد النفي؛ كقولك: ما رأيت زيدا بل عمراً. فإذا زيد عليها «الألف» صارت جواباً يوقف عليه، وتكون نقيضة «نعم»، وتأتي في جواب الاستفهام الدّاخل على النفي؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ بِرَبِّكُمْ قَوْلُ الْحَقِّ؟﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وأما «لكن» الخفيفة الساكنة التّون فمعناها: الاستدراك؛ وتجيء بعد النفي؛ كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو؛ فإن جاءت بعد الإثبات، لزم أن تكون بعدها جملة نافية؛ كقولك: حضر زيد لكن عمرو لم يحضر.

وأما «إما»، فتأتي بمعنى «أو» في: الشك، والإيهام، والتخيير، والإباحة، إلّا أن بينهما فرقين:

أحدهما: أنك تتبدى به «إما» شكاً، وفي «أو» تتبدى باليقين، ثم يطرا عليك الشك.

والثاني: أنه لا بدّ في «إما» من التكرير؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِغْتًا﴾ [محمد: ١] فأما العاطفة فهي «إما» الثانية المكسورة الهمزة. وأما المفتوحة الهمزة؛ فمعناها: تفصيل الجملة، ولا بدّ أن تتلّقى بالغاء كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِغْتًا﴾ [الضحى: ١٩].

ثم اعلم أن العطف قد يقع على اللفظ وعلى الموضع، فإذا قلت: ليس زيد بكاتب ولا شاعر؛ جاز لك أن تجرّ شاعراً بالعطف على لفظ «كاتب»، ويكون تقدير الكلام: ليس زيد بكاتب ولا بشاعر؛ وجاز لك أن تنصب «شاعراً» بالعطف على موضع «كاتب»؛ لأن الأصل: ليس زيد كاتباً؛ وإنما دخلت الباء زائدة؛ ومثله قوله تعالى: ﴿لَا تَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ وَنَسُوا اللَّهَ﴾ [التوبة: ٢٣]، فمن نصب «رسوله» جعله عطفاً على اسم الله تعالى، ومن رفعه، جعله عطفاً على الموضع؛ لأن موضعه الابتداء، وإنما طرأت إن عليه. والعطف على اللفظ أحسن، فاعرف ذلك.

باب ما لا ينصرف

٢٨٢ - هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف **فجره كلفه لا يخرس**

٢٨٣ - **ونس السوس فيه فدخل** **لشبهه الفعل الذي يُشتقل**

اعلم أن الأصل في الأسماء الضرف، إلا أن فيها ما شابه الفعل؛ فسلب الجر والتنوين للذين لا بدخلان الفعل، والأسباب المانعة من الضرف تسعة:

أحدها: وزن الفعل؛ مثل: أحمَد، وتُقلب، ويَزيد، وتُرجس.

والثاني: الوصف؛ مثل: أحمر، وأصفر، وأبيض.

والثالث: الثاني الذي بغير فرق؛ مثل: قاطمة، وخمزة، وسلَمَى، وخمراء.

والرابع: التعريف.

والخامس: العدد.

والسادس: العجمة.

والسابع: التركيب.

والثامن: الجمع الخماسي فصاعداً، إذا كان ثاله ألفاً.

والتاسع: الألف والثون الزائدتان في آخر الاسم.

فمتى اجتمع في الاسم سببان منها لم ينصرف معرفة ولا نكرة، وإن اجتمع فيه سببان واحد؛ انصرف في التثنية، إلا الأسماء المؤنثة بالألف المقصورة؛ مثل: بُشْرَى، وذَكَرَى، ودُنْيَا، والأسماء المؤنثة بالألف الممدودة؛ مثل: حَسَنَاء، وخَمْرَاء. والألف والثون الزائدتين في «فُعْلَان» إذا كان صفة؛ مثل سَكْرَان و«غُضْبَان». والجمع الذي ثاله ألف؛ مثل: ذَرَاهِم، ودَنَابِير، والمعدول في العدد نحو: أحاد، وثلاث؛ فهذه لا تنصرف بحال، والعلة فيها قائمة بمقام عِلَّتَيْن. وقد نظم بعض المحققين الأسباب المانعة للضرف فقال: (الضرف)

مَوَازِيْعُ ضَرْفِ الْأَسْمَاءِ يَنْعُ فَهَآكُمَا مُبَيَّنَّةٌ إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَخْرُصُ
فَجَنُوعٌ وَتَغْرِيفٌ وَوَضْفٌ وَغَجْمَةٌ وَغَدَلٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخْطَصُ
وَتَرْكِيبُكَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَلْفُ الَّتِي مَعَ الثُّوْنِ زَيْدًا وَالْجَمْعُ مُخْلَصُ
وَمَا زَيْدٌ فِي عَمْرَانٍ مِنْ بَعْدِ زَائِمٍ وَتَابِعُهَا الشَّرْكِيْبُ هَذَا مُلْخَصُ
٢٨٤ - **مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعِلْمِ** **كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الْخِيَابِ**

٢٨٥ - أو جاء في الوزن مثال سكرى أو وزن بشرى أو مثال ذكوى

اعلم أن الأسماء التي لا تنصرف قسمان:

أحدهما: ما لا ينصرف نكرة ولا معرفة.

والثاني: ما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة.

فأما القسم الأول: فهو ستة أصناف؛ قد اشتمل عليها نظم الملحّة.

أحدها: «أفعل» إذا كان صفة سواء كان مجرداً من «من» نحو: أبيض، وأحمر، أو كان

الذي يصحبه «من» نحو: «أفضل، وأحسن»؛ كما قال تعالى: ﴿يَحْيَىٰ بِحُسْنِ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ (الباء: ٨٦)،

أو مثل «بُشرى»، أو مثال «ذُكرى»؛ فهذان النوعان إشارة إلى الصنف الثاني، ممّا لا ينصرف

معرفة ولا نكرة، وهو ما آخره ألف مقصورة، سواء كان على «فعلّى» بفتح الفاء؛ مثل: «سُكرى،

وَلَيْلى»، أو على وزن «فعلّى» بضم الفاء؛ مثل: «بُشرى، وذُنْبا»، أو على وزن «فعلّى» بكسر

الفاء؛ مثل: «وَقَلَى»، و«ذُكرى»، وهكذا إن كان على «فعلّى»؛ نحو: «حَبَازى، وَجَمَادَى».

٢٨٦ - أو وزن فعْلان الذي مؤنثه فعْلان فَعْلان ما ألفته

هذا هو الصنف الثالث ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة؛ وهو كل ما جاء على وزن

«فَعْلان» الذي مؤنثه «فَعْلان»، نحو: «سُكران، وَغُضبان» اللذين مؤنثهما: سُكرى، وَغُضبان. فإن

كان الاسم على «فَعْلان» بضم الفاء، انصرف في التذكير؛ لا إلحاق هاء التأنيث به في قولهم:

امرأة عربانة، وكذلك إن كان على وزن «فَعْلان» وقد التحقت الهاء به مثل: نَذْمان، صُرف في

وجه التذكير؛ كقولهم: امرأة نَذْمان.

٢٨٧ - أو وزن فعْلان وأفعْلان فَعْلان جنس وأفعْلان

هذا مثال الصنف الرابع: ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة، وهو ما آخره ألف التأنيث

الممدودة سواء كان على وزن «فَعْلان»؛ نحو: «بَيْداء»، وهو اسم جنس، أو «بُلْغاء»، وهو اسم

مذكر، أو «بَيْضاء»، وهو صفة مؤنث، أو «خِذراء»، وهو اسم مؤنث، أو كان على وزن «فَعْلان»

نحو: «طَرَفاء، وَكُرْماء»، أو على وزن «أفعْلان»؛ نحو: «أَنْبِياء، وَأَصْفِياء، وَأَصْدِقَاء»، أو على

وزن «فَعْلان»؛ نحو: «قَاصِغاء، وَرَاضِغاء»؛ وهما: جحران من جحرة اليربوع، أو كان على

وزن «فَعْلولاء»؛ نحو: «عاشوراء، وتأسوعاء، فإن كان على وزن «فَعْلان»؛ نحو: «عِلْباء؛ وهو

العصب الذي في العنق، وجرباء؛ وهي ذكر أم حُنين^(١)، انصرف. وكذلك تُصرف «أسماء» جمع

(١) أم حُنين: دويبة على خلفه الجرباء عريضة الصدر عظيمة البطن، وقيل: هي أنثى العرباء. ويقال: هما

أما حُنين، وهن أمهات حُنين، بإفراد المضاف إليه. (اللسان: حين).

اسم؛ لأنه على وزن «أفعال»؛ نحو: قسم وأقسام. فأما «أشياء» فلا تنصرف؛ كما قال تعالى: «لَا تَسْتَوِي أَعْيُنُهُمْ» [المائدة: ١٠١] لأن وزنها عند الأخفش: «فَعْلَاء» وعند سيبويه: «أَفْعِلَاء».

٢٨٨- «مثل مثني وثلاث في العدد» وما رأى صرفه «فقط أحد»

هذا أيضاً، هو الضنف الخامس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة، وهو كل اسم معدول في العدد إما إلى «فَعْلَال»؛ نحو: أحاد وثلاث ورباع، أو إلى «مَفْعَل»؛ نحو «مَثْنَى وَمَثْلَت وَمَرْبَع»؛ فلا ينصرف هذا النوع بحال؛ كما قال تعالى: «أَبْنِ لِحِمَّتِي ذِيْنَةً وَرَبْعَةً» [فاطر: ١]، ومعنى قولك: جاء القوم أحاد، أي: جاؤوا واحداً واحداً، كما أن قولك: جاؤوا مثنى، أي: اثنين اثنين.

٢٨٩- «ولم يجمع بعد ثلثه ألف» «فجر خماسي فليس ينصرف»

٢٩٠- «وملك إن رد في المثال» «نحو دنانير ولا يشكّل»

٢٩١- «فهذه الأنواع ليست تنصرف» «في موضع يعرف هذا التفتت»

هذا مثال الضنف السادس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة؛ وهو كل جمع ثاله ألف بعدها حرف مشدد، أو حرفان مخفّفان فصاعداً؛ وذلك نحو: دواب، ودراهم، ودنانير، ومصابيح؛ فهذا الضنف لا ينصرف بحال؛ لأنه جمع لا نظير له في الأحاد، فإن لحقته «الهاء» انصرف؛ نحو: صبارفة، وطبالسة؛ لأنه بالنسبة إلى أمثال الأحاد؛ نحو: رفاهية؛ وكراهية. فإن كان في آخر هذا الجمع «ياء» قبلها كسرة، نحو: «جوارٍ، ولبالٍ» أجري مجرى الاسم المنقوص الذي تحذف ياءه في الرفع والجر، وينون وتقرّ ياءه في حالة النصب، وتفتح؛ تقول: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ، واشتريت جوارٍ. فهذا شرح الأصناف الستة التي لا تنصرف نكرة ولا معرفة.

٢٩٢- «وثل ما تأليفه لا ألف» «فهو إدا غلب عنز منصرف»

٢٩٣- «نقول هذا طلحة نحوذا» «وهل أتت ريبك أنه شاعدا»

٢٩٤- «وبن مثلي فمخففاً كدعده» «فاطمة إن شئت كطريف سعد»

قد ذكرنا أن ما لا ينصرف، ينقسم قسمين:

أحدهما: ما لا ينصرف بحال؛ وهو ستة أنواع، وقد مضى شرحها.

والثاني: ما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة؛ وهو ستة أصناف أيضاً:

أحدها: إذا كان الاسم مؤنثاً بالشاء التي يوقف عليها بالهاء؛ نحو: «طلحة، وعائشة،

ومَنَّة، وصَعْدَة، فهذه الأسماء ونظائرها، لا تنصرف إذا كانت معرفة، وتنصرف إذا كانت نكرة؛ كقولك: ما كلُّ عائشة أُم المؤمنين، وهكذا، إذا كان الاسم مؤنثاً بالصيغة؛ مثل: «زينب، وسعاد» لم ينصرف في معرفة، إلا أن يكون على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن، فلك صرفه وترك صرفه كـ«هند، ودعد»؛ قال الشاعر: **(الشرح)**

لَمْ تَتَلَفَّحْ بِفَضْلِ مِثْرِيهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْدِ دَغْدُ بِالْغُلْبِ
فصرف ومنع.

٢٩٥- وأخيراً جاء وزن الفعل **فُخِرَ، في الخُكْمِ معجم فصل**

٢٩٦- **فَقُولُهُمْ أَخْمَدُ مِثْلُ دَمٍ، وقُولُهُمْ تَغْلِبُ مِثْلُ تَغْلِبُ**

هذا هو الصنف الثاني: مما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة؛ وهو كلُّ اسم جاء على وزن الفعل المضارع؛ نحو: «أخمد، وتَغْلِب، وشكّر، وترجس» وما أشبه ذلك؛ فهذه الأسماء تنصرف في النكرة، ولا تنصرف في المعرفة. فأما «فَهْشَل» فنونه أصليّة؛ وهو في الأصل من أسماء اللّٰئِب، وبه سُمِّي الرُّجُل فينصرف في المعرفة لأنَّ وزنه «فَعْلَل»؛ مثل: جَفَعَر.

٢٩٧- **وإنَّ عَدْلَتَ عَدَلٍ إِلَى فَعْلٍ، لَمْ يَنْصَرَفْ مَعْرِفَةً مِثْلُ زُحَلٍ**

هذا هو الصنف الثالث: مما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة؛ وهو كلُّ اسم عُيِلَ به عن صيغة «فاعل» إلى «فَعْلَل»؛ نحو: مُضَرَّ المعدول به عن ماضٍ، وهو مازج اللَّيْنِ بالماء؛ ونحو: «جَشَم» المعدول به عن «جاشم»؛ وهو الَّذِي يفعل الشيء عن استئثار؛ ونحو: «زُفَر» المعدول به عن «زافر» وهو حامل الأُنْقَال؛ و«ذُلَف» المَعْدُولُ به عن «ذالف»؛ وهو المتقاصر الخطو، و«زُحَل»؛ وهو النجم المعروف بالطَّارِق؛ وعدل به عن «زاحل» وهو البعيد؛ لأنَّه أبعد النجوم فلُكَا؛ واشتقاقه من «زَحَل» إذا بَعُد. فهذه الأسماء، لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة، في مثل قولك: ما كلُّ عُمرٍ أبا حفص، ويعتبر ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللام عليه، ألا ترى أنَّه لا يحسن أن تقول في «مُضَرَّ، وزُحَل، وذُلَف». المضَرَّ والزَّحَل والمذَلَف. ثم اعلم أنَّه قد جاء «فَعْلَل» في الكلام على أربعة أضرب:

أحدها: ما كان اسم جنس؛ نحو: جُعَل، وصُرَّر، وزُطَّب.

(١) البيت لجبرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١، واللسان (دعد) و(لفع)، ولعبد الله بن فيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨، ويلا نسبة في أدب الكاتب ٢٨٢، وأمثالي ابن العاجب ص ٣٩٥، والخصائص ٣/ ٦١، والكتاب ٣/ ٢٤١. المفردات: تتلفح: تنفق، والمثز: الرداء، والغلب: ج العلبة، وهي إناء من جلود الإبل أو الخشب. والشاهد فيه: هو صُرَف «دعد» ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

والثاني: ما كان صفة؛ نحو: حُظْمٌ، وَلَيْدٌ.

والثالث: ما كان جمعاً؛ نحو: زُبُرٌ، وَعُمَرُ، وَزُمَرٌ؛ جمع: زُبيرة، وَعُمَرة، وَزُمَرة؛ فهذه الأسماء الثلاثة تنصرف بكل حال.

والرابع: ما جاء معدولاً عن فاعل، ولا ينصرف معرفة، وقد تقدّم ذكره.

٢٩٨ - وَالْأَحْسَنُ مِثْلُ مِيكَائِيلَ كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ بِمِثْلِهِ

هذا هو الصنف الرابع: مما لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرةً، وهو: كل اسم جمع التعريف والعُجْمَة، مما هو على أربعة أحرف فصاعداً؛ نحو: هُرْمَزٌ، وَفَيْرُوزٌ، ويعتبر بامتناع دخول الألف واللام عليه. فإن كان الاسم ممّا يحسن دخول الألف واللام عليه، انصرف؛ نحو: رجل سَمِيئُهُ «بفَيْرُوز»، أو «بديباج»، أو «بفرقد»؛ لجواز قولك: الفيرُوز، والديباج، والفرقد؛ وكذلك كل اسم أعجمي على ثلاثة أحرف، فإنه ينصرف لخفته كما صُرف «نوح» ولوطٌ في القرآن، وهما أعجميان. وجميع أسماء الأنبياء لا تُصَرَّفُ إلا ستة أسماء: «نوح» ولوطٌ وهما أعجميان؛ انصرفا لخفتهما، وأربعة عربية؛ وهي: «محمّد، وهود، وصالح، وشُعَيْب»؛ فأما أسماء الملائكة؛ نحو: جبريل، وميكائيل، وأسماء الفرائعة؛ نحو: فرعون، وهامان؛ فلا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرةً.

٢٩٩ - وَمِثْلُ الْأَسْمَاءِ حَيْلُ زُلَّك كَقَوْلِهِمْ رَيْثُ مَغْدِي كَسَا

هذا هو الصنف الخامس: من الأسماء التي لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرةً، وهي الأسماء المركبة؛ مثل: حضرموت، ورام هرمز، ومعد يكرُب؛ وأكثر العرب تفتح آخر الاسم الأول منها، إلا أن يكون «ياء» فسكّن، وتجري آخر الاسم الثاني مجرى أواخر الأسماء التي لا تنصرف، فتضمّه في الرفع، وتفتح في النصب والجرّ، وتسليه الثنوين في الأحوال الثلاثة، فنقول: هذه حضرموتٌ، ورأيت حضرموتَ، ومررت بحضرموتَ؛ وهذا معد يكرُب، ورأيت معد يكرُب، ونظرت إلى معد يكرُب، وقد أضافها بعضهم، فقال: هذه حضرموتُ، ورأيت حضرموتَ، ومررت بحضرموتَ، كما قال: هذا معد يكرُب. ومنهم من قال: هذا معد يكرُب فلم يصرفه. فقد وضع بذلك أنك إذا قلت: هذا معد يكرُب، جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأظهر: هذا معد يكرُب بتسكين الياء، وضَمّ الباء.

والثاني: هذا معد يكرُب بتسكين الياء، وجرّ الباء بالإضافة، وتوينة.

الثالث: هذا معد يكرُب بتسكين الياء، وترك صرف «كرب».

٣٠٠ - ومثل ما جاء على «فعلان» على اختلاف نونه أخيراً

٣٠١ - فغير موزون إلى قرينان، ورحمة الله على عثمان

٣٠٢ - فيه، إذ لم يفت لا ينصرف، مما ليس مستغرباً منها صرف

هذا هو الصنف السادس من الأسماء التي تنصرف نكرة، ولا تنصرف معرفة؛ وهو كل اسم جمع التعريف، وزيادة الألف والثون في آخره. والطريق إلى معرفة زيادة الألف والثون: أنه إن كان الاسم على سقة أحرف، أو سبعة، وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان. وإن كان الاسم رباعياً، انصرف الاسم، لكونهما غير زائدتين، وذلك مثل: أبان، عنان. وإن كان الاسم خماسياً؛ فظاهره زيادة الألف والثون في آخره، إلا أن يدل دليل على كونها أصليّة، فأما حسان، وسمان، وتبان، وعلان، وشيطان؛ فإن أخذ حسان من الحسن، وسمان من السمن، وتبان من التبن، وعلان من العَلَن، وشيطان من شطن أي بعد؛ فوزنها على «فعلان» ونونها أصليّة؛ فانصرف؛ وإن جعل حسان من الحسن^(١)، وسمان من السّم، وتبان من الثّب؛ وهو الحُسران، وعلان من عل؛ إذا شرب ثانياً، وشيطان من شاط يشيط، إذا التهب فالتون زائدة؛ ووزنه «فعلان» فلا يتصرف؛ وبهذا يُعتبر هذا الجنس. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

٣٠٣ - وإن عبرا هذا التثنية والألف على ما فيها من

٣٠٤ - وهكذا تنصرف بالإضافة نحو سحابة مطيرة

قد أشرنا فيما قبل أن العلة في منع صرف ما لا يتصرف من الأسماء، أنه شبه الفعل، فسلِبَ الجرّ والثنوين اللّذين لا يدخلان الفعل؛ فإن أضيف ما لا يتصرف انصرف؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ سَأَلْتَهُ عَنِ الْقُرْآنِ فَقُلْ هُوَ نَزَّلَهُ بِالْقُرْآنِ﴾ [النبي: ١] فكسر الثون في الجرّ للإضافة. وهكذا إن عُزِفَ به الألف واللام؛ انصرف؛ كقولك: نظرت إلى الأحمر، ومررت بالسُّكران؛ والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة، والتعريف عن شبه الفعل.

٣٠٥ - وليس مضمروفاً من المفاعيل إلا سماعاً حشياً في المفاعيل

٣٠٦ - مثل خبيس ومكس وبذر وواسع ودهني وخشبي

اعلم أن الغالب على أسماء البقاع الثأنيث، فلا تنصرف في المعرفة، إلا أنه قد جاء عن

(١) حسان: اسم رجل، إن جعلته فعلاً من الحُسن أحريته، وإن جعلته فعلاً من الحَسْ وهو القتل أو الجنس بالشيء لم تُجره (اللسان: حسن).

العرب تذكير ثلاثة مواضع، فصرفوها وهي: واسط^١، وبدر^٢، وفلج^٣ البصرة؛ للبلد الذي تسميه العامة «الفلج». وجاء عنهم التذكير والتأنيث في خمسة مواضع، وهي: «منى، ودابق^٤، وهجر^٥، وحنين^٦، وخجر^٧» وهي قصبه اليمامة فيجوز صرفها، وترك صرفها.

إلا أن القرآن، نطق بصرف «حنين» في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أُنْزِلَتْكَ كَذِبَتْهُ﴾ [التوبة: ٢٥]. وأما ما عدا هذه المواضع الثمانية، فالغالب في كلام العرب ترك صرفه؛ وإن خلا اسم المكان من علامة التأنيث؛ نحو: «خراسان، وُعُمان، ومصر، وحلب»؛ لأنه يُشار باللفظ المذكر إلى البقعة، أو المحطة، أو المحلة، وبه نطق القرآن في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبُوا مَصْرَ﴾ [شكة الله مامين] [يوسف: ٩٩].

٣٠٧ - وحائز وفي صيغة الشعر الضمف أن ينصرف نشأ عن ما لا ينصرف^٨
قد ذكرنا أن الأصل في الأسماء الضرف، وإنما تُرك صرف شيء منها؛ لسبب وجد فيه، فإذا اضطر الشاعر لأجل إقامة الوزن، إلى صرف ما لا ينصرف جاز؛ كقول القائل: **إشهر**
كَأَنَّ ذُنَابِيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوهَ لِقَاءً^٩

(١) واسط: اسم لعدة مواضع، منها واسط الحجاج، وأما تسميتها فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة. وواسط أيضاً: قرية متوسطة بين بطن مز ووادي نخلة ذات نخيل. وواسط أيضاً: قرية مشهورة ببلخ. وواسط: قرية بحلب قرب بُزاعة (معجم البلدان ٣٤٧/٥).

(٢) بدر: ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادي الصفراء (معجم البلدان ٣٥٧/١).

(٣) فلج: اسم بلد، ومنه قيل للطريق تأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج (معجم البلدان ٤/٢٧٢).

(٤) دابق: قرية قرب حلب من أعمال غزاز، بينها وبين حلب أربعة فراسخ (معجم البلدان ٤١٦/٢).

(٥) هجر: اسم لعدة مواضع منها: هجر البحرين وهجر نجران وهجر حاران وهجر حصنة من مخلاف مازن (معجم البلدان ٣٩٣/٥).

(٦) حنين: هو وادٍ قبل الطائف، وقيل: وادٍ بجانب ذي المحاز، وقال الواقدي: بيه وبين مكة ثلاث ليالٍ (معجم البلدان ٣١٣/٢).

(٧) خجر: مدينة باليمامة وأم قراها، وبها ينزل الوالي (معجم البلدان ٢٢٢/٢).

(٨) الضلف: هو الميل عن الاعتدال، وسُمي ناظم الشعر صلفاً لأن الوزن والفاقية لا تتأني إلا بصرف ما لا ينصرف الذي هو خروج عن القاعدة.

(٩) البيت لمحرز بن المكعب الضبي في اللسان (قسم)، والكامل ١٠٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٥٧، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٨٦/٥، وكتاب العين ٨٧/٥، وأساس البلاغة (دتر) (وقسم). ومحرز بن المكعب الضبي: شاعر جاهلي، من بني ربيعة بن كعب. ترجمته في المرزباني ٤٠٥، ومعجم ما استعجم ١٠٧٣.

فصرف «دنانير» التي لا تنصرف في الكلام فأما ترك صرف ما ينصرف، فلا يجوز له عند سيبويه، وإن كان قد أجازهُ الكوفيتون؛ والفرق بين الموضعين؛ أنّه إذا صُرف ما لا ينصرف، فقد رُدَّ الاسم إلى أصله، وإذا تَرَكَ صُرف ما ينصرف فقد غُيِّرَ الشَّيْءُ عن أصله وهكذا يجوز له قصر الممدود؛ لأنَّ أصل الأسماء القصير، فلا يجوز مدّ المقصور؛ وإن أجازهُ الكوفيتون، وإذا قد ذكرنا ما يجوز في ضرورة الشعر في هذين الأمرين، فنشرح طرفاً مما جُوزَ له؛ فمن ذلك أنّه يجوز له وصل ألف القطع؛ كقوله: [الوافر]

أَلَا إِبْلِغْ حَاتِمًا وَأَبَا عَلِيٍّ بِأَنْ عَوَانَةَ الصُّبْعِي قَرَأَ
ويجوز له قطع ألف الوصل؛ كقول الشاعر: [البيط]

لَسْتُمْ مَعْنَى وَبَيْكَا فِي دِيَارِهِمْ أَلَلَّهَ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ^(١)
ويجوز له تذكير المؤنث؛ كقول القائل: [المطرب]

فَلَا مُزْنَةَ وَذَقْتَ وَذَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ إِنْقَالَهَا^(٢)
ويجوز له تأنيث المذكر كقول القائل: [الكامل]

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ مَوْرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُثُغُ^(٣)
ويجوز له تشديد المخفف كقول الرّاجز: [الزحزح]

صَخَمَ يُجِبُّ الْخُلُقُ الْأَصْحَمُ^(٤)

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦، واللّسان (نور، وشك)، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٢١٠/٧، ووصف المياني ٤١، وحسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد: الصحابي، شاعر النبي وأحد المخضرمين. كان شديد الهجاء فحل الشعر (ت ٥٥٤هـ). ترجمته في: الإصابة ٣٢٦/١، وتهذيب ابن عسّاك ١٢٥/٤، وتهذيب التهذيب ٢٤٧/٢.

(٢) البيت لعامر بن جوين في تخلص الشواهد ص ٤٨٣، وخزنة الأدب ٤٥/١، وشرح التصريح ٢٧٨/١، والكتاب ٤٦/٢، واللّسان (أرض، بقل). وعامر بن جوين: شاعر فارس، من أشراف طيء في الجاهلية من المعمرين. ترجمته في رغبة الأمل ٢٣٥/٦، وخزنة البغداد ٢٤/١. اللغة: المزنة: القطعة من السحاب الماطر، ودقت: فطرت، أبقلت: أثبتت البقل، أعشبت. الشاهد فيه: ولا أرض أبقل إبقالها والقياس: «أبقلت إبقالها»، لأن الفعل مستند إلى ضمير عائد على الأرض وهو مؤنث محاري، فحذفت التاء للضرورة.

(٣) لجرير في ديوانه ص ٩١٣، والأشباه والنظائر ١٠٥/٢، وجمهرة اللغة ٧٢٣، واللّسان (حرث، سور، أفق)، ولجرير أو للفردق في سبط اللاّلي ص ٣٧٩، وليس في ديوان الفردق.

(٤) الرجز لرؤبة بن المعجاج في ملحقات ديوانه ص ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٩/١، والكتاب ٢٩/١، =

ويجوز له تخفيف المشدّد كقول القائل: [الزجر]

قُتِلْتُ عِلْبَاءَ وَهَذَا الْجَمَلِي وَإِنَّا لَصُوحَا نَعْلَى دِينَ عَلِيٍّ^(١)

ويجوز له إظهار المدغم كقول ابن أمّ مَيْثُ [البط]

مَهْلًا أَعَاذِلْ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجْوَدُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّعُوا^(٢)

ويجوز له حذف التثوين كقول الشاعر: [المتنفر]

وَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُشْتَعْنِي وَلَا ذَاكِرِ اللَّئِةِ إِلَّا قَلِيلًا^(٣)

ويجوز له إجراء الاسم المنقوص مجرى الاسم الصحيح كقول ابن الرقيات: [الرجح]

لَا يَبَازُكَ اللَّئِةُ فِي السُّوَاوِي مَلْ يُضَيِّحُنْ إِلَّا لَهُنْ مُطْلَبٌ^(٤)

ويجوز له إجراء الفعل المعتل مجرى السالم كقول القائل: [الرجح]

أَلَمْ يَأْنِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْجِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونٌ بَنِي زَنَاوٍ^(٥)

- واللسان (ضخم). الشاهد فيه قوله «الأضخا» حيث شدد الميم، وهو على وزن «أفعل»، ثم وصل الميم بألف الإطلاق.

(١) جاء في اللسان [علب]:

[«إني لمن أكرمني، ابن البشر، قتلْتُ عِلْبَاءَ، وهذا الجملي،

وإِنَّا لَصُوحَا نَعْلَى دِينَ عَلِيٍّ

أراد: ابنَ الشَّرِبِي، والجملي، وعليّ، فحذف بحذف الياء الأخيرة].

(٢) البيت. لقعنّب ابن أم صاحب في الخصائص ١/١٦٠، وسمط اللآلي ٥٧٦، والكتاب ١/٢٩١، وشرح أبيات سيبويه ١/٣١٨، واللسان (ظلل، وزن). والشاهد فيه: «ضنوا» حيث فكّ إدغام الفعل للضرورة، والأصل فيه «ضنوا».

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والأشباه والنظائر ٦/٢٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١/١٩٠، واللسان (عتب، عمل)، والكتاب ١/١٦٩. الشاهد فيه قوله: «ولا ذاكر الله» حيث أراد ذاكرًا لله فحذف التثوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الحلالة «الله» بذاكر.

(٤) مرّ تخريج البيت ص ٢٧.

(٥) البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/١٣١، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٣، والكتاب ٣/٣١٦، واللسان (قدر، رضي، شطي، يا). المعاني: الأنبياء: الأخبار، وتنمي: ترتفع، وتنشئ: اللبون: ذات اللبن، الإبل. الشاهد فيه قوله: «ألم يأنيك» حيث أثبت الياء واكتفى بتسكينها حملًا للفعل المعتل الآخر المجزوم على الصحيح الآخر المجزوم، وذلك للضرورة.

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين، وذلك من أحسن ضرورات الشعر؛ كما قال عامر بن الطفيل^(١): **[القبيل]**

نَمَّا سَوْدُ ثَنِي عَامِرُ عَنْ وَرَائِهِ أَبْنَى اللَّهْ أَثْ أَشْمُو بَأْمُ وَلَا أَبْ
وكقول الراجز: **[الرجز]**

تَرْكَنَ زَاغِيهِنَّ مِثْلَ الشُّنْ

ويجوز له إشباع حركات الإعراب، حتى تصوير الحركة حرفاً؛ كقول الفائق في إشباع الفتحة: **[الوافر]**

أَلَّتْ مِنَ الْفَوَايَةِ جَيْنَ تُدْعَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُشْتَرَاكِ
أي: بمتترح؛ وكقول الشاعر في إشباع الكسرة؛ وهو الغزدق: **[الرجز]**

تَنْفِي يَدَاهَا الْخَصْنُ فِي كُلِّ مَا جَزَى نَفْيِ الدَّزَاهِمِ تَنْفَادِ الصَّيَارِفِ^(٢)
وكقول الآخر في إشباع الضمة: **[الرجز]**

وَأُنْفِي خَيْمًا يُشْرِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدُو فَاَنْظُرُ^(٣)

(١) عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، من بني عامر بن صعصعة، فارس قومه وأحد فئاك العرب وشعرائهم وساداتهم في الجاهلية. وهو ابن عم لبيد الشاعر. وقد على رسول الله ﷺ في المدينة بريد الغدر به فلم يجرؤ عليه ورده الرسول فقامت في طريقه قبل أن يبلغ قومه (ت ١١١هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ١١٨، ورغبة الأمل ١٧٦/٢، والبيت في الحيوان: ٩٥/٢، وخزانة الأدب ٣٤٣/٨، وشرح المفصل ١٠١/١٠، واللسان (كلل) وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ١٨٥/٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (دخشن)، ونجاح العروس (دخشن)، وجمهرة اللغة ص ١٢٨٣، وتهذيب اللغة ٦٤٩/٧. والشن: الخلق من كل آتية صنعت من جلد.

(٣) البيت لابن هرمة في ديوانه ٩٢، والأشياء والنظائر ٣٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، واللسان (نزع). وإبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة الكنتاني القرشي، أبو إسحاق؛ شاعر غزل من سكان المدينة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو آخر الشعراء الذين يحتج شعرهم. (ت ١٠٨٣هـ). ترجمته في الأغاني ١٠١/٤، والنجوم الزاهرة ٨٤/٢، وتاريخ بغداد ١٢٧/٦.

(٤) البيت للغزدق في الإنصاف ٢٧/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، وشرح التصريح ٣٧١/٢، والكتاب ٢٨/١، واللسان (صرف)، والمقاصد النحوية ٥٢١/٣. المعاني: تنفي: تغرق، تدفع؛ والحصي: الحجارة الصغيرة، والهاجرة: اشتداد الحر عند الظهيرة. تنقاد: من نكد الدنانير أي النظر فيها ليميز جديدها من رديتها. الصاريف: ج صبرفتي. والشاهد فيه قوله: «الصاريف» حيث مغل كسرة الراء، فتولدت الياء، وذلك للضرورة الشعرية.

(٥) البيت لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥، والدرر ٢٠٤/٦، وسر صناعة الإعراب ٢٦/١، واللسان (شرى، الأنف، وا)، والجنى الداني ١٧٣. ويشري: يُعيل.

أي: فانظر. ومنها حذف التّون من «ولكن»: كقول الشاعر، وهو النّجاشي^(١):
 فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَشْطَطِيغُهُ وَلَاكَ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ
 يريد «ولكن»، وكقول الأعشى: [الخفيف]

وكان الخمر المدامة في الإنس قنط ممزوجة بماء الزلال^(٢)
 يريد من الإسقنط، ويجوز له حذف الواو من «هو»؛ كقول الشاعر؛ وهو العجير
 السلولي^(٣): [التّوكل]

فَبَيْتَاءُ بَشْرِي زَخْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رَخْوُ الْجِلَاطِ نَجِيبٌ
 ويجوز له حذف الياء من «هي» كقول الرّاجز: [مشطور الرّجز]
 دَارُ لِسْعَدَى إِذْهُ مِنْ مَّوَاكَا^(٤)

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضمير كقول الشاعر: [الغني]
 فَظَلْتُ، لَذِي الْبَيْتِ الْعَيْتِي، أَخِيْلُهُ وَمِطَوَايَ مُشَاقَاَنِ لَهُ أَرْقَانِ^(٥)

(١) النّجاشي: هو قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب، من كهلان، شاعر هجاء مخضرم (ت نحو ٤٤٠هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ١١٥، وسمط اللّالي ٨٩٠. والبيت في ديوانه ص ١١١، والأزهية ص ٢٩٦، وخزانة الأدب ٤١٨/١٠، وشرح أبيات سيبويه ١٩٥/١، والكتاب ٢٧/١. الشاهد فيه قوله: «لأكن» ويريد «لكن» حيث حذف التّون للضرورة.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٥، واللسان (أسقط، سقط، عتق)، وتاج العروس (سقط، عتق)، والمخصص ١٩/١٧. وروايته في اللسان:

وكان الخمر العتيق من الإنس قنط، ممزوجة بماء زلال
 والإسقط: ضرب من الأشربة، فارسي معرب.

(٣) العجير السلولي: هو العجير بن عبد الله بن عبيدة بن كعب، من بني سلول، من شعراء الدولة الأموية، كنيته أبو الفرزدق وأبو الفيل. وعجير لقبه، واسمه عمير. عذّه ابن سلام في شعراء الطبقة الخامسة من الإسلاميين. (ت نحو ٩٠هـ). ترجمته في جهمرة الأنساب ٢٦٠، والجمحي ٥١٧ - ٥٢١. والبيت في خزانة الأدب ٢٥٧/٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٢/١، واللسان (هدب، ها). والجلاط: جانب السنام، وجمعها «مَلَط».

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٦٨٠، وخزانة الأدب ٦/٢، والكتاب ٢٧/١، واللسان (هيا). وقيله في الكتاب: [هل تعرف الدار على تراكا]. والشاهد فيه قوله: «إذّه» أراء «إذ هي» فحذف الياء، فدلّ على أن الضمير في «هي» هو «الهاء» وحدها وإنما زادوا الواو أو الياء تكثيراً للاسم، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد. وتبرك: اسم مكان.

(٥) البيت ليعلى بن الأحول الأزدي في خزانة الأدب ٢٦٩/٥، واللسان (مطا، ها)، وبلا نسبة في الخصائص ١٢٨/١، وسر صناعة الإعراب ٧٢٧/٢. والبيت في اللسان:

واختلاس الحركة؛ كقول الشاعر: [الطويل]

وَمَالُهُ مِنْ مَجْدٍ ثَلِيذٍ وَمَالُهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصُّبَا
يريد بقوله «لا الجنوب ولا الصُّبَا» أي: ما لهُ نَدَى؛ لأن الجنوب موصوفة بالإنداء وتأليف
سحب الأمطار، وأراد «بالصُّبَا» أي: ما له حظ في ترويح المركوب، لأن نسيم الصُّبَا مستروح
إليه.

ويجوز له حذف «الياء» من الذي؛ كقول الرّاجز: [الرجز]

كَأَلَدْتُ زَيْزِي زَيْزِيَةً فَاَضْطَيْدًا^(٢)

وحذف النون من تنية الذي، كقول الشاعر الأخطل^(٣):

أُبْنِي كُلِّيْبٍ إِنْ عَمِي اللَّذَا قَشَلَا الْمُلُوكَ وَقَشَحَا الْأَغْلَالَا

ويجوز حذف «النون» من اللذين؛ كقول الشاعر: [الطويل]

فَلِإِنْ أَلْذِي خَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

[فَقُلْتُ، لدى البيت الحرام، أَخِيْلُهُ وَمِطْوَائِي مَشْتَقَاتَانِ لَهُ أَرْقَانِ

ومِطْو الرجل: صديقه ونظيره، وقيل: مطوه صاحبه في السفر، وقال ابن بري: البيت لرجل من أزد
السراة يصف برقاً، وذكر الأصبهاني أنه ليعلى بن الأحول. ومِطْوَائِي: صاحبائي. وأخيله: انظر إلى
مخيلته، والهاء عائدة على البرق في بيت قبله].

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨،
والكتاب ١/٣٠. الشاهد فيه قوله «فماله من مجد» فالشاعر اختلس ضمة الهاء اختلاصاً ولم يشمها حتى
نشأ عنها واو.

(٢) الرجز لرجل من هذيل في خزنة الأدب ١١/٤٢١، وشرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١، وبلا نسبة في
اللسان (زبي، ذا)، والإنصاف ٢/٦٧٢، وشرح المفصل ٣/١٤٠. والزُيْبَةُ: بئر أو حفرة تُحفر للأسد،
وقد زباها وزَزَبَاها. وقبله في اللسان: [فكان، والأمر الذي قد كيدا].

(٣) الأخطل: هو غيث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، أبو مالك: شاعر مصقول
الألفاظ، حسن الدبابة، في شعره إبداع. أكثر من مدح خلفاء بني أمية. تهاجى مع حريز والغزدق،
فتناقل الرواة شعره. (ت ٩٠هـ) ترجمته في الأغاني طبعة دار الكتب ٨/٢٨٠، والشعر والشعراء ١٨٩،
ودائرة المعارف الإسلامية ١/٥١٥. والبيت في ديوانه ص ٣٨٧، والدرر ١/١٤٥، والكتاب ١/١٨٦،
واللسان (فلج، خطأ، لذي)، وخزنة الأدب ٣/١٨٥، الشاهد فيه قوله: «اللَّذَا» يريد «اللَّذان» فحذف
النون تخفيفاً، لعل الكلام بالصلة.

(٤) للأشهب بن رميلة في خزنة الأدب ٧/٦٧، وشرح شواهد المغني ٢/٥١٧، والكتاب ١/١٨٧، واللسان
(فلج، لذا)، والمقاصد النحوية ١/٤٨٢. والأشهب بن رميلة: هو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد
المदान النهشلي الدارمي التميمي: شاعر نجدى، ورميلة هي أمه وكانت أمة اشتراها أبوه في الجاهلية =

- ويجوز له استعمال الترخيم في غير النداء؛ كقول الشاعر امرئ القيس بن حجر: (طريف)
 لَنَنُغَمَّ الْفَتَى نَغْشُو إِلَيْنِ ضَوْءُ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَبْلَةٌ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ^(١)
 يريد طريف بن مالك، ويجوز له النصب بالغاء في الإيجاب؛ كقول الشاعر: (طريف)
 مَا تَنَزَّلُكَ مُنْزِلِي لِبَنِي ثَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَاذِ فَأَسْتَرْيَحَا^(٢)
 ويجوز له حذف «الغاء» في جواب الجزاء؛ كما قال الشاعر: (طريف)
 مَنْ يَفْعَلِ الْخَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ بِثَلَاثِ^(٣)
 ويجوز له إفراد الخبر عن الشئين المثبتين اللذين لا ينفصل أحدهما عن الآخر؛ كقول
 الرّاجز: (المرج)
 لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلْ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ^(٤)
 ويجوز له تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ كقول الشاعر: (طريف)
 أَلَا يَأْتِي خَلَّةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَزَخْمَةٌ لِلَّهِ السَّلَامُ^(٥)
 ويجوز له إلحاق التّون بالفعل الموجب، كقول الشاعر خزيمة: (طريف)

(١) (ت بعد ٨٦هـ). ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢٥١، والموشح للمرزياني ١٦٥. وقلع: اسم موضع قرب مكة. وحانت دماؤهم: ذهبت هدرأ. والشاهد فيه قوله: «إل الذي» حيث حذف النون من «الذين» للتخفيف، والكلام واضح على جمع.

(٢) مَرَّ تخريجه في ص ٨٦.

(٣) البيت للمغيرة بن حبناء في خزنة الأدب ٥٢٢/٨، والدرر ٣٤٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١، وبلا نسبة في الكتاب ٣٩/٣، والمحتجب ١٩٧/١. الشاهد فيه قوله: «فأستريحا» حيث نصب به «أن» مضمرّة بعد فاء السببية من دون أن تُسبق بنفي أو طلب.

(٤) لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وشرح أبيات صيبويه ١٠٩/٢، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزنة الأدب ٤٩/٩، ولعبد الرحمن بن حسان في خزنة الأدب ٣٦٥/٢، واللسان (بجل)، ولحسان بن ثابت في الدرر ٨١/٥، والكتاب ٦٥/٣، وليس في ديوانه. الشاهد فيه قوله: «الله يشكرها» حيث حذف الغاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسمية للضرورة الشعرية والتقدير: «فالله يشكرها».

(٥) البيت لامرئ القيس في ملحّن ديوانه ٤٧٢، وجمهرة اللغة ٥٩، والدرر ١٥٠/١، واللسان (أل)، وبلا نسبة في خزنة الأدب ١٩٧/٥. وفي نسخة ثانية (زحلوقة).

(٥) البيت للأحوص في ديوانه ١٩٠، وخزنة الأدب ١٩٢/٢، واللسان (شع)، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٨٦، وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ٨٠٥. والأحوص هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، من بني ضبيعة: شاعر مهجاء صافقي الديباجة. لقب بالأحوص لضيق في مؤخر عينيه (ت ١٠٥هـ). ترجمته في الأغاني ١٧٧: ٤، والشعر والشعراء ٢٠٤.

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي غَلَمٍ ثَرْفَعْنَ ثَوْبِي شِمَالًا

ويجوز له أن يجعل اسم كان النكرة، والمعرفة الخبر؛ كقول القطامي:، واسمه عمير:

[الوافر]

قَبِي قَبْلَ الثَّغْرِ يَا ضَبَاغَا وَلَا يَكُ مَوْقِفُ مَنِكَ الْوَدَاعَا

ويجوز له جمع «فَاعِل» إذا كان وصفاً للمذكّر على «فَوَاعِل»؛ كقول الشاعر الفرزدق:

[الكامل]

وَإِذَا الرُّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ زَائِبَتَهُمْ خَضَعَ الرُّقَابُ ثَوَائِسَ الْأَبْصَارِ

فهذه جملة كافية ممّا يجوز استعماله للشاعر لحفظ وزنه، وإقامة أسلوب نظمه فاعرف

ذلك. وقس عليه. إن شاء الله تعالى.

باب العدد

٣٠٨ - وَإِنْ سَفَفْتُ بِالْعُدْدِ فِي الْعُدْدِ مَا طَفَّ إِلَى الْمَعْدُودِ لَقَبْتُ لَيْسَ

٣٠٩ - ثَابِتٌ هَذَا مَعَ الْمُذَكَّرِ وَخَذَفَ مَعَ الْمَوْثِقِ الْفَتْحُ

٣١٠ - تَقُولُ لِي حَسْبُ الْفَرْقِ خَذَفَ وَزَمَ لِي نَعْمًا مَلِ السُّوقِ وَقَدْ

اعلم أن العدد، يجري على أربعة مراتب: آحاد وعشرات ومئون والوف، ويحتاج العدد

إلى ضمّه إلى النوع المعدود لتمييز بمجموعهما فائدة الكلام. ألا ترى أنك لو اقتصر على ذكر

العدد، فقلت: عندي ثلاثة لم يُعلم النوع المعدود، ولو اقتصر على ذكر النوع، فقلت: عندي

رجال؛ لَمَّا عُلِمَ العدد. ويجب تبيين العدد من ثلاثة فصاعداً، لأنّ لفظ الواحد، أو الاثنين يدلُّ

على العدد والنوع؛ لأنّ قولك: «جَمَلٌ» يدل على واحد من هذا النوع. وقولك: «جَمَلَانِ» يدل

(١) مَرَّ تَخْرِيجِ الْبَيْتِ فِي ص ٤٢.

(٢) القطامي: عمير بن شميم بن عمرو بن عباد، من بني جشم بن بكر، أبو سعيد التغلبي الملقّب بالقطامي:

شاعر غزل فعل. جعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين. (ت نحو ١٣٠هـ). ترجمته في الشعر

والشعر ٢٧٧، وطبقات الشعراء ١٢١. والبيت في ديوانه ص ٣١، وحرارة الأدب ٣٦٧/٢، وشرح

آيات سيبويه ٤٤٤/١، والكتاب ٢/٢٤٣، واللسان (صبع، ودع). الشاهد فيه هو: مجي الاسم نكرة

وهو «موقف» والخبر معرفة وهو «الوداع» وذلك لضرورة الشعر.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٤/١، وجمهرة اللغة ٦٠٧، وشرح آيات سيبويه ٣٦٧/٢، والكتاب ٣/

٦٣٣، واللسان (نكس، خضع). والشاهد فيه قوله: «نواكس» حيث جمع «ناكس» على «نواكس» وهذا

لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية.

على اثنين من هذا النوع. فإذا أضفت العدد إلى المعداد، فإن كان الواحد المعداد مذكراً، أثبت الهاء في آخر العدد؛ كقولك: عندي ثلاثة رجال، وإن كان آخر المعداد مؤنثاً؛ حذفته الهاء منه؛ كقولك: عندي عشر نسوة؛ ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿سَبْعًا عَنْهُمْ مَخَصَرٌ﴾ ونسبه ابن جرير (الحاقة: ٧)، فأثبت الهاء مع المذكر، وحذفها مع المؤنث، وتجري «ثمان» في الإعراب مجرى «قاضي»، فنقول: هذه ثمانى نسوة، ومررت بثمانى نسوة، ورأيت ثمانى نسوة، ففتح الباء في النصب وتسكنها في الرفع والجر، وإن أردت تعريف هذا العدد؛ أدخلت الألف واللام على الاسم الثاني؛ فنقول: عندي ثلاثة الأتواب، وعشرة الدراهم؛ وعليه قول ذي الرمة^(١): (المرسل)

وَقَدْ يَرْجِعُ الثَّنَلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالذِّبَاذُ الْبِلَاقِعُ

٣١١- وَنَ دَلِزَ الْعَدَدُ الْفَرْدُ وَهُوَ الَّذِي يَنْتُحِبُ أَنْ لَا يَنْفَرَا

٣١٢- مَا حَجَرَ لَهَا مَعَ الْفَوْتِ أَحَدُ الْفَنَانِي وَلَا الْكُتُبُتِ

٣١٣- مَنَلَهُ مِنْهُ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ خَمْسَةَ مَنَظُومَةٍ وَذُرَّةَ

قد ذكرنا حكم المرتبة الأولى من العدد، وأما المرتبة الثانية، وهي العشرات؛ فلأنك إذا جاوزت العشرة ضمنت الثيف إليها وجعلتها اسماً، وبنيتها على الفتح إلى أن تنتهي إلى تسعة عشر، ما عدا اثني عشر، فإن كان العدد لمذكراً؛ أثبت الهاء في الثيف، وحذفها من العشرة، وإن كان لمؤنث؛ حذفها من الثيف، وأثبتها في العشرة؛ كقولك في المذكر:

رأيت أحد عشر غلاماً، وفي المؤنث: رأيت إحدى عشرة جارية. فأما «اثنا عشر» فلأنك تعرب الاثنين إعراب الاسم المثنى، وتفتح آخر العشرة في جميع الوجوه. فنقول: جاءني اثنا عشر رجلاً، ورأيت اثني عشر رجلاً، ومررت باثني عشر رجلاً، وفي القرآن: ﴿فِي عَشْرِ نَفْسٍ مَدَنِيَّةٍ ثَلَاثَ عَشْرَ نَفْسٍ﴾ (النوبة: ٣٦). وقال سبحانه في النصب: ﴿وَمِنْهُمْ ثَلَاثَ عَشْرَ نَفْسٍ﴾ (العنكبوت: ١٢). ونقول في المؤنث: جاءني اثنتا عشرة جارية، وإن شئت قلت: اثنتا عشرة جارية؛ وعلى هذا حكم العدد إلى تسعة عشر.

وإنما لم يُثنَ «اثنا عشر»؛ لأن إعراب الثنية، يقع قبل التون، والعشرة المركبة معها تحل محل التون؛ فتلحق بالتغيير بالألف مع العشرة المركبة معها كما تلحقه مع التون التي حلت محل التون؛ فتلحق بالتغيير بالألف مع العشرة المركبة معها كما تلحقه مع التون التي حلت

(١) ذو الرمة: هو غيلان بن عقبة بن نيسب بن مسعود العدوي، أبو الحارث، من مضر: شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، بدع في ذلك مذهب الجاهليين (ت ١١٧هـ). ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٤٠٤، والشعر والشعراء ٢٠٦، والبيت في ديوانه ص ١٢٧٤، والأشباه والنظائر ١٢٢/٥، واللسان (خمس)، وشرح المفصل ١٢٢/٢.

العشرة محلّها، وتفتح الياء من «تَمَانِي عَشْرَةَ» وقد سَكَنَها بعضهم، فإذا عرفت هذا النوع من العدد؛ أدخلت «الألف واللام» على الأول: فقلت: رأيت الأَحدَ عَشَرَ رَجُلًا.

فإذا بلغت العشرين، أعربتْها إعراب الجمع السَّالم، واشترك فيها المذكر والمؤنث؛ وهذا حكم جمع العقود إلى التَّسعين. فإن ذكرت واحداً من هذه العقود؛ كقولك: جاءني أحد وعشرون رجلاً كنت مخيراً؛ إن شئت قلت: جاءني أحد وعشرون رجلاً، وإن شئت قلت: واحد وعشرون رجلاً. وكذلك يجوز أن تقول: واحدة وعشرون امرأة، وإحدى وعشرون امرأة.

فإذا عرفت هذا النوع؛ أدخلت «الألف واللام» عليهما، فقلت: رأيت الثلاثة والعشرين رجلاً، والتَّسعِ والتَّسعين امرأة.

وأما المرتبة الثالثة من العدد؛ فهي المئتان: فيشارك فيها المذكر والمؤنث؛ وتُحذف الهاء من المضاف إليها؛ لكونها مؤنثة؛ كقولك: عندي ثلاثمائة ثوب، وخمسمائة ناقة. وإذا عرفت هذا النوع؛ أدخلت «الألف واللام» على المضاف إليه، فقلت: ما فعلت بمائة الدَّراهم؟ وأين ثلاثمائة الدَّراهم؟

وأما المرتبة الرابعة، وهي الألف: فنثبت «الهاء» في المضاف إليه، ويشارك المذكر والمؤنث فيه؛ كقولك: هؤلاء ألفا رجلاً، وألفا امرأة، وثلاثة آلاف جمل، وثلاثة آلاف ناقة. فإن أردت تعريف هذا النوع؛ أدخلت الألف واللام على آخر لفظ منها؛ وهو المضاف إليه؛ فقلت: ما فعلت بثلاثة آلاف الدَّراهم، وعلى ذلك قس.

٣١٤ - وقد ناهى القول في الألف على خمسة، وعلى السبب.

باب نواصب الأفعال

- ٣١٥ - وخبر أن شرح نزاحاً يُفهم ما ينصب الفعل وما في خبره
٣١٦ - فينصب الفعل السليم أن ولن
٣١٧ - أو التَّصَبُّ في المعتل كالسليم
٣١٨ - واللام حين تُبْغِي بالكثير
٣١٩ - والفاء إن جاءت جواب النفي
٣٢٠ - وفي جواب ليت لي وهل قس؟
- ما ينصب الفعل وما في خبره
وكي ويكسب ثمة حتى وإن
ومعينة تسمى على السبب
وفي إذا فليكن لا في الخبر
والأمر والعرض مفعلاً والتَّصَبُّ
وأين مفعلاً^(١) وألى ومثلي؟

(١) هذا البيت استكملناه من «ملحة الإعراب».

(٢) المغدَى: موضع الغدو وهو السير أول النهار.

- ٣٢١ - وَالرَّأُوْاْ اِنْ جَاءَتْ يَتَمَتَّنِ الْجَمْعُ فِي طَلَبِ الْمَامُوْرِ اَوْ فِي الْمَنْعِ
 ٣٢٢ - وَانْصَنَ الْمِفْعَلُ اَوْ وَحْتَى
 ٣٢٣ - نَقُولُ اِنَّمَا نَقِي اِنْ نَفَعْنَا
 ٣٢٤ - وَجِئْتُ كِي ثَوَلِيْنِي الْكَرَامَةَ
 ٣٢٥ - وَانْتَبِ الْمَلِمَ لِحِيْمًا تُكَرَّمَا
 ٣٢٦ - وَلَا تُمَارِ جَامِلًا فَتُغْتَبَا
 ٣٢٧ - وَقُلْ صَدِيْقٌ مُّخْلِصٌ قَاتِلُصَدِّ
 ٣٢٨ - وَرَزَّ مَعْلُومًا مَّامًا مَفْرُوقًا
 ٣٢٩ - وَمَنْ يَقُلْ اِنِّي سَاغِسْتِ خَرَمَكَ
 ٣٣٠ - وَقُلْ لَهُ فِي الْمَرْغَضِ: يَاهَذَا، اَلَا
 ٣٣١ - فَبِهِذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ
- فِي طَلَبِ الْمَامُوْرِ اَوْ فِي الْمَنْعِ
 وَكُلُّ قَا اَوْ دَوْعٌ كُتِبَا شَتَّى
 وَلَنْ اَزَالَ قَائِمًا اَوْ تَزَكَّبَا
 وَبِزَتْ خَشَى اَدْخَلَ الْيَمَامَه
 وَغَامِ اَسْبَابَ الْهَزَى لَشَنَلَمَا
 وَمَا عَلَيْكَ غَشْبُهُ فَشَغَبَا
 وَلَيْتَ لِي كَشَرُ الْيَمَى قَارِفَذَه
 وَلَا تَحَصِرُ فُشِي، اَلْمَخَصِرَا
 فَقُلْ لَهُ: اِنِّي اِحْتَرَمَكَ
 تَنْزِلُ عَشِيْدِي فُشِيْبَ مَا أَكَلَا؟
 مَثَلُهَا فَاَحْذُ عَلَن تَنْثَالِي

اعلم أن الفعل المضارع، يرتفع لتعريفه من النواصب وعوامل الجزم، وحلوله محل الاسم، فإن كان فعل الزمان الحاضر، كان مرفوعاً أبداً، ولم تدخل عليه عوامل النصب، ولا عوامل الجزم؛ لأن عوامل النصب، تدل على استقبال الزمان، وفي عوامل الجزم ما ينقل معنى الفعل المضارع إلى الماضي؛ نحو: لم ولما، وفيه ما يدل على وقوعه في مستقبل الزمان؛ فنافت معانيها معاني الفعل المضارع للزمان الحاضر؛ فلهذا، لم تدخل عوامل النصب، ولا عوامل الجزم عليه، وأمّا الفعل المستقبل؛ فتدخل عليه عوامل النصب، وعوامل الجزم.

أما عوامل النصب؛ فهي: أن، ولن، وكي، وإذن، واللام المكسورة التي بمعنى «كي»، ولام الجحد المكسورة، وحتّى، وأو؛ والفاء، والواو إذا جاء جواباً في غير الإيجاب. وأصول هذه العوامل الأربعة: «أن، ولن، وكي، وإذن» وما عدا ذلك فرع من «أن»، و«أن» هي أم الباب، وسنورد نبذاً في شرح كلّ حرف منها.

فأما «أن» فإنّها تنصب الفعل المضارع بنفسها، وقد يحلّ مع الفعل العاملة فيه محلّ المصدر؛ كقولك: أريد أن تخرج، أي: أريد خروجك، فإنّ ثلثنا «السين» الدّاخله على الفعل المضارع أبطلت عملها، وارتفع الفعل، وخرجت عن أن تكون النّاصبة للفعل، وصارت المخفّفة من الثّقيلة؛ وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ سَلَا رَبِّي﴾ (المزمّل: ٢٠)؛ وتقديره: علم أنّه

سيكون منكم مرضى. وقد تلبس أن الناصبة للفعل بـ«أن» المخففة من الثقيلة، إذا وليتها «لا» التأنيية. والتشبيز بينهما بأن تنظر إلى الفعل الذي قبلها؛ فإن كان من أفعال العلم واليقين؛ كانت في هذه المواطن؛ هي المخففة من الثقيلة، ووجب رفع الفعل المضارع الذي بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْلَكُونَ﴾ [طه: ٨٩] إذ تقديره: أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم.

وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الخوف أو الطمع، كان ذلك من مواطن «أن» الناصبة للفعل؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ حَفَصَ النَّاسُ أَنْفُسَهُمْ فَمَا يَصُلُّوا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الشك المتوسطة بين التوعين المذكورين؛ احتمل أن تكون «أن» الناصبة للفعل؛ واحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة؛ فيرتفع الفعل بعدها. ولهذين الاحتمالين؛ قرئ: ﴿وَأَسْلَمُوا لَا تَكُنْ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، برفع «تَكُونُ» ونصبها.

وأما «لن» فهي لفظة نفي وضعت لجواب حرفي التثنية اللذين هما: «السين، وسوف» فكأن قولك: لن يخرج زيد، هو جواب من قال: سوف يخرج، أو سيخرج، وتختص «لن» دون أخواتها بجواز أن يتقدم عليها مفعول الفعل الذي نصبته؛ كقولك: زيداً لن أضرب.

وأما «كي» فهو حرف وضع بمعنى العلة والغرض، لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تُكرِّمَنِي؛ فمعناه: زرتك للإكرام، ففيها شبه للمفعول له، ويجوز إدخال «اللام» عليه؛ فتقول: زرتك لكي تُكرِّمَنِي، وقد يجوز إلحاق «ما، ولا» بآخرها مع زيادة «اللام» في أولها، وحذفها؛ فتقول: زرتك كيِّمًا تُكرِّمَنِي، ولكيما تُكرِّمَنِي، وزرتك كيلا تغضب، ولكيلا تغضب.

وأما «إذن» فتنصب الفعل باجتماع أربع شرائط:

أحدها: أن تكون مبتدأة.

والثاني: أن تكون جواباً.

والثالث: أن يكون الفعل مستقبلاً.

والرابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن اختل شرط منها؛ ارتفع الفعل، فإن قال لك قائل: أنا أزورك، فقلت له: إذن أكرِّمُكَ، نصبت أكرِّمُكَ بوجود الشرائط الأربع في هذا الكلام. فإن قلت: أنا أكرِّمُكَ إذن، وجب رفع أكرِّمُكَ بخروج «إذن» عن الابتداء بها. فإن قلت: إذن - والله - أكرِّمُكَ؛ رفعت «أكرِّمُكَ»؛ لاعتماد الفعل على القسم لا على لفظة «إذن»، فإن أدخلت «فاء» أو «الواو» على «إذن»، فقلت: فإذاً أكرِّمُكَ، أو وإذاً أكرِّمُكَ؛ فالأجود النصب؛ لكون الدَّاخل على «إذن» حرفاً

واحدًا، والحرف الواحد ممَّا يُسْتَهْلُ الاحتمال له، ويجوز إلغاء حكم «إِذَنْ» مع «الفاء والواو» لعدم الابتداء بلفظها، وإذا وقعت على «إِذَنْ» وقعت بالألف كما يوقف على الاسم المنصرف المنصوب. وأما «اللَّام» التي بمعنى «كي»، فهي - أيضاً - للتعليل؛ مثاله: جئت لِتُكْرِمَنِي، فِعْلَةٌ المجيء هو طلب الإكرام. وأما «لام الجحْد»؛ فمقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِمُعْجِزَةٍ مِنْهُمْ﴾ [الأفلاك: ٢٣].

وهاتان اللَّامَانِ هما مكسورتان كـ «لام الجر» الدَّخْلَةُ على الأسماء الظاهرة.

وأما «الفاء» فت نصب الفعل المستقبل، إذا جاءت جواباً لغير الموجب، وهو الأمر؛ في مثل قولك: قم فَأَكْرِمْكَ، والتَّهْيِي كقولك: لا تَقُمْ فَأَغْضِبَ عليك، والتَّهْيِي كقولك: ما عندي شيء فأعطيك، والاستفهام كقولك: أين بيتك فأزورك؟ والتَّهْيِي كقولك: ليت لي مالا فأنفقه في سبيل الله، والعَرْض كقولك: ألا تنزلُ عندنا فتحدثْ، والتَّهْيِيض كقولك: هل تزورني فَأَكْرِمْكَ؛ وألفاظ التَّهْيِيض أربعة: «هَلَا، أَلَا، وَلَوْ، وَلَوْما».

ثم اعلم أنَّ في الجملة المجابة بالفاء لمحا من الشَّرْط والجزاء، فالفعل الذي قبل الفاء يتنزل منزلة الشَّرْط، والفعل الذي دخلت عليه الفاء، يتنزل منزلة الجزاء؛ فإذا قلت: لا تَقُمْ فأغضبَ عليك؛ فالمعنى: إن تَقُمْ أغضبَ عليك.

وهذا حكم بقية مواطن «الفاء»، وفي القرآن العزيز آية تضمَّنت الجواب بالفاء في فعلين مُتَّصِلَيْنِ يلتبس حكمهما على المبتدئ؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدْ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُمْ ذَٰلِكُمْ مِنْ حِسَابِ اللَّهِ مِنَ الَّذِينَ قَتَلُوا نُسْرَتَهُمْ فَكَتَبَ مِنْ حِسَابِهِمْ فِي شَأْنِ وَلَا مِنْ حِسَابِ نُسْرَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَفَضَّلَهُمْ فَمَا كُنُوا مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٢]، فقوله تعالى: «فَتَقَرَّبُوهُمْ» انتصب بالفاء لكونه جواب التَّهْيِي الذي هو «ما عليك من حسابهم من شيء»، وقوله تعالى: «فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ»، انتصب «فَتَكُونُ» بالفاء؛ لكونه جواب التَّهْيِي الذي هو «ولا تطرد الذين يدعون ربهم».

وأما «الواو» فت نصب أيضاً الفعل في مواطن نصب «الفاء» إلا أنَّ الغالب على «الواو» أن تنصب بعد «التَّهْيِي».

ويكون المقصود بها الجمع؛ كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

فتنصب «تشرب» بالواو، والغرض منعك إتياء عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصياً لك؛ وهذا هو الفرق بين أن تنصبه، وبين أن تجزمه؛ لأنك إذا قلت: لا تأكل سمكاً، ولا تشرب لبناً؛ كان التَّهْيِي واقعاً على الأكل وعلى الشرب؛ فيعصي متى جمع بينهما أو انفرد بأحدهما، وقد ينتصب الفعل بالواو أيضاً إذا وقعت بعد الاسم، وتُسْتَقَى في

هذا الموطن أو المخالفة، ويكون انتصاب الفعل بعدها، بإضمار «أن»؛ وذلك كقول ميسون بنت بحدل^(١): [الوافر]

لَلْبُسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
وتقدير الكلام: للبس عباءة وأن تقر عيني.

وأما «أو» فت نصب الفعل المستقبل، وتكون بمعنى «إلا أن»؛ كما قال تعالى: ﴿يَسِّرْ لَنَا أَلَا تَرَى أَنَّا نَكْبَهُمْ﴾ (الكهف: ١٢٨) أي: «إلا أن يتوب عليهم». وتقول منه: لألزمك أو تعطيني حقّي؛ ومنه قول امرئ القيس: [المعقول]

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِلَّا مَا تُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذَرُ^(٢)
أي: «إلا أن تموت فتعذر».

وإنما «حتى» فهي تقع على الفعل المستقبل، وتكون فيه بمعنيين:

أحدهما: أن تقع بمعنى «إلى أن» ويكون الفعل الذي بعدها متصلاً، بما قبلها؛ كقولك: صم حتى تغرب الشمس. ألا ترى أن الصوم متصل إلى أن تغرب الشمس؟ وتقدير الكلام: صم إلى أن تغرب الشمس.

والثاني: أن تقع بمعنى «كي» ويكون الفعل الذي بعدها منقطعاً عما قبلها؛ كقولك: اطع الله حتى يدخلك الجنة.

وبين الطاعة ودخول الجنة انفصال بعيد، ثم اعلم أن «حتى» تقع في الكلام على أربعة معاني: أحدها أن تكون حرفاً من حروف الجر، وحرفاً من حروف العطف «على ما يبناء في بابي العطف والجر»، وتكون ناصبة للفعل المستقبل على ما أوضحناه في هذا الموضع، وتكون حرفاً من حروف الابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول الشاعر جرير: [الحسن]

فَمَا زَالَتِ الْقُتُلَى تُسَلِّحُ دِيَارَهَا بِدِجَلَةٍ حَتَّى مَاءٍ وَجِلَّةٌ أَشْكَلُ^(٣)

(١) ميسون بنت بحدل بن أبيه، من بني حارثة بن حباب الكلبي أمة يزيد بن معاوية، شاعرة (ت نحو ٨٠هـ). ترجمتها في الكامل لابن الأثير ٤/٤، ٤٩، وجمهرة الأساطير ٤٢٧. والبيت في حزانة الأدب ٥٠٣/٨، والدرر ٩٠/٤، واللسان (مسن)، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٠. الشاهد فيه قولها: «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع به «أن» مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع».

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ٦٦، واللسان (أوا)، وخزانة الأدب ٢١٢/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٥٩، والكتاب ٤٧/٣، والشاهد فيه قوله: «تموت» حيث نصبه بإضمار «أن» بعد «أو» لأنها بمعنى حتى نعلو، أو إلى أن نعلو.

(٣) مرّ تخريج الشاهد ص ٣٩.

فما ذجلة: مبتدأ، و«أشكل» خبره. والأشكل: الذي يمازج بياضه حمرة؛ ومنه قولهم: عينٌ سُكَلَاءٌ: التي يمازج بياضها حمرة. وأراد الشاعر أن دماء القتلى حين مجت إلى ذجلة، جعلت مائةً أشكل؛ لامتزاج الدم به.

٣٣٢ - **بَرَأَ نَحْنُ حَسْبَةَ الْفَرْدِ** **فِي مَلَى سَكُونٍ لَا تَحْتَلِفُ**

٣٣٣ - **لَقَوْلٍ لَّنْ يَرْضَى لَمْ تُفْرِدْ** **حَتَّى يَبْرَأَ سَفَاحَ الْفُرُودِ**

قد ذكرنا أن حروف الاعتلال «الالف، والواو، والياء»، وتسمى - أيضاً - حروف المدة واللين. فمتى وجدتها آخر الفعل المستقبل نظرت، فإن كانت واوًا، أو ياءً، مثل: يدعو، أو يرمي؛ فتحتها في الثَّصْب؛ فقلت: لن يدعو، ولن يرمي، وإن كان آخره ألفاً أقررتها على سكونها، ولم يكن لحرف الثَّصْب تأثير فيها؛ لأنَّ تحريك الألف، لا يمكن. فتقول: لن يرضى زيد، ولن يخشى عمرو؛ والاعتبار بالألف لا بالخطة، فإنَّ آخر هاتين اللَّفْظَتَيْنِ ألف وإن كُتِبَا بالياء. والله أعلم.

باب النون المحذوفة

٣٣٤ - **وَحَمْسَةٌ تُحَذِفُ مِنْهُنَّ الطَّرَفَ** **فِي لُضْمِهَا أَلْفٌ وَلَا تَحْفَ**

٣٣٥ - **وَمَنْ لَقِيَتْ الْخَيْرَ يَفْعَلَانِ** **وَتَفْعَلَانِ فَاغْرِفِ الْمَبَانِي**

٣٣٦ - **وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَ** **وَأَنْتَ يَا أَسْمَاءُ تُفْعَلِينَ**

٣٣٧ - **بِهَذَا يُحذفُ مِنْهَا الْوَاوُ** **فِي لُصْمِهَا لِيُظْهَرَ السُّكُونُ**

٣٣٨ - **تَقُولُ لِلرَّيْذِينَ: لَنْ تَنْطَلِقَا** **فِي نَدَا السَّمَاءِ لَنْ يَمُوتَا^(١)**

٣٣٩ - **وَجَاهِدُوا يَا قَوْمُ حَتَّى تَمُوتُوا** **وَقَاتِلُوا الْكُفْرَ حَتَّى تَنْتَلُوا**

٣٤٠ - **وَلَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تَسْعَدِي** **يَا هِنْدُ بِالْوَضِلِ الَّذِي يَبْرُوِي الصُّدِي^(٢)**

اعلم أنَّ خمسة أمثلة من الأفعال رفعا بإثبات النون، ونصبها وجزمها بحذف النون؛ وهي قولك للاثنتين المخاطبتين: تَفْعَلَانِ، والاثنتين الغائبتين: يَفْعَلَانِ، وللجماعة المخاطبتين: تَفْعَلُونَ، وللجماعة الغائبتين: يَفْعَلُونَ، وللأنثى المخاطبة: تَفْعَلِينَ. فمتى دخل على هذه الأمثلة الخمسة حرف ناصب، أو حرف جازم حذف النون منها؛ فكذلك: أريد أن يذهبوا، ولن تفعلوا، ولن تخرجوا، ولن يخرجوا، ولن تخرجي يا هند؛ وفي القرآن: ﴿لَنْ تَغْلِبُوا وَلَا لَنُنْصِرُ﴾ (البقرة: ١٢٤).

(١) الفرقد: نجم قريب من القطب الشمالي ثابت الموقع تقريباً ولذا يُهتدى به، وهو المسمى «النجم القطبي»، ويقره نجم آخر مماثل له وأصغر منه، وهما فرقدان.

(٢) الصُّدِي: الظمان.

باب حروف الجزم

٣٤١- وَيُخَرِّمُ الْفَعْلَ سَالِمًا فِي التَّطْيِئِ ، وَالْحَمْدُ فِي الْأَمْرِ وَالْإِثْمُ فِي التَّهْنِئِ

٣٤٢- وَمِنْ خَيْرِ حُرُوفِ الْجَزْمِ : «لَمَّا» ، «لَمَّا» وَمِنْ يَرِدُ فِيهَا يَفْعُلُ «لَمَّا»

٣٤٣- نُقُولُ : لَمْ نَنْمِغْ كَلَامَ مَنْ عَدَلْ ، وَلَا نَحْصِصُ مَنْ إِذَا فَدَا فَعْلًا

٣٤٤- وَحَالَيْدُ لَمَّا يَرِدُ مَعَ مَنْ وَرْدٌ ، وَمِنْ يَرِدُ فَيُتَوَصَّلُ مَنْ لَوْ

اعلم أن حروف الجزم خمسة أصليّة؛ وهي: «لم»، «لما» إذا كانت بمعنى لم، «لام الأمر»، «لا في التّهيء»، وإن في المجازاة. وتنزع على «إن» تسعة الفاظ أخرى، ومشرح كلّ لفظة منها.

أما «لم»، فهي حرف وضع لنفي فعل من قال: «قد فعل»، فنقول أنت: لم تفعل.

وأما «لما»، فهي لنفي فعل مَرَّ قَالَ: «لقد فعل»، فنقول أنت: لما يفعل؛ وكلاهما يجزم الفعل المستقبل، فيسكن آخر الفعل التسليم؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ يَدٌ﴾ [الاحزاب: ٢٣]، ويصير الفعل المستقبل الذي يدخلان عليه في معنى «الماضي». ألا ترى أنّه يحسن أن تقول: لم يخرج زيد أمس، ولما يخرج زيد أمس. ولما يخرج زيد أمس. ولفظة «أمس» لا تتصلّ إلا بالفعل الماضي، ولولا دخول «لم ولما» على الفعل المستقبل؛ لما ساء هذا الكلام؛ لأنّه لا يحسن أن تقول: يخرج زيد أمس.

وقد تدخل الهمزة على «لم ولما» فيصير في الكلام معنى التّقرير؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ تَخْرُجْ لَهُ مَنَافِعٌ﴾ [الاشراح: ١]، وقد تكون بمعنى التّوبيخ، كقول المولى لعبده: ألم أخين إليك؟ وعلى اختلاف المعاني؛ فالفعل المستقبل مجزوم بعدهما، وكذلك إن أدخلت بين الهمزة والحرف «الفاء أو الواو»؛ كقولك: أو لم تخرج؟ أقلّم نظره؟

ثم اعلم أنّ «لما» خاصّة قد تقع اسماً ظرفياً بمعنى «حين»؛ وذلك إذا وليها الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا حَالَاتُ يُثُوبًا أُولَىٰ﴾ [هود: ٧٧].

وأما «لام الأمر»، فهي تكون للغائب؛ كما قال تعالى: ﴿يَلْبِسْ ذُو سَمْعٍ مِّنْ سَمْعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، وحركة هذه اللّام الكسر، فإن دخل عليها «الواو، أو الفاء، أو تُمَّ» جاز إقرارها على الكسر، وجاز تسكينها، إلّا أنّ الأفصح أن تسكن مع «الواو والفاء»، وتكسر مع «ثم»، وعلى هذا قراءة أبي عمرو: ﴿ثُمَّ لِيَفْعَلْ يَنْفَعُ﴾ [الحج: ١٥]. وقراءته: ﴿وَيَسْجُدُونَ بِتَسْمِينٍ﴾ [الحج: ٢٩]، فسكن اللام مع «اللام والفاء»، وكسرها مع «ثم». والعلة في ذلك، أنّ «ثم» كلمة قائمة بذاتها؛ فلها، لم تغير حركة اللّام. «والواو والفاء» حرفان لا يستقلّان بنفسيهما، فلما دخلا على «اللام» امتزجا بها، كما أنّ «الواو والفاء» إذا دخلا على «هو وهي» سكنت «الهاء»؛

كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَادَّكُمُ فَاعْدُوا لَهُ﴾ [المح: ٤٥]، وإذا دخلت «ثُمَّ» عليهما أفترتهما على حركتهما؛ كقولك: ثُمَّ هِيَ، وَثُمَّ هُوَ.

وأما «لَا» فإذا جاءت بمعنى «النهى»، جزمت الفعل المستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَبْتَئُوا بِسُلَاطَةِ رَبِّهِمْ لَعَنَّا﴾ [الكهف: ١١٠].

وأما «إِنْ» الشرطية، فإنها إن دخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما؛ كقولك: إن تخرج أخرج؛ وقد تدخل على الماضي فلا تغيره عن فتحه، بل تنقل معناه من الماضي إلى الاستقبال، كقولك: إن خرج زيد غداً خرج عمرو. وقد يختلف فعلا الشرط والجزاء؛ فيكون في موطن فعل الشرط ماضياً وفعل الجزاء مستقبلاً؛ فتجزم المستقبل ولا تغير الماضي؛ كقولك: إن خرج زيد يخرج عمرو. وقد يكون فعل الشرط مستقبلاً؛ فتجزمه، وفعل الجزاء ماضياً؛ فلا تغيره؛ كقولك: إن يخرج زيد خرج عمرو. والأحسن: أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء. فإن اختلفا، فالأحسن: أن يكون فعل الجزاء مستقبلاً؛ لأنه فعل مجازاة والمجازاة كالوعد، والعدة تكون بالمستقبل.

ثم اعلم أن جواب الشرط، يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: بالفعل، وقد مثلناه.

والثاني: بالفاء، فإن كان بعد الفاء اسم رفعته على الابتداء، وإن كان فعلاً مستقبلاً كان مرفوعاً أيضاً على أصله. فالأسم: كقولك: إن خرج الأمير، فالمسكّر خارج. والفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَبَئِشَ اللَّهُ بَيْنَهُ﴾ [المائدة: ٩٥] لأن «مَنْ» من أخوات «إِنْ» الشرطية وعملها كعملها.

والثالث: الذي يجاب به «إِنْ» الشرطية «إذا»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَحَوَّلَ مَنَاسِكُكُمْ يَوْمَ تَمُوتُ﴾ [يونس: ٣٦]. وأما «مَنْ» فمن أخوات «إِنْ» المتفرعة عنها، وسيأتي شرحها في ما بعد إن شاء الله تعالى.

٣٤٥- وَإِنْ سَلَامًا لَكُمُ وَالْأَمْنُ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ وَلَا سَلَامٌ^(١)

٣٤٦- تَقُولُ لَا تَحْشَرُوا الْمُتَكَلِّمِينَ وَمَثَلُهُ لَمْ يَكُنْ أَثَرًا

واعلم أنه متى التقى ساكنان؛ كُسر الأول منهما، وإنما اختير له حركة الكسر لأنها لا توجد في إعراب الفعل المستقبل؛ فجعل الكسر علامة تؤذن بالتقاء الساكنين. والكسر يكون إذا

(١) قوله: «والسلام» كقول به القافية، وهو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: والسلام عليك.

التقى ساكنان في المجزوم؛ كقوله تعالى: **فَلْيَكُنْ لَهُ كَفْوٌ** [البقرة ٢١]، وكان الأصل تسكين الثَّوْنِ بالجزم؛ كَمَا سَكَنْتَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: **فَلْيَكُنْ لَهُ كَفْوٌ** [الإخلاص ٤]، ولكن لَمَّا تَقَمَّتِ الثَّوْنُ - وهي ساكنة - بلامَ الذَّيْنِ، وهي ساكنة؛ كُيِّرَتْ فِرَاقاً مِنْ أَجْمَاعِ سَاكِنَيْنِ، وَلَا عِتَابَ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهَا الْفَ وَصَل تَسْقُطُ عِنْدَ إِدْرَاجِ الْكَلَامِ وَإِنَّمَا اجْتَلَبْتَ، وَأَذْجَلْتَ عَلَى اللَّامِ لِيَتِمَّ افْتِتَاحُ الطُّعَى بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ سَاكِنَةً، وَلَا يُمْكِنُ افْتِتَاحُ الطُّعَى بِالسَّاكِنِ. وَكَذَلِكَ، إِذَا تَقَمَّتْ سَاكِنَتَانِ، وَالفعل فعل أمر؛ كُيِّرَ آجِزُ الْفَعْلِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ** [الزمر ٢٢] وَكَذَلِكَ، إِنْ كَانَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى السَّكُونِ؛ مِثْلُ: «كَمْ» وَ«مَنْ»؛ كَقَوْلِكَ كَمْ الْمَالُ؟ وَمَنْ الرَّجُلُ؟ وَكَذَلِكَ تَقُولُ: سَمِعْتُ مِنَ الْمُحَدِّثِ أَخْبَاراً صَحِيحَةً؛ وَلَمْ يَشُدَّ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا فَتَحَ الثَّوْنُ مِنْ لَفْظَةِ «مِنْ» عِنْدَ التَّفَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ كَقَوْلِكَ: سَمِعْتُ مِنَ الْمُحَدِّثِ أَخْبَاراً. وَإِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ لِكَسْرِ الْعِمِّ فَكَرَهُوا أَنْ تَتَوَالَى كَسْرَتَانِ فِي كَلِمَةٍ عَلَى حَرْفَيْنِ فَاعْرِفْ ذَلِكَ.

٣١٧. وَإِنْ نَرِ الْمُفْعِلَ فِيهَا رَدُّهَا إِلَى أَجْرِ الْمَفْعُولِ وَسَمْعُهُ الْحَذَلَا

٣٤٨- نَطْوُونَ لَنَا نَارًا وَلَا يُدْخِلُهَا فِيهَا الْفُلُ وَلَا تَعْمَلُ الْفُلُ فَنَافِلًا

٣٤٩- **وَالْت يَا رَيْدُ وَلَا تَهْمُ الْعُمَى وَلَا عَمَّ إِلَّا سَفِي فِي مَمَى**

إذا كان آخر الفعل المستقبل أحد حروف الاعتلال؛ إمَّا «الف» مثل؛ يَخْشَى، ويرْضَى، وإمَّا «واو» مثل؛ يَغْزُو ويدْعُو، وإمَّا «ياء» مثل؛ يَقْضِي، ويرْمِي، ودخل على الفعل حرف جازم؛ حُذِفَ حَرْفُ الاعتلال لَأَنَّ مِنْ شَرَطِ الجازم أن تَسْجُنَ المتحرِّكُ، فإذا صادف حرفاً ساكناً حذفه ليؤثِّرَ دخوله على الفعل، ويبيِّنَ عمله؛ فعلى هذا تقول: لم يَخْشَ زَيْدٌ، ولم يَغْزُ عمرو، ولم يَرِمْ بِشَرٍّ. وكذلك، إن كان حرف الاعتلال رَدْفًا؛ وهو أن يكون قبل الحرف الأخير؛ مثل: يخاف، ويقول، ويبيع؛ فإذا أُذْخِلَ الجازم عليه حذفه.

وَأَمَّا وَجِبْ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّ حُرْفَ الْإِعْتِلَالِ سَاكِنٌ، وَالْجُزْمُ يُوجِبُ سُكُونَ مَا بَعْدَهُ؛ فَلَمَّا انْتَقَى السَّاكِنَانِ؛ وَجِبْ حَذْفُ حُرْفِ الْإِعْتِلَالِ فِرَاراً مِنْ اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ. فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: لَمْ يَخْفُ، وَلَمْ يَقُلْ، وَلَمْ يَنْغ. فَاعْرِفْ ذَلِكَ.

٣٥٠- والحرارة في الحمة مثل القصب دافئة بحد في وفي في حصى

قد ذكرنا أن خمسة أمثلة من الأفعال؛ رَفَعَهَا بِإِثْبَاتِ الثَّوْنِ فِيهَا؛ وَنَصَبَهَا وَجَزَمَهَا بِحَذْفِ الثَّوْنِ مِنْهَا؛ وَهِيَ: «تَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ يَا امْرَأَةٌ». ومثل حكم التَّصْبِ حَكَمَ الْجَزْمِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: لَمْ يَخْرُجَا، وَلَمْ يَذْهَبَا، وَلَمْ يَخْرُجُوا، وَلَمْ يَذْهَبُوا، وَلَا

باب المبنيات

٣٥٩- فَمَنْ عَلِمَ أَنَّ فِي الْفِعْلِ السُّكُونُ مِمَّا فَرَّقَ مَشْنُونٌ عَلَى رَسْمِهِ

اعلم أن جميع الكلام قسمان؛ معرب ومبني.

فالمُعَرَّبُ: ما يتغير آخره؛ لاختلاف العوامل فيه الدخلة عليه.

والمَبْنِيُّ: ما لا يتغير آخره مع اختلاف العوامل الدخلة عليه، ولا يختلف حكمه على اختلاف مواقع، وتباين موطنه. والبناء يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف على ما تبيّنه تلوه هذا الشرح.

٣٦٠- فَسَكَّنُوا أَمَلًا إِذْ لَهَا وَأَجَلٌ وَأَمَدًا، فَكُنْ، وَنَعْمٌ، وَكَمْ، وَأَمَلٌ

اعلم أن الأصل في بناء ما بني أن يكون على السكون؛ لأن المقصود من البناء المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت. والغالب على ذلك، أن يكون بالسكون الممتنع من الحركة. والبناء: يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف.

فالأسماء كقولك: «مَنْ، وَكَمْ» والأفعال كفعل الأمر: «قُمْ، واقعد»، والحروف نحو: «قُلْ، وَيَلْ، وَنَعَمْ، وَأَجَلْ (بمعنى نعم)، وَمُدْ، وَعَنْ» فاعرف ذلك.

٣٦١- وَضَعُ فِي نَعْيَةٍ مِنْ قَوْلٍ وَمِنْ فَعْلٍ وَأَمَدٌ فَفَعْلٌ وَنَعْيٌ

٣٦٢- وَحَبْلٌ ثُمَّ مُشَدَّنٌ لِحَبْلٍ وَقَطْعٌ بِأَخْفَظِهِ عَمَّا لَحَلَّ

قد ذكرنا أن أصل البناء، أن يكون على السكون، إلا أنهم قد بنوه على الحركات الثلاث؛ الضم، والفتح، والكسر.

فأما الضم: فإنه وقع في الأسماء، ولم يقع في فعل البثّة. ووقع في حرف واحد، وهو «مُدْ» على قول من جعلها حرفاً.

فأما وقوعه في الأسماء، فقد بنوا «نَحْنُ» على «الضم»؛ وإنما حُصِتْ بالضم لأنها كناية عن الجمع، و«الواو» تختص بالجمع؛ كقولك: «فعلوا، وخرجوا»؛ فجعلوا حركة «نَحْنُ» التي يكتو بها عن الجمع «ضُمَّة» لتفرعها عن «الواو».

وبنوا «حَيْثُ» على «الضم». وبنوا «قَدْ» على الضم؛ وهي في الماضي؛ نقيضه «أبدًا» في المستقبل؛ لأنه يقال: ما كلمته قط، ولا أكلمه أبدًا، ولا يجوز أن يقال: لا أكلمه قط، وإن كانت العامة تُولَع بها. وقد بنوا «قَبْلُ» و«بعدُ» في الغاية؛ على الضم؛ كقولهم في أوائل الخطب: أمّا بعدُ؛ وكقوله عز وجل: «فَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَتَوْا وَمِنْ بَيْنِهِمْ الزُّرُومُ» [١].

ومعنى قولنا «الغاية»: أنَّ هذه الألفاظ كانت موضوعاً على الإضافة إلى ما بعدها؛ لينتم الكلام، فيقال: أثأ بعد حمد الله، والصلاة على نبيه، فقد كان كذا وكذا؛ فأقْطِعت **بَعْدَ** من الإضافة، وجُعِلَتْ غايةً بمعنى آخر الكلام. ولَمَّا اقْتُطِعت عن الإضافة، ألْتي بها ينتم الكلام، صارت كأنها بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يكون إلا مبنياً؛ فإن قيل: «قَبْلُ» بنيت على الضم دون الفتح والكسر؛ فالجواب عنه: أنَّ الفتح، والكسر قد يحلَّان فيها عند الإضافة؛ كقولك في الفتح: جئتكَ قبل زيد، وبعد عمرو؛ وكقوله تعالى في الكسر: **«فَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا أَتَقْوَىٰ»** [الأعراف: ٢٢٩].

فلَمَّا كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب **لِدَقْبِلْ**، **وبعد**؛ وجب بناؤهما في بعض المواضع ببناء على الحركة ألتي لم تكن لهما قط حركة إعراب؛ وهي: الضم. وكذلك تقول: نزل من عل، وضربته من قدام، ولحقته من وراء، فتضمُّ أواخر «عل، وقدام، ووراء»؛ لأنَّ الأصل كان فيها الإضافة؛ وتحقيق الكلام: نزلت من عل الدار، وضربته من قدام العسكر، وجنته من وراءه، فلَمَّا حذف المضاف إليه جعلت هذه الألفاظ غايةً، وبنيت على الضم؛ ومنه قول الشاعر التميمي: [الكامل]

لَعَنَ الْإِلَهَ مَسَاوِرَ بَنٍ تَعَلَّيْ لَعْنًا يُضَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ
٣٦٣. وَلَفَّحَ فِي الْبَلِّ وَالْأَمَّا وَبِي لَعْنَةً وَشَتَّانَ وَزَبَّ قَعْرِفَ
٣٦٤. وَقَدْ سَوَّيَا رَأْيَا مِنْ لَعْنَةٍ يَفْتَحُ قَبْلُ مِنْهُمَا حِينَ يَمْدُ

قد ذكرنا حكم المبنى على الضم فاما المبنى على الفتح، فقد يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف.

فأما الأسماء؛ فنحو: «أَيَّان، وأَيْنَ، وكَيْفَ، وَشَتَّانَ». وإِنَّمَا بُنِيَ على الفتح لأنَّ ما قبل آخرها ساكن، والفتحة خفيفة، فاخْتَارُوا الانتقال من السكون إلى أخف الحركات. ومِمَّا يُبْنَى من الأسماء على الفتح: الأسماء المركَّبة في العدد، وهي ما بين «أحد عشر إلى تسعة عشر»؛ فيفتح آخرها كيفما لُفَّظ بهما؛ كقولك: جاءني أحد عشر رجلاً، ورأيت أحد عشر رجلاً، ومررت بأحد عشر رجلاً؛ وكان الأصل في هذا العدد أن يُفْطَف الأخير على الأول؛ فيقال: عندي أحد وعشر؛ فلَمَّا حُلِيف حرف العطف، وجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد؛ أوجب تركيبهما البناء؛ ليؤذن بحذف حرف العطف، واختير في بناهما الفتحة؛ لأنَّها أخف الحركات.

(١١) البيت لرجل من بني تميم في الدرر ١١٤/٣، وشرح التصريح ٥١/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٧/٣، وبلا نسة في أوضح المسالك ١٦٠/٣، ومعجم الهوامع ٢١٠/١، وفي رواية: «لَعَنَ الْإِلَهَ تَعَلَّيْ بَنٍ مَسَاوِرَ».

وكذلك تقول: هو بين بين؛ أي: بين الجيد والرديء، ولقيته صباح مساء؛ إذا أردت به أنك لقيته صباحاً ومساءً، فلما حُذِفَ واو العطف؛ رُكِبَ الاسمان، وبنيا على الفتح؛ كما فعل بدو أحد عشر إلى تسعة عشر؛ فإن أضفته، قلت: أجيتك صباح مساء؛ فاصله على هيئته بغير واو العطف؛ والمراد به: الصباح وحده.

والبناء على الفتح في الأفعال الماضية الخالية من علامة التأنيث؛ نحو: «قام، وأكرم، وانطلق، واستخرج»، قلت حروف الكلمة، أو كثرت. وكذلك الفعل المضارع، إذا دخلت عليه الثنون الثقيلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٥٨]؛ وكقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَمُوتُ الْكَافِرُ ثَلَاثًا﴾ [الحج: ١٥].

وأما البناء في الحروف على الفتح؛ فنحو: «رُبُّ» و«إِنَّ» وأخواتها الخمس؛ ونحو: «ثُمَّ» من حروف العطف، و«فاتها» و«واوها» فاعرف ذلك.

٣٦٥- «أَمْسَى» مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ لَوْلَا ضَمُّ ضَارٍ مُغْبِياً عَلَى الْفَتْحِ
٣٦٦- «أَجْبَرْتُ» أَيْ حَقَّقْتُ وَهَوَّلْتُ، كَمَا أَنَّ فِي الْكُسْرِ وَفِي الْفَتْحِ
وأما حكم المبنى على الكسر، فيقع في الأسماء وفي الحروف، ولا يدخل الأفعال، إذ لا مدخل للكسر فيها، إلا أن يعرض؛ كقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٥٨] فالكسر الموجود في هذا الفعل، وإن كان أصله مبنياً على السكون؛ لالتقاء الساكنين. والأسماء كقولك: «أَمْسَى»، وهو مبنى على الكسر في قول الجمهور، إلا أن يُصَغَّرَ أو يُضَافَ؛ فَيُغَرَّبُ، أو يُغَرَّفُ، أو يُنْكَرَ. وقد بناه بعض العرب على الفتح.

وأنشد: [الرجز]

لَقَدْ زَأَيْتُ عَجَباً مَذْأَمَا عَجائزاً بِمِثْلِ السَّعَالِي خُمَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي زَخْلِيهِنَّ فَمَنْزَا لَا تَزْكُ اللَّوْهُ لِهِنَّ ضِرْسَا
و«جَبَرْتُ» بمعنى: حَقَّقْتُ؛ وقيل، بمعنى: نَعَمَ. وقد تستعمل في اليمين، وهو مبنى على الكسر؛ وهؤلاء الحروف مثل باء الجر مطلقاً، ولأمره أيضاً مع الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ؛ نحو: يَزِيدُ، وَبِكَ، وَيَزِيدُ.

٣٦٧- وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ «أَمْسَى» مِثْلَ مَا قَالُوا حَذَامٌ وَقَطَامٌ فِي الدُّمَى

(١) الرجز في اللسان (أمس، همس)، وتهذيب اللغة ١٤٣/٦، وتاج العروس (همس)، وجمهرة اللغة ص

اعلم أن المعدول عن «افعل»، إلى «فَعَالٍ» مبني على الكسر، وهو يأتي على أربعة أضرب:

أحدها: بمعنى الأمر؛ كقولك: نَزَالٍ بمعنى: انزل، وَتَرَكَ بمعنى: اترك. قال الشاعر زهير: [الكامل]

وَلَيْسَ خَشْوُ الدُّرِّ أَتَتْ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ
وقال آخر: [الأخر]

تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاقِهَا؟
والثاني: لا يستعمل إلا في النداء: كقولك: يَا خَبَاثَ، يَا لَكَاعَ، يَا فُجَارَ.

والثالث: اسم المصدر، نحو: «فَجَارٍ، وَنَسَارٍ» قال الشاعر: [الخص]

فَنُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْلًا نَحُجُّ مَعًا قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَةً
والرابع: من أسماء النساء، ما عُدِلَ عن فاعلة؛ نحو: «حَدَامٌ، وَقَطَامٌ، وَرَقَاشٌ، وَعَلَابٌ»، وكان الأصل: «حَادِمَةٌ، وَقَاطِمَةٌ، وَرَاقِشَةٌ، وَعَالِيَّةٌ» وأكثر العرب تبنى هذه الأسماء على الكسر؛ وعليه قول الشاعر: [الوافر]

إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصُدُّوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ
وقد أجزاها بعضهم مجرى المعربات فضمها في الرفع، وفتحها في النصب والجر.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩، والدرر ٥/٣٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣١، والكتاب ٣/٢٧١، واللسان (نزل، اسم). الشاهد فيه قوله: «نَزَالٍ» وهو اسم لقوله «انزل».

(٢) الرجز لطغفل بن يزيد في خزانة الأدب ٥/١٦٠، واللسان (ترك)، وبلا نسبة في الكتاب ١/٢٩٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٠٧. والشاهد فيه قوله: «تَرَكَهَا» مرتين، حيث اشتق من الفعل الثلاثي الذي هو «ترك» يترك: اسماً على وزن «فَعَالٍ» واستعمله بمعنى فعل الأمر، وبناءً على الكسر.

(٣) لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧ (الحاشية)، وخزانة الأدب ٦/٣٣٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٧، والكتاب ٣/٢٧٤، اللغة: يسار: اسم مبني على الكسر لأنه معدول عن الميسرة، والميسرة والبسر بمعنى واحد. والشاهد فيه: بناء «يسار» على الكسر، لأنه اسم للبسر معدول عن الميسرة. وحמיד بن ثور بن حزن الهلالي العامري، أبو المثنى: شاعر مخضرم، عاش زمناً في الجاهلية وشهد حينئذ مع المشركين ثم أسلم ووفد على النبي ﷺ. (ت نحو ٤٣٠هـ)، ترجمته في الإصابة تر (١٨٣٠)، وتهذيب ابن عساكر ٤/٤٥٦، والشعر والشعراء ١٤٦.

(٤) البيت للنجيم بن صعب في شرح التصريح ٢/٢٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٦، واللسان (وقش)، وله أبو لوشيم بن طارق في اللسان (نصت)، وبلا نسبة في الخصائص ٢/١٧٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٨.

٣٦٨ - وقد نُسِي «فَعْلَعْلَر» في «الأنعام» فلما لَمْ يَنْفَعِ أَحَدًا

٣٦٩ - نَقُولُ مِنْهُ الشُّوقُ بِشَرْحٍ وَلَمْ يَشْرَحْ إِلَّا الْحَقَّ بِشَرْحٍ

إذا جمعت المؤنث في الفعل؛ ألحقت بآخره التَّوْنُ الخفيفة، فقلت: الهندات يَنْقُضْنَ، ولن يَنْقُضْنَ، ولم يَنْقُضْنَ؛ فيستوي فيه لفظ المرفوع، والمنصوب، والمجزوم. وعلامة إضمارهن، وجمعهن التَّوْنُ؛ وليست هذه التَّوْنُ كالتَّوْنِ التي بعد «الياء» في «تَذَقُّبَيْنَ»، ولا هي علامة شيء من الإعراب، ولا يجوز سقوطها في النَّصْبِ والجزم، وإنما هي كالياء في «تَذَقُّبَيْنَ»، بل إذا لحقت الفعل الماضي أسكنت آخره؛ كقولك: التَّسْوَةُ خرجن، وإن لحقت الفعل المضارع؛ أوجبت بناءه، بعد أن كان معرباً، وصار على حدِّ واحد في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجزم؛ وبنيت لام الفعل منه - أيضاً - على الوقف، لأنَّ اتصال هذه التَّوْنِ بها، كما تفعل ذلك في الفعل الماضي، في قولك: فعلتُ وفعلتُ وفعلتِ. وكذلك إذا كان آخر الفعل معطلاً؛ بقي على حاله؛ كقولك: التَّسْوَةُ يَفْعُوْنَ، وَيَزِمِينَ، وَلَنْ يَفْعُوْا وَلَمْ يَزِمِيْنَ. وفي القرآن: ﴿لَا أَلْ يَفْعُوْا﴾ [البقرة: ٢٣٧].

٣٧٠ - فهذه أمثلة لما نُسِي حَلَلَةً دَنَةً فِي الْأَلْسِنِ

٣٧١ - وَكُلُّ مَبْنِيٍّ بِكُؤُونٍ آخِرَةٍ عَلَى سَاءٍ فَانْتَمَعَ مَا أَذْكُرُهُ

حد البناء لزوم آخر الكلمة بحركية، أو سكون، وأن لا يتغيَّر حاله مع وقوعه موقع رفع أو نصب أو جرٍّ أو جزم، أو عطفه على ما قبله.

فأما الأعداد؛ فإنَّك إن عطفت بعضها على بعض، أعربتْها؛ كقولك: واحد واثنان وثلاثة، أو وصفتْها؛ كقولك: تسعة أكثر من ثمانية، وإن ذكرتْها مرسلَةً بغير حرف عطف، بنيتها؛ فقلت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة. وهكذا حروف الهجاء؛ إن أجريتْها مُجَرَّيَ الاسم أعربتْها؛ كقولك: كتبت صاداً مستوية، وسيناً مخففةً، وإن سردتها بغير حرف عطف بنيتها - أيضاً - على الوقف، وعلى هذا قُرِئ: ﴿كَتَبْتُمْ﴾ [إبراهيم: ١]، فأما من قرأ «صَادٍ بِكسر الدَّالِ» فإنه أراد به الأمر من «المصاداة» وهي المعارضة؛ وأما فتح «الميم» في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١-٢]، فإنه ما نُحِتَ لأجل التَّعَاهُدِ السَّاكِنين منها، ومن اسم الله تعالى. ولو لم تُلها «الألف» واللام؛ لكانت ساكنة، كما سَكُنَتْ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ الْأَكْبَدُ﴾ [الفرد: ١-٢]، وفي ﴿أَتَمَلَّ﴾ [الأعراف: ١]، وكان القياس أن تكسر الميم على ما يوجب التَّعَاهُدِ السَّاكِنين، إلا أنَّهم كرهوا الكسر، لثَلَاثِ يَجْتَمِعُ في كلمة كسرتان بينهما «ياء» هي أصل الكسر فتثقل الكلمة، فلأجل ذلك عدلوا إلى الفتح؛ الَّتِي هي أخفُّ الحركات.

٣٧٢ - وَنَدَّ نَفْسُهُ نَلْحَةَ الْإِعْرَابِ مُدَوِّعَةً بِدَوْنِ الْإِعْرَابِ

- ٣٧٣ - وَالْقُرْآنُ إِنَّمَا يُدْرِكُ الْبَاطِنَ الْأَخْفَى وَحَسْبُ الْبَطْنُ بِهَا وَأَخْفَى
 ٣٧٤ - وَإِنْ لَحِذَ عَيْنًا فَلَمَّا تَحَلَّلَا لَحِزَ عَنْ لَا عَيْنَ فِيهِ وَعَلَا
 ٣٧٥ - وَالْخَفْدُ لَهُ عَلَى مَا أُولَى وَنَغَمَ مَا أُولَى وَنَغَمَ الْمَوَالَى
 ٣٧٦ - ثُمَّ الصَّلَاةُ نَفْثَ حَنْدِ الْقَطْرِ عَلَى الْبَيْتِ الْمُضْطَلَقِ مُحَمَّدٍ
 ٣٧٧ - وَآكَلِ الْأَيْمَةَ الْأَقْلَهَارِ الْقَائِمِينَ فِي ذُجَى الْأَشْحَارِ
 ٣٧٨ - ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِشْرَتِهِ وَتَسْمِي مَعَالِهِ وَتَسْمِي



١ - فهرس الآيات القرآنية

١ - سورة الفاتحة

٩٨	٧ - ٦	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ﴾
٧٠	٧	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾

٢ - سورة البقرة

١٣٢	٢ - ١	﴿الْعَرَبُ﴾ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾
٥٩	١٩	﴿يَجْعَلُونَ أَسْمَاءَ لِكُلِّ ذِي نَفْسٍ مِنْ أَنْفَرٍ حَذَرٌ مِنَ الشَّرِّ﴾
١٢٣	٢٤	﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾
٩	٦٥	﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ أَنْ يَنْهَىٰ عَنْ النَّارِ﴾
٧٤	١٧٥	﴿فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ﴾
٧٩	١٧٧	﴿فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ فِي سَبْعِينَ آيَةً وَأَنْزَلْنَاهُ فَرَسًا﴾
١٠١	١٩٦	﴿فَيَذَرُ فِي سَبِيلِهِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُدْعُونَ﴾
٨١	١٩٧	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَأْتِيَ بِلُزُومٍ﴾
١٨	٢٠٤	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِلُ قَوْلَهُ﴾
١٧	٢١١	﴿سَلِّ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾
٩٨	٢١٧	﴿يَسْتَفْتُونَكَ عَنْ النِّسَاءِ وَالزَّوْجِ﴾
١٨	٢١٩	﴿يَسْتَفْتُونَكَ عَنِ الْخَيْرِ وَالْخَيْرِ﴾
٤٦	٢٢١	﴿وَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾
١٢٠	٢٢٩	﴿وَإِنْ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَبْلُغُ عِلْدَهُ﴾
١٣٢	٢٣٧	﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾
٩٨	٢٥١	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾
٧١	٢٥٥	﴿لَا تَأْخُذُكُمْ شَيْءٌ وَلَا ذَمٌّ﴾
٧٢	٢٥٦	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾
٥٢	٢٧٥	﴿مَنْ جَاءَكَ مِنْكُمْ فَعَلَا مِنْ دُونِ مَا يُنْهَىٰ عَنْهُ﴾
٨٠	٢٨٠	﴿وَلَنْ يَكُنَ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

٣ - سورة آل عمران

١٣٢	٢ - ١	﴿الْعَرَبُ﴾ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
-----	-------	--------------------------------------

٨١	٧	﴿وَمَا يَسْكُم تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾
٧٨	٤٩	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾
١٢٢	١٢٨	﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾
٣٢	١٣٩	﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾
٨١	١٥٩	﴿فِيمَا رَحِمَ مِنْ آفُو﴾

٤ - سورة الساء

٧٦	٢٤	﴿يَكْتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾
٥٧	٦١	﴿يُضْذَرُونَ عَنْكَ مُدِرًا﴾
٦٨	٦٦	﴿مَا مَلَّوْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾
٦٧	٨٢	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾
١٠٤	٨٦	﴿فَتَحِيًّا لِأَحْسَنِ مِنْهَا﴾
٥٤	٩٥	﴿وَلَقَدْ وَعَدَ اللَّهُ الْمُسْرَ﴾
٧٦	٢٤	﴿يَكْتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾
١٢	١١٧	﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَابُ﴾
٧٨	١٧١	﴿إِنَّا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾
١٨	١٧٦	﴿إِنْ سَأَلْنَا عَنْكَ﴾

٥ - سورة المائدة

٤٠	٦	﴿وَأَنْسَكُوا بِهِمْ﴾
١١٧	١٢	﴿وَبَشَأْ مِنْهُمْ اتَّقِ مَعَرَ قَيْبًا﴾
١٢٠	٧١	﴿وَحَيًّا أَلَا تَكُونُ بَشَةً﴾
١٢٥	٩٥	﴿وَمِنْ عَادَ قَبْلَهُمْ اللَّهُ مِنْهُ﴾
٩٩، ٥٧، ٤٤	٩٥	﴿مَدًا بَلِغَ الْكِبَرِ﴾
١٠٥	١٠١	﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَقْبَاتِهِ﴾
٧٦	١٠٥	﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾
٧٧	١١٥	﴿قَالَ اللَّهُ إِنْ مَوَّلَاهَا عَلَيْكُمْ﴾

٦ - سورة الأنعام

١٢٥	٣	﴿وَمَوْ اللَّهِ﴾
١٢١	٥٢	﴿وَلَا تَقْرُرُ الْآيِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ... مِنَ الظَّالِمِينَ﴾

﴿يَهْدِيهِمْ أَفْئِدَةً﴾

٩٠

١٩

٧ - سورة الأعراف

﴿التَّصَّ﴾

١

١٣٢

﴿مَّا مَنَعَهُ إِلَّا تَحَدُّهُ إِذْ أَسْرَفَهُ﴾

١٢

٧١

﴿قَالُوا أَوْيَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَبِرَءَاغِدٍ مَّا جِئْتَنَا﴾

١٢٩

١٢٩

﴿أَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾

١٧٢

١٠٢ ، ٨٠

﴿وَأَنذَلْ عَلَيْهِمْ﴾

١٧٥

١٩

٨ - سورة الأنفال

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾

٣٣

١٢١

﴿وَالرَّحْبُ أَفْعَلْ مِنْكُمْ﴾

٤٢

٦٦

﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ﴾

٤٥

٥٧

﴿وَأَمَّا خِفَافٌ مِنْ قَوْرِ حِثَاةٍ﴾

٥٨

١٣٠ ، ١٢٧

﴿لَا تَقُولُوا لِلَّهِ عِلْمٌ هُمْ يَعْلَمُونَ﴾

٦٠

٥٦

٩ - سورة التوبة

﴿إِنَّ اللَّهَ بَرُّهُ مِنَ الشُّرَكِيِّ وَرَسُولُهُ﴾

٣

١٠٢

﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أُنْجِيتُمْ كَثَرْتُمْ﴾

٢٥

١٠٩

﴿إِنَّ مِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾

٣٦

١١٧

﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾

٤٠

٧١

١٠ - سورة يونس

﴿فَدَعَاكَ تَحْتَ مَوْجَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾

٥٧

٥٢

١١ - سورة هود

﴿وَأَنذَرْتُكَ ظُلُمًا أَعْمَقَةً﴾

٦٧

٥٢

﴿وَقَدْ بَلَغَ سَيِّئًا﴾

٧٢

٦١

﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُولُؤًا﴾

٧٧

١٢٤

﴿وَمَا مِنْ مِنَ الظَّالِمِينَ يَمِيعُونَ﴾

٨٣

٨٢

﴿وَأَنذَرْتُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَفْسَحًا﴾

٩٤

٥٢

١٢ - سورة يوسف

﴿إِنْ رَأَيْتَ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا﴾

٤

٦٢ ، ٣١

٤٨	١٨	﴿فَصَبِّرْ يَتِيمَ﴾
٨٦	٢٩	﴿يُؤَسِّدُ أَفْرِشَ عَنْ هَذَا﴾
٨٢	٣١	﴿مَا كُنَّا بَشَرًا﴾
٥٤	٤٣	﴿إِنْ كُنْتُمْ لِزُورَةٍ تَعْمَلُونَ﴾
١٨ ، ١٦	٥١	﴿قَالِ امْرَأَتُ الْغَيْبِ﴾
٨١	٧١	﴿فَمَا تَتْلُوْنَ﴾
٧٨	٧٨	﴿إِنَّ لَهُ لَأَبًا عَيْنًا كَبِيرًا﴾
٨٥	٨٤	﴿يَتَأَسَّنْ عَلَى يُوسُفَ﴾
٤٣	٨٥	﴿فَاللَّهُ تَعْلَمُ نَدْحَكُمْ يُوسُفَ﴾
١٠٩	٩٩	﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَآبِينَ﴾

١٣ - سورة الرعد

٧٨	٦	﴿وَلَا رَيْبَ لَكَ بِمُجْدَى الْعَقَابِ﴾
----	---	--

١٤ - سورة إبراهيم

٦٧	٢٥	﴿تَوَفَّيْ أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ يَأْتِيَنَّ رَبَّكَ﴾
٧٣	٣١	﴿لَا يَبْعَ يَبِ وَلَا يَلْدُ﴾
٥٤	٥٠	﴿وَنَقُصُّ وَحُوشَهُمْ أَثَرًا﴾

١٥ - سورة الحجر

٨٢ ، ٤٢	٢	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿١﴾﴾
٢٠	٩	﴿إِنَّا نَحْنُ الرَّحْمَنُ الْكَافِرُ رَبًّا لَمْ يَخْلُقْ ﴿٢﴾﴾
٣٢	٩١	﴿الَّذِينَ حَسَلُوا الْفُرْقَانَ يَبَيِّنَ ﴿٣﴾﴾
٤٣	٩٢	﴿وَتَزِيلُ لِكُلِّ شَيْءٍ ﴿٤﴾﴾

١٦ - سورة النحل

٨١	٦٩	﴿وَمَا عِدَدُكَ بِمَدَدٍ وَمَا عِدَدُ اللَّهِ بِأَقْ﴾
----	----	---

١٧ - سورة الإسراء

١٢٧	١١٠	﴿إِنَّمَا مَا دَعَا إِلَهُ الْأَلْسَامَةِ لِيُقَاتِلَ﴾
-----	-----	--

١٨ - سورة الكهف

٧٤	٢٦	﴿أَبْعِرْ يَدَ وَأَسْمَعُ﴾
٩٧	٣٣	﴿كُنَّا لِمَنْ تَبَيَّنَ مَاتَ أَكَلَهَا﴾

٦٣	٥٠	﴿يَسْأَلُ الْمَلَكِينَ بَدَلًا﴾
٨٢	١١٠	﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾
١٢٥ ، ٨٢	١١٠	﴿وَلَا يَمُرُّكُم بِمَوَازٍ يُبَايِعُكُمْ﴾

١٩ - سورة مريم

١٣٢	١	﴿كَتَبْتُمْ﴾
٦٤	٤	﴿وَأَشْتَمَلُ الرِّأْسِ مَنِينًا﴾
٨٠	٢٩	﴿كَيْفَ تُلْكُم مِّنْ كَأَن فِي السَّمَاءِ مَبِيتًا﴾
٢٠	٩٠	﴿تَعَسَّاءُ السَّعَوَاتِ يَتَنَفَّسْنَ﴾

٢٠ - سورة طه

٥٧	٤٤	﴿مَقُولًا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا تُؤْمَرَ﴾
٣٢	٦٣	﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ﴾
١٩	٧٢	﴿فَأَنْصِرْ مَا أَنتَ قَائِمٌ﴾
١٢٠	٨٩	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَوْمَ الْجَهَنَّمَ قَوْلًا﴾
٨٥	٩٤	﴿يَسْتَوْفُونَ لَا تَأْخُذُ يَدِي﴾

٢١ - سورة الأنبياء

٤٣	٥٧	﴿وَتَأْتُوهُ لَآكِبِدَةً أَنتَضَرُ﴾
----	----	-------------------------------------

٢٢ - سورة الحج

١٢٤	١٥	﴿ثُمَّ لَيَقْعُنَّ فَلْيَنْظُرُنَّ﴾
١٣٠	١٥	﴿هَلْ يُدْرِكُ الْكَيْدُ مَا يَنْصُرُ﴾
١٢٤	٢٩	﴿وَلْيَبْطُلُوا بِالْبَيْتِ الْمُنِيِّ﴾
٣٩	٣٠	﴿فَلْيَكْسِبُوا الْيَتْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾
٤٤	٣٥	﴿وَالْمُنِيِّ السَّلَوةِ﴾
١٢٥	٤٥	﴿فَيَوْمَ حَاقِبَةٍ عَلَى عُرُوشِهِمَا﴾
٢٦	٤٥	﴿وَيَوْمَ مُمَعَّلَتُوهُ﴾

٢٣ - سورة المؤمنون

٢٠	٩٩	﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾
----	----	---

٢٤ - سورة النور

٤٩	١	﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَّغْنَاهَا﴾
----	---	--

٥٧	٤	﴿مَلِكُومُ شَنِينَ حَنَّة﴾
٤٠	٤٣	﴿بَكَادُ سَا رُفُوءٍ يَدُوبُ بِالْأَنْصَرِ﴾

٢٥ - سورة الفرقان

١٧	٥٩	﴿فَتَنَلَّ بِوَيْ حَبِيرَا﴾
٩٨	٦٩ - ٦٨	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ ...﴾

٢٦ - سورة الشعراء

٥١	٢١	﴿فَنَزَرْتُ مِنْكُمْ لَنَا جُنُودَكُمْ﴾
٦٨	٩٩	﴿وَمَا أَمَلْنَا إِلَّا الْبِئْسُونَ ﴿٩٩﴾﴾
٣٢	١١١	﴿وَالْبَلْعُكَ الْأَرْذَلُونَ﴾

٢٧ - سورة النمل

٣١	١٨	﴿أَدْخُلُوا مَكْرَهُكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُبُحَنُ ...﴾
٥٧	٨٨	﴿وَيَوْمَ تَرَوْهُم مَّرَّ السَّعَابِ﴾
٧٦	٨٨	﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الَّذِي أَنْفَذَ كُلَّ شَيْءٍ﴾

٢٨ - سورة القصص

١٢٤	٢٣	﴿وَلَمَّا وَدَّ مَاءَ مَدْيَنَ﴾
٧٨	٧٦	﴿وَرَأَيْنَهُ مِنَ الْكَوْزِ مَا إِنْ مَنَاجِمُهُ لَنُورٍ بِالْمُغْبَسَةِ﴾
١٧	٧٧	﴿وَأَعْيَنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾
٦١	٧٩	﴿فَمَرَجَّ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾
٥٨	٨٠	﴿وَوَيْلَكُمْ قَوْلَ اللَّهِ خَيْرٌ﴾

٢٩ - سورة العنكبوت

٦٧	١٤	﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حَيِّتَ عَامًا﴾
----	----	--

٣٠ - سورة الروم

١٢٨	٤	﴿يَلِيهِ الْأَشْرُ مِنْ قَبْلُ وَيَوْمَ يُعَذَّبُ﴾
١٢٥	٣٦	﴿وَلَنْ تُجِيبَهُمْ سَيِّئًا بِمَا قَدَّمْتُ إِلَيْهِمْ إِنَّا هُمْ بِقَاطِرُونَ﴾
٨٠	٤٧	﴿وَكَاكَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾

٣٣ - سورة الأحزاب

٤٦	٦	﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمُرْسَلِينَ﴾
----	---	---

٩	١٨	﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ﴾
٧٧	٥٦	﴿إِنَّ اللَّهَ وَيْلَتَكُمْ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾
٣٤ - سورة سبا		
٨٣	١٠	﴿بَنِيَّالِ أَوْدِ مَعَهُ وَالْقَلْبِ﴾
٣٥ - سورة فاطر		
١٠٥	١	﴿أَرْزُقْ لِحَيْوَتِي مَتَى وَتِلْكَ وَرَيْحٌ﴾
٣٦ - سورة يس		
٤٩	٣٩	﴿وَالْقَمَرِ فَذَرْنَهُ سَاوِلٌ﴾
٣٧ - سورة الصافات		
٧٢	٤٧	﴿لَا فِيهَا عِوَالٌ﴾
١٠١	١٤٧	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ بِالْهَقْلِ أَلَيْسَ أَوْ يَرِيدُكَ﴾
١٨	١٧٤	﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾
٣٨ - سورة ص		
٦٣	٢٣	﴿لَمْ يَنْجُ وَيَسْمَعُونَ نَجْمَهُ﴾
٣٢	٤٧	﴿وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَبِنُ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْبَارِ﴾
٧١	٧٥	﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْلُمَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّكَ﴾
٣٩ - سورة الزمر		
٨٥	١٠	﴿بِمَصَافِي الْأَيْمَنِ أَمَرُوا﴾
٨٥	١٦	﴿يَمَاجٍ فَاتَّقُوا﴾
٨٥	٥٦	﴿بِهِمْ عَلَى مَا قَرَّبْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾
٩	٧٣ - ٧١	﴿حَوَّجَ إِذَا جَاءَهُمَا﴾
٤٦	٧٣	﴿مَنْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾
٤٠ - سورة فصلت		
٣١	١١	﴿قَالُوا أَتَبْنَا خَالِينَ﴾
٤١ - سورة الشورى		
٤١	١١	﴿لَبَسَ كَيْتَهُ شَيْءٌ﴾
٤٨	٤٣	﴿وَلَمْ يَسِرْ وَعَمَرَ لِمَا ذَلِكَ لَيْسَ عَمَرُ الْأُمُورِ﴾
٩٨	٥٣ - ٥٢	﴿وَالَّذِي أَتَاهُ إِلَى مَرْطٍ مُسْتَقِيمٍ مَرْطُ اللَّهِ﴾

٨٥	٦٨	٤٣ - سورة الزخرف	﴿يَتَجَبَّأُوْا لَا تَخُوْا عَلَيْهِمْ﴾
٢٩	٤١	٤٤ - سورة الدخان	﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَوْلٍ عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾
١٠٢ ، ٧٧	٤	٤٧ - سورة محمد	﴿وَمَا سَأَلَ يَدُ وَإِنَّا بِفَنَاءِ﴾
٤٦	٢٩	٤٨ - سورة الفتح	﴿نُحْمَدُ رَسُوْلَ اللهِ﴾
٥٢	١٤	٤٩ - سورة الحجرات	﴿قَالِى الْأَعْرَابِ مَا نَفَعَا﴾
٦٢	٢٣	٥٠ - سورة ق	﴿هَذَا مَا لَدَىٰ يَدِ﴾
٧٠	٤٣	٥٢ - سورة الطور	﴿أَمْ لَمْ يَلَمْ إِلَهُ عِزُّ اللهِ﴾
٥٠	٢٤	٥٤ - سورة القمر	﴿أَبَشَرَ بِنَا وَجَدًا نَقَمُ﴾
٨٢	٥٠	٥٤ - سورة القمر	﴿وَمَا أَتَرْنَا إِلَّا وَجْدَةً كَتَجَ بِالْبَصْرِ﴾
٢٩	٧٢	٥٥ - سورة الرحمن	﴿حُرُّ مَقْصُورَتِ فِي الْبَايِرِ﴾
١٦	١	٥٦ - سورة الواقعة	﴿إِنَّا وَقَمَتِ الْوَاكُفَةُ﴾
٨٠	٧	٥٦ - سورة الواقعة	﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾
٨٦	١٠	٥٩ - سورة الحشر	﴿وَرَبَّنَا أَفْرِغْ لَنَا وَلَا تَقْرَبْنَا﴾
٤٠	٩	٦٢ - سورة الجمعة	﴿إِنَّا نُودِعُ لِلْمَلَكَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾

٦٥ - سورة الطلاق

٥٦	٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرَهُ﴾
١٢٤	٧	﴿يَشِقُّ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيَةٍ﴾
٩٨	١١ - ١٠	﴿قَدْ أَرْسَلْنَا اللَّهُ إِلَيْنَكَ ذِكْرًا﴾ ﴿رَسُولًا﴾

٦٧ - سورة الملك

٥٨	٣٠	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن لِّسَعٍ مَا تَدْرُ عَوْرًا﴾
----	----	--

٦٨ - سورة القلم

٧	٦	﴿بِأَيِّكُمْ التَّنْثِيثُ﴾ ﴿١﴾
---	---	--------------------------------

٦٩ - سورة الحاقة

١١٧	٧	﴿سَمِعْنَا عَنْهُمْ سَمْعَ بَالٍ وَكَفَيْتَهُ آيَاتٍ﴾
٨٥	٢٩ - ٢٨	﴿مَا أَصْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾ ﴿مَلَكٌ عَنِ سُلْبِي﴾ ﴿٢٨﴾

٧٠ - سورة المارج

٣٢	٣٧	﴿عَيْنٌ﴾
----	----	----------

٧٣ - سورة المزمل

١٣٠ ، ١٢٦ ، ٢٠ ، ١٨	٢	﴿وَرُّ الْوَيْلِ لَا يَحِلُّ﴾ ﴿١﴾
٧٨	١٢	﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَكْثَالَ وَحِمَا﴾ ﴿٢﴾
١٤	١٦ - ١٥	﴿كَأَنَّا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ ثَمُودَ رَسُولًا﴾ ﴿قَمْعًا مَّرْعُوثًا﴾ ﴿١٥﴾
١١٩	٢٠	﴿عَلِمَ أَن سَبَّكُون مِثْرَ مَرْمَرٍ﴾

٧٤ - سورة المدثر

٦٢	٤٩	﴿فَمَا تَهْمُ مِن الْفُكْرَةِ عَرِيدٍ﴾ ﴿١﴾
٦١	٦	﴿وَلَا تَنْتَهِ سَبْكُهُ﴾ ﴿٢﴾

٧٥ - سورة القيامة

٧١	٣١	﴿لَا سُدَّ لَهَا سَلٌ﴾ ﴿١﴾
----	----	----------------------------

٨٢ - سورة الانفطار

٨٤	٦	﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَبِيرِ﴾ ﴿١﴾
----	---	--

٨٣ - سورة المطففين

٤٦	١	﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ ﴿١﴾
----	---	----------------------------------

٨٤	٢٧	٨٩ - سورة الفجر	﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ النَّاصِيَةُ﴾
٥٢	١٤	٩٢ - سورة الليل	﴿تَذَكَّرْ فَإِنَّا نَمَلُّ﴾
١٠٢	٩	٩٣ - سورة الضحى	﴿أَنَّمَا الْإِنْسَانُ لَكَا فَنَهَر﴾
١٢٤	١	٩٤ - سورة الشرح	﴿أَوْ فَتَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾
١٠٨	٤	٩٥ - سورة التين	﴿لَقَدْ عَلَّمْتُمُ الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيم﴾
٩٨	١٦ - ١٥	٩٦ - سورة العلق	﴿تَنسَمُ الْإِنْسَانِيَّةُ﴾
٣٩	٥	٩٧ - سورة القدر	﴿مَلَكٌ مِنْ عَنِّي مُنْجِلُ الْفِتْرِ﴾
١٢٦ ، ١٨	١	٩٨ - سورة البينة	﴿لَوْ يَكُنِ الْإِنْسَانُ لَكْفُورًا﴾
٨٥	١٠	١٠١ - سورة الفارقة	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَبِئَةٌ﴾
٧٧ ، ٤٣	٢ - ١	١٠٣ - سورة العصر	﴿وَالْعَصْرِ﴾
٨	١	١٠٥ - سورة الفيل	﴿كَفَّ فَعَلَ رَبُّكَ﴾
٩٩	٤	١١١ - سورة المسد	﴿وَأَمْرًاكُمْ حَمَلَةَ الْحَطَبِ﴾
١٢٤	٣	١١٢ - سورة الإخلاص	﴿لَمْ يَكُنْ لَكَ بَلَدٌ لَمْ يَكُنْ﴾
١٢٦	٤		﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكَ كُفُوًا أَحَدٌ﴾

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- «من استطاع منكم الباءة فليتزوج...» ٧٦
- «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت... ومن اغتسل» ١٠

٢ - فهرس الأشعار

١٠٩	محرز بن المكبر	الطويل	لقاء	كان دنائراً
١٠	حرملة بن المنذر	الخفيف	عناء	ليت شعري
١١٤	الأعشى	الطويل	الصبا	وماله
١٨	جرير	الوافر	ولا كلاباً	ففض الطرف
٨٥	(٤ أبيات...)	الكامل	جدباً	وحديثها
٦٩	الكميت	الطويل	مشعبٌ	ومالي إلا آل
١١٣	العجير السلوي	الطويل	نجيبٌ	فبيناه
٧٩	أبو العتاهية	الوافر	المشيبُ	ألا ليت
٧٣	لضمرة بن جابر أو لغيره	الكامل	ولا أبٌ	هذا لعمركم
١١١، ٢٧	عبيد الله بن قيس الرقيات	المسنح	مُقلَّبٌ	لا بارك الله
١١٢	عامر بن الطفيل	الطويل	ولا أبٌ	فما سؤدتني
٢٤	خفاف بن ثبة	الطويل	بن قاربٍ	فقلت لعبد الله
١٠٦	جرير، أو عبيد الله بن قيس الرقيات	المسنح	بالعلبِ	لم تتلفع
٢٦	سنان بن الفحل الطائي	الوافر	وذو طويثٍ	فإن الماء
١١٥، ٤٢	جذيمة	المديد	شمالاً	ربما أوفيتُ
٩٤	-	الطويل	وبالتي	وما شاب
١١٥	المغيرة بن حنّاء	الوافر	فأستريحاً	سأترك
١١٢	ابن هرمة	الوافر	بمنتزاح	أأنتُ
٨١	لعقبة أو عقبة الأسدي	الوافر	الحديد	معاوي
١١٤	-	الرجز	فاصلبدا	كاللذ
٩٤	-	الطويل	الوجدِ	ولكن
١١٤	الأسهب بن رميلة	الطويل	خالِدٍ	فإن الذي
٩٤	-	الطويل	زهيدٍ	بذيالك
٤٠	النابعة الذبياني	البيسط	من أحدٍ	ولا أرى فاعلاً
١١١	قيس بن زهير	الوافر	بني زيادٍ	ألم يأتيك
١١٥، ٨٦	امرؤ القيس	الطويل	والخضرُ	لنعم الفتي
٥١	المعاج	الرجز	كسرٌ	تقضي
١٢٢	امرؤ القيس	الطويل	فتعذراً	فقلت له

٧٢	للفرزق أو لرجل من عبد مناة	الطويل	وتأزرا	فلا أب وابناً
٥٢	جرير	الوافر	عارا	لقد ولد
١١٠	-	الوافر	فرّا	ألا أبلغ
١١٢	ابن هرمة	البيسط	فأنظورُ	وإني حشما
١١٦	الفرزدق	الكامل	الأبصارُ	وإذا الرجالُ
٩٩	الخرنق	الكامل	الأزيرُ	النازلون
٩٩	الخرنق	الكامل	الجزيرُ	لا يبعدن
١٣١	زهير	الكامل	الذعرُ	ولنعم حشو
١٣٠	بيتان.....	الرجز	خمساً	لقد رأيت
٤٣	أبو ذؤيب الهذلي	البيسط	والأسُ	له يبقى
١٠٣	٤ أبيات...	الطويل	تحرصُ	موانع صرف
٤٣، ٤٤	الركاض اللبيري	الرجز	تمضمضا	وصاحبُ
١١٦	القطامي	الوافر	الودعا	قفي قبل
٩٨	السريع	صنعا	من يفعل
١١٧	ذو الرمة	الطويل	البلاقُ	وهل يرجع
١١٠	جرير	الكامل	الخشعُ	لما أتى
٧٣	أنس بن العباس بن مرداس	السريع	الراقعُ	لا نسب
١١٢	الفرزدق	البيسط	الصباريفُ	تنفي يداها
١٢٢	ميسون بنت بحدل	الوافر	الشفوفُ	لللبس عباءة
٤٤، ١٢	أبو محجن الثقفي	الكامل	بطلاقُ	يا ربّ غيرك
١١٣	مشطور الرجز	هواكا	دار لسعدى
١٣١	طفيل بن يزيد	الرجز	أوراكيها	تراكها
١٣١	حميد بن ثور	الطويل	وقابلهُ	فقلت امكثي
١١٤	الأخطل	الكامل	الأغلا	أبني كليب
١١٠	عامر بن جوين	المتقارب	إيقالهاُ	فلا مزنة
١١١	أبو الأسود الدؤلي	المتقارب	قليلاً	والفيتة
٧٠	ليبد	الطويل	زائلُ	ألا كل شيء
١٢٢، ١٠١، ٣٩	جوير	الطويل	أشكلُ	فما زالت القتلى
٢٧	جرير	الطويل	تغزلُ	فيوماً يوافيني
٨٣	الأعشى	البيسط	يا رجلُ	قالت هريرة
٧٣	الراعي النميري	البيسط	ولا جملُ	وما هجرتك
٦١	كثير عزة	م. الوافر	خللُ	لمية

١١٥	امرؤ القيس	الهنج	تنهل	لمن زحلوفة
١١٣	النجاشي	الطويل	فضل	فلست بآتيه
٤٢ ، ١٣	امرؤ القيس	الطويل	محول	فمثلك حيلي
٤١	أبو كبير الهدلي	الكامل	بهيضل	أزهير إن يشب
١١٣	الأعشى	الخفيف	الزلاي	وكان الخمر
٥٩	حاتم	الطويل	تكرما	وأغفر
٣٣	المتلمس	الطويل	لصمما	فأطرق
١٠١	زياد الأعجم	الوافر	أو تستقيما	وكنت
١١٠	روبة بن العجاج	الرجز	الأضحما	ضحم
٨٤	لأمية بن أبي الصلت أو لأبي خراش	مشطور الرجز	يا اللهما	إني إذا ما حدث
١١٥	الأحوص	الوافر	السلام	ألا يا نخلة
٧٤	لأمية بن أبي الصلت	الوافر	مقبم	فلا لغو
١٢٩	لرجل من نعيم	الكامل	قدام	لعن الإله
١٥	زهير بن أبي سلمى	الطويل	عبي	وأعلم ما في
١٣١	لجيم بن صعب	الوافر	حذام	إذا قالت
١١٠	حسان بن ثابت	البيط	عثمانا	لتسمعن
٨٢	لقروة بن مسيك	الوافر	آخرينا	وما إن طبتا
٩٢	أبو عثمان المازني	المتقارب	السمانا	هويت
١١١	قعب ابن أم صاحب	البيط	صننوا	مهلاً
١١٣	يعلى بن الأحول	الطويل	أرقان	فَظِلْتُ
١١٥	كعب بن مالك	البيط	مثلان	من يفعل
١١٢	الرجز	الشن	تركن
١١١	الرجز	علي	قلت

٤ - فهرس الأعلام

- ابن أم مقيث: ١١١.
 الأخطل: (١١٤).
 الأخفش: ١٠٥.
 الأعشى: ٨٣، ١١٣.
 امرؤ القيس: (١٣)، ٤٢، ٨٦، ١١٥، ١٢٢.
 جذيمة: (٤٢)، ١١٥.
 جرير: (١٧)، ٢٧، ٣٩، ١٠٠، ١٢٢.
 الجلال السيوطي: ٥.
 حاتم الطائي: ٥٩.
 الخرنق: ٩٩.
 الخليل: ١٤.
 أبو ذؤيب الهللي: (٤٣).
 ذو الرمة: (١١٧).
 زهير: (١٥)، ١٣١.
 ستان بن الفضل الطائي: (٢٦).
 سيبويه: ١٠٥، ١١٠.
 طريف بن مالك: ١١٥.
 عائشة: ١٠٦.
 عامر بن الطفيل: (١١٢).
 عبيد الله بن قيس الرقيات: (٢٧)، ١١١.
 أبو عثمان المازني: ٩٢.
 المعجير السلولي: (١١٣).
 أبو علي الفارسي: (١٢).
 الفرزدق: ١١٢، ١١٦.
 أبو القاسم النحوي: ٣٥.
 القطامي: (١١٦).
 الكميت: (٦٩).
 لييد: (٦٩).
 المبرد: ٩٢.
 المتلمس: (٣٢).
 محمد بن محمد عمر بحرق الحضرمي: ٥.
 محمد العاقب بن سيد محمد السوسي: ٥.
 ميسون بنت بحدل: (١٢٢).
 النابغة الذبياني: (٤٠).
 النجاشي: (١١٣).

٥ - فهرس الأماكن والبلدان

- البحرين: ٩٦.
 بئر: ١٠٨، ١٠٩.
 البصرة: ٢٨، ١٠٠.
 بغداد: ٦٦.
 الحجاز: ١١٥.
 حجر: ١٠٨، ١٠٩.
 حضرموت: ١٠٧.
 حلب: ١٠٩.
 حنين: ١٠٨، ١٠٩.
 خراسان: ١٠٩.
 دابق: ١٠٨، ١٠٩.
 الشام: ٦٦، ٩٦.
 صنعاء: ٩٦.
 العراق: ٦٦.
 عمان: ١٠٩.
 فلج البصرة: ١٠٩.
 الكوفة: ١٠٠.
 المدينة: ٦٦.
 مصر: ١٠٩.
 مكة: ٢٨، ٣٣، ٦٦، ١٠٦.
 منى: ١٠٨، ١٠٩.
 مجر: ١٠٩.
 واسط: ١٠٨، ١٠٩.
 اليمامة: ١٠٩، ١١٩.
 اليمن: ٩٦.

٦ - فهرس المصادر والمراجع

- الأزهية في علم الحروف: الهروي، تح عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٨١.
- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجلدة، ط ١، ١٩٩١.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تح محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط ١، ١٩٥٧.
- الأشباه والنظائر، السيوطي، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، مصر، ١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط ٦، ١٩٨٣.
- أمالي القاضي: دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة: الففطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الفكر، لا ط، لا ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تح السيد محمد يوسف، راجعه في حواشيه عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام في الكويت، ط ١، ١٩٧٧.
- بنية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة: السيوطي، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩.
- البيان والتبيين: الجاحظ، تح وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لا ت.
- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، مصر ١٣٤٩هـ.
- تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب على ملحّة الإعراب وسنخه الآداب: تأليف الشيخ محمد بن محمد بن عمر بحرق الحضرمي، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- تمة المختصر في أخبار البشر: لابن الوردي، مصر ١٢٨٥هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام، تح وتعليق عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.
- تذكرة النحاة: أبو حيان محمد بن يوسف الفرناطي، تح عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.

- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، حيدرآباد ١٣٢٥ - ١٣٢٧هـ.
- تهذيب تاريخ ابن عساكر: عبد القادر بدران، دمشق ١٣٥١هـ.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهرى، تح عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر، ط ١، ١٩٦٤.
- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٦.
- جمهرة اللغة: ابن دريد، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ط ١، ١٩٨٧.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط ٢، ١٩٨٣.
- جوهرة الأدب في معرفة كلام العرب: الإمام علاء الدين بن علي الإربلي، صنعه إميل يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٩٩١.
- الحيوان: الجاحظ، تح وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، ودار الفكر، بيروت ط ١، ١٩٨٨.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخاتجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.
- دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي، وأحمد الشتاوي، وإبراهيم زكي خورشيد، وعبد الحميد يونس، مصر ١٩٥٧م.
- درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة، لا ط، لا ت.
- الدرر اللوامع على مبع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: الشنيطي، تح وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨١.
- ديوان الأحوص الأنصاري = شعر الأحوص الأنصاري.
- ديوان الأخطل: شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تح محمد حسن آل ياسين، لا ناشر، ط ١، ١٩٨٢م.
- ديوان الأعشى: شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: جمعه بشير يموت، بيروت، ط ١، ١٩٣٤م.
- ديوان جرير بن عطية: تح نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط ٣، لا ت.

- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدلك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٠.
- ديوان خفاف بن ندبة = شعر خفاف بن ندبة.
- ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، قدم له شاعر الفحام، دار قتيبة، دمشق، لا ط، ١٩٨١.
- ديوان ذي الرقة: شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تح عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٩٨٢.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فايرت، نشر فرانترشتايز بفيبادن، بيروت، ط ١، ١٩٨٠.
- ديوان رؤية بن العجاج، تح وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠.
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تح وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦.
- ديوان أبي العتاهية، تح شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق، لا ط، ١٩٦٥.
- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تح عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، لا ط، لا ت.
- ديوان كثير عزة، تح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٧١.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤.
- ديوان المنتمس الضبعي: رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تح حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨.
- ديوان النابغة الذبياني، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧.
- ديوان النجاشي الحارثي = شعر النجاشي الحارثي.
- ديوان ابن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة.
- رغبة الأمل من كتاب الكامل: وهو شرح لكتاب الكامل للمبرد، سيد بن علي المرصفي، مصر ١٣٤٦ - ١٣٤٨هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥.

- سنن الترمذي: مصطفى الحلبي.
- سنن أبي داود.
- سنن ابن ماجه: عيسى الحلبي.
- سنن النسائي، تصوير دار الكتب.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديد، بيروت، لا ط، لا ت.
- شرح أبيات سيويه: السيرافي، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، ١٩٧٩.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي، حققه عبد الستار أحمد فزاح وراجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ط، لا ت.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ٢، ١٩٦٨.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- شرح هاشميات الكميت: ابن زيد الأسدي، تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تح داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي: تح محمد نفاع وحسين عطوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، لا ت.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، لا ط، ١٩٧٠.
- شعر خفاف بن ثنية، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٨.
- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، شرح أحمد محمد شاكر، مصر، ١٣٦٤هـ.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، لا ط، ١٩٦٩.
- شعر النجاشي الحارثي، جمعه سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث عشر، بغداد، ١٩٦٦.
- صحيح البخاري: دار الفكر، بيروت.

- صحيح مسلم: عيسى الحلبي.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، شرحه محمود محمد شاكر، مصر، ١٩٥٢.
- الطبقات الكبير: ابن سعد، طبع في ليدن ١٣٢١هـ.
- الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، لا ط، لا ت.
- الكامل، لابن الأثير، طبع في مصر ١٣٠٣هـ.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨.
- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ١٤٠٩هـ.
- المؤلفات والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: الآمدي، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني، مكتبة القدسي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢.
- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان: لسبط ابن الجوزي، حيدر آباد، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١.
- مرشد الطلاب في شرح وتحقيق ملحّة الإعراب: تأليف محمد العاقب بن سيد محمد السوسي، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨.
- مسند أحمد بن حنبل: الميمنية.
- معاهد التنقيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن أحمد العباسي، مصر، ١٣٦٧هـ.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- ملحّة الإعراب، تأليف أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
- نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس: العباس بن علي الموسوي، مصر ١٢٩٣هـ.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، مصر، ١٣١٠هـ.

المحتويات

٥	المقدمة
٦	منهج التحقيق :
٨	باب الكلام
٩	باب الاسم
٩	باب الفعل
١١	باب الحرف
١٢	باب النكرة والمعرفة
١٤	باب التعريف
١٥	باب قسمة الأفعال
١٥	باب الماضي
١٦	باب الأمر
٢٠	باب الفعل المضارع
٢٢	باب الإعراب
٢٣	باب إعراب الاسم المفرد المُنْصَرَف
٢٥	باب الأسماء الستة
٢٦	باب حروف العلة
٢٧	إعراب الاسم المنقوص
٢٩	باب المقصور من الأسماء
٢٩	باب التثنية
٣١	باب جمع المذكر السالم
٣٣	باب جمع المؤنث السالم
٣٥	باب جمع التذكير
٣٨	باب حروف الجزر
٤٢	باب حروف القسم

٤٣	باب الإضافة
٤٥	باب كم الخبرية
٤٦	باب المبتدأ والخبر
٤٩	الاشتغال
٥٠	باب الفاعل
٥٢	باب ما لم يُسمَّ فاعِلُهُ
٥٣	باب المفعول به
٥٥	باب ظننت وأخواتها
٥٦	باب عمل اسم الفاعل المنون
٥٧	باب المصدر
٥٩	باب المفعول له
٥٩	باب المفعول معه
٦٠	باب الحال
٦٢	باب التمييز
٦٣	باب نعم وبش
٦٣	باب حيثًا
٦٤	باب «كم» الاستفهامية
٦٥	باب الظرف
٦٨	باب الاستثناء
٧١	باب «لا» النافية للجنس
٧٤	باب التعجب
٧٦	باب الإغراء
٧٦	باب التحذير
٧٧	باب إن وأخواتها
٧٩	باب كان وأخواتها
٨١	باب «ما» النافية للحجازية
٨٢	باب النداء
٨٦	باب الترخيم

٨٨	باب التّصغير
٩٢	باب حروف الزيادة
٩٤	باب التّسبب
٩٧	باب التّوابع
١٠٣	باب ما لا ينصرف
١١٦	باب العدد
١١٨	باب نواصب الأفعال
١٢٣	باب النون لمحدوفة
١٢٤	باب حروف الجزم
١٢٧	باب الشّروط والجزاء
١٢٨	باب المبنيّات
١٣٥	١ - فهرس الآيات القرآنية
١٤٥	٢ - فهرس الأحاديث الشريفة
١٤٦	٣ - فهرس الأشعار
١٤٩	٤ - فهرس الأعلام
١٥٠	٥ - فهرس الأماكن والبلدان
١٥١	٦ - فهرس المصادر والمراجع

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra,ahlamontada.com